

مطوق

{

محمديه ميرزا حسن طه

تكميله

هم كتاب : تصديقات و تصورات / محمديه

صفاي

هم المجلد : ايام غد ص

الموط : نسخ عادي

طول لصفحه : ١٥ سم وعرضها ٨ سم

عما : الهوامش والسليقات

الصفحة : ١٧ طرأ بداخل برزخ بالمدد

الاهم وكذا فضل اد قال او اقول

وعناوين الاما

الناسخ : عنده انه كان

التاريخ : ١١٩٨ هـ

المجلد : مجزئ بكتبه هله

الدرقه : ٥٠ جرام

عدد صفحات
المجلد

٢٦٤ ص

ملفوظات
عالمگیری

نظروں سے نصیحت
و نصواریں دھن اور بھن

أصلية / مصورة / مصورة مطبوعة

الفن: منظر ٤٤

اسم الكتاب: تصديقات وتصويرات

اسم المؤلف:

اسم النسخ وتاريخه: عثمان بن علي ١١٩٨

نوع الورق: ~~مسطحة~~ الخط: الرقعة

عدد الأوراق: ١٦٠

عدد الأسطر:

أوله: "قال: رتبته على مقدمة رتبته مقالته وفحاته ١١٠٠٠"

آخره: "قد وقع الفراغ من هذه النسخة بيد عثمان بن علي غفر الله له ولوالديه وأهله بالجملة له وشهره ببيع المخطوط ١١٩٨"

ملاحظات: يوجد معه مالياً كتاب الشصية والمنظومة

بطاقة فهرسة مخطوطة

أصلية / مصورة / مصورة مطبوعة

الفن منظرية
بمصر

اسم الكتاب:

الشمس في المنظر

اسم المؤلف: نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتب

اسم النسخ وتاريخه: عثمان بن علي، ١١٩٨

نوع الورق: ١٩ سبائك ٧٩ - ١١٩ الخط: رقة

عدد الأوراق:

عدد الأسطر: ١٧

أوله: « الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود، وافتتح ما هيأت له الدنيا... »

أخره: « والصلة هي كقياحي ولبها لا غير هذا... آخر الرسالة في المنظر »

ملاحظات: يقع في القسم الثاني من المجلد الذي به قصائد وفتوحات وفتوحات
رَبِّهِ الرِّسَالَةُ النَّصِيحَةُ

١- في ص ٧٩ - ١١٩ الرسالة النسيئة في القواعد المنطقية

٢- ص ١٢١ - ٢٢١

بطاقة فهرسة مخطوطة
أصلية / مصورة / مصورة مطبوعة

نوع الورق : الخط : الرقعة

عدد الأسطر:

الخبر: (انتمى اللسان لبقرة الملك الوهاب .. شهر ربيع الثاني ١٢٩٥)

ملاحظات: بعد هذا الكتاب، الأول في هذا المجموع من ٧٨ - ١.

- ٢ - الرسالة التمهيدية للقراء المنطقيين ص ٧٩ - ١١٩
- ٣ - شرح بقول الكتاب في كتب المنطوقين ص ١٢١ - ٢٢١
- ٤ - شرح ايساغوجي في المنطوقين ص ٢٢٧ - ٢٥٢
- ٥ - منه ايساغوجي في المنطوقين ص ٢٥٢ - ٢٦٤

رقم ٤٠٧... ب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مكتبة النهضة الحديثة

مكة المكرمة : ت ٥٧٤١٥٩٥ - ٥٥٨٣٤٣١

معلومات عن تصديقات مخطوط

القيمة ريال سعودي

اسم الكتاب: تصديقات وتصوات + ع لشمه

اسم المؤلف: ابن الجوزي + محمد بن عبد الله

اسم الناشر: عشاه ليه على

المقاس الخارجي: ١٤ x ٢٠ سم

المقاس الداخلي: ١٥ x ٨ سم

نوع الخط: نسخ عادي

عدد الاسطر في الصفحة: ١٧ سطراً العدة كسند تركي ٥٠ مرام

عدد الصفحات: ٢٦٤ ص

تاريخ التأليف: لم يذكر

تاريخ النسخ: ١١٩١ هـ

عدد المجلدات: مجلد واحد

الاجزاء: ١

ملاحظات ووصف الكتاب: على حلة اثار يد مستعمل

الفن منظرية ٤٤
مجموع

بطاقة فهرسة مخطوطة
أصلية / مصورة / مصورة مطبوعة

اسم الكتاب: التسمية في المنظرية
اسم المؤلف: نجم الدين عبد الله بن علي الغزويني المعروف بالكاتب

اسم الناشر وتاريخه: عثمان بن عبد الله بن علي، ١١٩٨

نوع الورق: ١٩ يديحة ٧٩ - ١١٩ الخط: رقعة

عدد الأوراق: ١٧ عدد الأسطر: ١٧
أوله: الحمد لله الذي أبدع نظام الوحدانية، وأفصح ما هيأت له من شيا...

آخره: "والحمد لله الذي هدانا لهذا... آخر الرسالة في المنظرية"

ملاحظات: يقع هذا القسم الثاني من المجلد الذي به نقد بقاء وتصورات يديحة
في الرسائل التسمية

١- في ص ٧٩ - ١١٩ الرسالة التسمية في قواعد المنطقية

٢- ص ١٢١ - ٢٢١

الفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف اعني المفرد
بقوله هذا مفرد اي ليس بمضاف وقد يطلق على ما يقابل المركب وشاق في مباحث الالفاظ
وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بمجمل وهو هذه المعنى يتناول المركبات الثقبية ايضا
والله بالمفردت ههنا هو هذا المعنى في رتبة فيها الكليات الخمس والتعريفات ايضا لانها مركبات ثقبية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً لا يورث ولا يفسد
ولا يذهب ولا يترك
والعلم نوراً لا يورث ولا يفسد
ولا يذهب ولا يترك
والعلم نوراً لا يورث ولا يفسد
ولا يذهب ولا يترك

قال ورتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة **الرسالة**
مرتب على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة **اما المقدمة** فهي ما بين
المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه **واما المقالات** فأولها في
المفردات والثانية في القضايا واحكامها والثالثة في القياس **واما**
الخاتمة فهي مواد الاقيسة واجزاء العلوم وانما ترتيبها على ما يجب
ان يعلم في المنطق **اما ان يتوقف الشروع** فيه على اولها فان كان
الاول هو المقدمة وان كان الثاني **فاما ان يكون** البحث فيه عن مفردات
وهو المقالة الاولى او عن المركبات ولا يخ **اما ان يكون** البحث فيه عن
المركبات الغير المقصورة بالذات وهو المقالة الثانية او عن المركبات
التي هي مقاصد بالذات فلا يخ **اما ان يكون** النظر فيها من حيث الصورة
وهو المقالة الثالثة او من حيث المادة وبهي الخاتمة والمادة بالمقدمة
ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم لولم يتصوروا لاذ ذلك العلم كان

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

فان قيل لم قال الشارح الرسالة مرتبة
ولم يقل رتب المصنف الرسالة قلنا تنبأ
على ان يكون الرسالة المروية مقصورة
لأن المعنى ههنا اعلام المرتبة للاحكام
المرتبة ٢٢
تعليم الكلام ما يجب ان يعلم في الكتب المفردات
ان يتوقف الشروع في المسئلة والقواعد
عليه ولا يكون المقدمة جزءا من المواد
وخارج عن المسائل والقواعد فلا يخ
التفصيل ٢٣

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

طالباً

طالباً للمطلوب وهو حال الامتناع بوجه انفس غير المجموع المطلق
وفيه نظر لان قول الشارح في العلم يتوقف على تصور ان اراد به
التصور بوجه ما لمسلم لكي لا يلزم منه ان لا بد من تصور برسمه
فلا يتم الثقبية اذ المقصود بتأسيب البراد رتب العلم في مفتاح الكلام وان
اراد به التصور برسمه فلا يخ انه لو لم يكن العلم متصور برسمه يلزم طلب
المجموع مطلقاً وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصور برسمه فانه
يتم فالاولي ان يقال لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشارح فيه على
بصرة في طلبه فانه اذ تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائل الاجمال
حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما انه اراد كقول
طريق لم يشاير به لكن عرفا ما رآه فهو على بصيرة في سلوكه **واما على**
بيان الحاجة اليه فانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان طلبه
عبثاً **واما على موضوعه** فلان تمام العلم تحت تمام الموضوعات فلا يخ
علم الفقه مثلاً **انما امتاز علم اصول الفقه** بموضوعه لان علم الفقه
يبحث فيه عن احكام المكلفين في حيث انما يحل وعزمه ونقصه وحلم
اصول الفقه يبحث عن الادلة السميعة من حيث انما تستنبط عنها
الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع ولذا لم يوضع اخرصار
لعلها يميز من غير كل من هذا في الاخر فلم يعرفه الشارح في العلم

احكاماً من الفقه واحكاماً من الفقه

قال الشارح لا بد من تصور العلم برسمه
على بصيرة في طلبه فانه اذ تصور العلم
برسمه وقف على جميع مسائل الاجمال
حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من
ذلك العلم كما انه اراد كقول طريق لم
يشاير به لكن عرفا ما رآه فهو على
بصيرة في سلوكه

وقد ذكره الشارح طالباً للمجموع المطلق
وهو انما يتناول العلم بطريق الاستنباط
فانما هو العلم بطريق الاستنباط
فانما هو العلم بطريق الاستنباط

طريقاً من قسمين زهني وخارجي الزهني
من التصورات والصدقات
والخارجي تصور الموضوعات
والله اعلم بالصواب
الخارجي ٢٢
المكلفين هو الذي احكام الشرعية من القصور
والصلوة والزكاة وغيرها
والله اعلم بالصواب
عاقلاً بالغ ٢٣

باب في بيان
الطلب

في طلب العلم

ان موضوع اي شيء غير لم يميز العلم المطلوب عنه ولم يكن له طلبه
بصورة ولما كان بيان الحاجة الى المتقربين الى معرفة فيه برسم
اوردها في حجب واحد وصدر البحث بتقييم العلم الى التصور والتصديق
لتوضيح بيانه الحاجة عليه فالعلم اما تصور فقد اي تصور لا حكم
معه ويقال له التصور الساذج كتصورنا الانسان غير حكم عليه بنفي
او اثبات واما تصور معه حكم ويقال للجمع تصديق كما ان تصورنا
الانسان وحكمنا عليه بانه كاتب وليس بكاتب اما التصور مع تصور
صورة الشيء في العقل فليس معناه تصور الانسان الا ان يرسم صورة
منه في العقل بايمان الانسان غير عند العقل كما ثبت صورت
الشيء في المرات الا ان المرات لا تثبت فيها الامثلة المحسوسات والتصور
مرات ينطبق فيها مثل المعقولات فقط وهو خصوص صورة الشيء في
العقل اشارة الى تعريف مطلق التصور دونه تصور فقط لانه لما
ذكر التصور فقط فقد ذكر امرين احدهما التصور المطلق لان
المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما
التصور فقط الذي هو التصور الساذج فذلك التصور اما ان يعود
الى مطلق التصور او الى التصور فقط لا جائز ان يعود الى التصور
فقط لصدق خصوص صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه

في طلب العلم

في طلب العلم

حكم

حكم فلو كان تعريف التصور فقط لم يكن مانعا للدخول فيه فليس
ان يعود التصور الى مطلق التصور فيكون خصوص صورة الشيء في العقل
تعريفه وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط تسمية على
ان التصور كما يطلق فيها هو المبرور على ما يقابل التصديق اعني
التصور الساذج كذلك يطلق على ما يرد في العلم ويعتد التصديق
وهو مطلق التصور ما الحكم وهو اننا امر الى ارجاء او سلبا
والايجاب هو يقيح النسبة والسلب هو انتزاع النسبة فاذ قلنا الانسان
كاتب او ليس بكاتب فقد استدل الكتابة الى الانسان او فمعنا النسبة
بثبوت الكتابة اليه هو الايجاب او فمعنا نسبة الكتابة عنه هو السلب
فلا بد ههنا ان يدرك اولاً الانسان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت
الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة او لا وقوعها فادرك
الانسان هو تصور المحكوم عليه فالانسان متصور محكوم عليه ادرك
الكاتب هو تصور المحكوم به والكاتب هو تصور محكوم به وادرك
نسبة ثبوت الكتابة تصور نسبة الحكيم وادرك وقوع النسبة او لا
او وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم
وربما يحصل ادراك النسبة الحكيمة بدون الحكم كما ان من شكك
في النسبة او توهمها فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصورهما

في طلب العلم

في طلب العلم

في طلب العلم

الحاكم
المتن

في لكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم وعند متأخرين المنطقين
ان الحكم لا يقع التسمية او انتزاعها فعل من افعل النفس فلا يكون ادراكا
لان الادراك انما يقع النفس والعقل لا يكون انفعالا فلا يكون ان الحكم
الامر لا يكون التصديق فجميع تصورات اربعة تصورات الحكم عليه
تصور الحكم به وتصور التسمية الحكمية والتصور الذي هو الحكم وان قلنا
ان ليس بامر لا يكون التصديق فجميع تصورات التسمية والحكم هذا
على رأي الامام واما على رأي الحكماء فالصديق هو الحكم فقط والفرق
بينهما من وجه احدهما التصديق يستلزم على مذهب الحكماء كونه على
رأي الامام وثانها ان تصور الطرفين شرط للتصديق خارج عنه على
قوله وشطره الداخل فيه على قوله وثالثها ان الحكم نفس التصديق على
زعمهم وجوه على زعمهم واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان العلم
اما تصور واما تصديق والمصريح رحم الله عدل عنه الى تصور الشانج
والتصديق بسبب العدل عنه وزود الاعتراض على التقسيم المشهور
من وجهين احدهما ان التقسيم فاسد لان احد الامرين لازم وهو
اما ان يكون قسم الشيء قسما ان يكون قسم الشيء قسما من ذلك لان
التصديق ان كانا عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم
من التصور وقد جعلنا التقسيم قسما مالم يكون قسم الشيء قسما وهو الامر

الشيء
المتن

الاول وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم للتصور وقد جعل
قسما من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسما منه
وهو الامر الثاني وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم الى مطلق
لأن التصديق فعل والتصور انفعال والفعل قسم الانفعال
التصور والتصديق كما هو المشهور اما ان قسم يرد لو قسم العلم الى
مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور اما ان قسم العلم الى التصور
الشانج والى التصديق كما فعل المصنف فلا وزود لاننا نحن ان التصديق
عبارة عن التصور مع الحكم قوله التصور مع الحكم قسم من التصور قلنا
ان اردتم ان قسم من التصور الشانج المقابل للتصديق فظاهر
ان ليس كذلك وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور فسلم لكن
التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الشانج فلا يلزم ان يكون
قسم الشيء قسما والثالث ان المراد بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا
او المقتد بعدم الحكم فان عني الحضور الذهني مطلقا لم ينقسم
الشيء الى نفسه والغيره لان الحضور الذهني نفس العلم وان عني المقتد
بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم لا يكون
معتبرا في التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق لم يكن عدم الحكم
معتبرا فيه والحكم معتبرا ايضا في عدم اعتبار الحكم وعدم التصديق
والترجح مجاز ان التصور مطلق بالاشارة الى ما اعتبر فيه عدم الحكم

قوله المراد بالحضور الذهني هو صورة الشيء في العقل

وهو مطلق التصور الذي يراد في العلم
وبمعنى التصديق والتصور الشانج

الشيء

وهو التصور الثاني وعلى الخطوط الذهبية مطلقا كما وقع التنبه عليه
 والمعبر في التصديق ليس هو الأول بل الثاني والحاصل ان الحضور
 الذهني هو العلم والتصورا ما ان يعبر بشرط شي اي الحكم ويقال
 له تصديق وبشرط لا يشي اي عدم الحكم ويقال له التصور الثاني او
 لا بشرط لا يشي وهو مطلق التصور فالقابل للتصديق هو التصور
 بشرط لا يشي والمقتضى للتصديق بشرط او غير هو التصور لا بشرط لا يشي
 فلا السكال كمال وليس لكل من كل منهما بدليها والاما جرحها
 ولا نظريا والالزام الدور او التسلسل اقول العلم ما يدري وهو الذي
 يتوقف حصوله على نظر وكسب كصور الحرارة والبرودة وكالتصديق
 بان الاشباق والتقي لا يختلفان ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي
 يتوقف حصوله على نظر وكسب كصور العقل والنقي كالتصديق
 بان العالم حادث واذا عرفت هذا فقول لم يكن واحد من كل واحد
 من التصور والتصديق بدليها لما كان شي من الاشياء جرحا ولا هو
 باطل وفيه نظر لحراز ان يكون الشيء بدليها وجرحا لانا فان البديهي
 فان لم يتوقف حصوله على نظر وكسب لكان يمكن ان يتوقف حصوله على شي
 آخر من توجه العقل اليه او الاحساس بالحدس او الشجوة او غير ذلك
 فانه يحصل ذلك بالشيء الموقوف عليه لم يحصل البديهي فالبديهة لا يستلزم

الحصول

الحصول والتصديق يقال لو كان العلم من التصورات والتصديقات
 بدليها لما احتجنا في حصول شي في الاشباق الى كسب ونظر وهو كمال ضرورة
 احتجنا في بعض التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر ولا نظري ما
 ليس كل واحد من كل واحد منهما نظريا لانه لو كان جميع التصورات والتصديقات
 نظريا يلزم الدور او التسلسل والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة
 كما يتوقف على ب بالعلو او بمرتبة كما يتوقف على ب ب على ج وج
 على د التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية والالزام باطل والملزوم مثله
 اما الملازمة فلانه على ذلك التقدير اذا خارك حصل شي منها فلا تمان
 يكره حصوله بغيره وذلك العالم الاخر ايضا نظري فيكون حصوله بغيره
 آخره جرحا فاما ان يدعي سلسلة لاكتنا الى غير النهاية وهو
 التسلسل او يعود فيلزم الدور واما بطلان الالزام فلان حصل
 التصور والتصديق لو كان بطريق الدور او بطريق التسلسل لانتفى
 التحصيل والاكتنا اما بطريق الدور فلانه يفتقر لان يكون كشي
 حاصلا قبل حصوله اذ يتوقف حصوله على حصوله وحصوله على
 حصوله اما بمرتبة او بمرتبة كان حصوله سابقا على حصوله وحصوله
 اسبقا على حصوله والتابع على كسابق على الشيء سابقا على ذلك
 الشيء فيكون حاصلا قبل حصوله فاما واما بطريق التسلسل فلانه

متحاور

حصل العلم المطبق بتوقف على استحضار الانهائية والاستحضار
 لانهما بحال فالموقوف على المحال فان قلت ان عيشة بقولكم
 حصول العلم المطبق يتوقف على ذلك التقدير على استحضار الانهائية
 لانه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعه واحدة فلا سلم
 انه لو كان الاكتساب بطريق التسلل يلزم توقف المطلوب على حصول امر
 غير متناهية دفعه واحدة فانه امر الغير المتناهية مؤد ان يحصل
 المطبوع والمعد لا يسري لوزمها ان يجمع في الوجود وان كنتم
 بانه يتوقف على استحضار الانهائية فانه ازمته غير متناهية فليس
 ولكن لا نسلم ان استحضار الامور الغير المتناهية في الازمنة الغير
 المتناهية والتماثل ذلك لو كان النفس حادثة فانها ان كانت
 قديمة يكون موجودة في ازمته غير متناهية فجاز ان يحصل لها علم
 غير متناهية في الازمنة الغير المتناهية فقول هذا الدليل مبنى
 على حدوث النفس قد برهن عليه في الحكمة قال بل البعض من كل
 منها بديهي ان يتردد عن الخطا في الفكر اقول لا يخفى اما ان يكون
 جميع كصورة والتصديقات بديهي او يكون جميع كصورة والتصديقات
 نظريا او يكون بعض التصورات والتصديقات بديهي والبعض الآخر
 منها نظريا والاقسام منحرفة فيها ولما بطل القسم الاولان فليس

الثالث

الثالث وهو ان يكون البعض من كل منها بديهي والاخر نظريا والنظري
 يمكن تحصيله بطريق الفكر لان من علم لزوما لاخر علم وجوه كلزم
 حصوله من العليين وهي العلم باللازمة والعلم هو بوجود الملزوم
 العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يمكن تحصيل النظري بطريق الفكر
 لم يحصل العلم كالثالث من العليين السابقين لان حصول بطريق
 الفكر والفكر هو ترتيب امور معلومة للتادي الى مجرد كما اذا حاولنا
 تحصيل معرفة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق فترتبها بان قدما
 الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان
 ولما اذا اردنا التصديق بان العالم تحدث وسطنا المتغيرين
 طرف المطلوب حكما بان العالم متغير وكل متغير تحدث فيحصل لنا
 التصديق بحدوث العالم فالترتيب اللفظي جعل كل شئ في المرتبة
 وفي الاصطلاح جعل الالينا التقدمة بحيث يطلق عليها اسم الواحد
 ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والمراد بالامر
 ما فوق الامر الواحد وكذلك كل جمع يستعمل التفرقات في هذا الفن
 وانما اعتبر لان الترتيب لا يمكن الا بين الشيئين فصاعدا
 بالمعلومة الى اصل صورها عند العقل وهي تناول التصورية و
 التصديق اليقيني والظني والجري فان الفكر كما يجري

مرتبة من فلف

في الصورة تجري ايضا في التصديقات وكما يكون في اليقين يكون ايضا
 في الظنون والجرولات واما الفكرة الصورة والتصديق اليقين فكما ذكرنا
 واما في الظن فنقولنا هذا الحائط ينشأ من كذا وكل حائط ينشأ
 منه كذا ينهدم فهذا الحائط ينهدم واما في الجمل فكما قيل العالم
 مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم لا يقال
 العليم من الالف المشتركة فانه كما يطلق على الخطو العقلي كذلك يطلق
 على الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت وهو الحق من الاول
 ومن سائر التعريفات التي خرجت عن سائر الالف المشتركة لاننا نقول الا
 لفاظ المشتركة لا يستعمل في التعريفات الا اذا قام قرينة دلت على
 تعيين المراد من معانيها وههنا قرينة دالة على ان المراد بالعالم المطلق
 في التعريف العقلي فانه لم يفسر في هذا الكتاب الاله واما اعتبار
 الجمل في العلم المطلوب حيث قال للشاذلي في الجمل لا استحالة استعمال
 المعلوم وتحصيل الحاصل وهو اعتم من ان يكون تصورا او تصديقا
 اما الجمل التصوري فاكنتنا من الامر التصوري واما الجمل التصديقي
 فمن الامر التصديقي ومن لطائف هذا التعريف ان يستعمل على كمال
 الاربع فالترتيب اشارة الى العلة التصورية بالمطابقة فان صورة
 الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات او للتصديقات

كالهيئة

فاكنتنا

كالهيئة الحاصلة لاجزاء السيرة اجتماعها وترتيبها والى العلة كفاعلية
 بالالتزام اذ لابد لكل ترتيب من مرتبة وهي هنا القوة العاقلة كالنجار
 للسيرة واما معلوم اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسيرة وللشاذلي
 الى الجمل اشارة الى العلة القائية فان الفرض من ذلك الترتيب ليس الا
 ان يشاء الذي ذهبن الى المط الجمل كجلوس السلطان مثلا على السيرة
 وذلك الترتيب اي الفكر ليس بصوابا لما لان بعض العقلاء ينقض
 بعضا في مقتضى افكارهم فمن واحدنا ردي فكره الى التصديق بجد
 العالم وواحد الى التصديق بقديم بل الانسان الواحد ينقض نفسه بحسب
 اليقين فقد يفكر ويلوذي فكره الى التصديق بقديم العالم ثم يفكر
 وينساق الفكر الى التصديق بجدونه فالفكر ليس بصوابا والى
 لزوم اجتماع مقتضى فلا يكون كل فكر صوابا فاست الحاجة الى قانون
 يفيد معرفة طريقا لكتنا النظريات التصورية والتصديقية من ضرور
 والاحاطة بالافكار الصحيحة والقياسية الحاققة فيجاء في تلك الطرق
 حتى يعرف من ان كل نظرية اي طريق يكتب في اي فكر صحيح واي فكر فاسد
 وذلك القانون هو المنطق واما يسمى به ان ظهور القوة التطبيقية انما
 يحصل به وكموباية الاله قانونية بقصم مراعاتها الزهن عن الخطا في
 الفكر فالاله هي الواسطة بين كفاعل والمنفعل في دخل اثره اليه كالتشاك

قاعدة

سيرة

للخارج فانه واسطة بينه وبين الخشب في دخول الزهر اليه وكيفية الاخير
 لا يخرج كعلمه كمتوسطه فانها واسطة بين فاعلها وفعولها اذ علمه
 علمه كشيء علمه بالواسطة فان اذا كان علمه ^{بشيء} علمه ^{بشيء} كان ^{بشيء}
 علمه ^{بشيء} ولكن علمه بواسطة ^{الاشياء} بالواسطة بينهما في دخول
 الزهر كسبعية الى المعلول لان الزهر كسبعية لا يصل الى المعلول
 فضلا عن ان يتوسطه في ذلك شيء آخر وانما الوصل اليه الزهر كسبعية
 لانه المصدر منها وهي من البسطة والقانون امر كشيء ينطق عليه جميع خبرها
 التي يعرفها حكمها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه امر كشيء منطبق
 على خبرها في جميع خبرها في احكام خبرها منه حتى يعرف ان زيد مرفوع في
 قولنا ضرب زيد وانما كان المنطق لانه واسطة بين القوة العاقلة
 وبين المطالب الكسبية لاكتسابها وانما كان قانونا لان مسائل القوانين
 كلية منطبقه على جميع خبرها في احكامها اذ عرفنا ان السالبة الضرورية
 تنعكس بالسالبة دالة عرفنا انه ان قولنا لا شيء من الناس يحب بالضرورة
 تنعكس الى قولنا لا شيء من المحب بانسان دنا وانما قال تعصم مرعاها
 لان المنطق ليس هو بنفسه تعصم عن الخطا والالام يعرف المنطق خطا
 اصلا وليس كذلك لانه مرعاها بخطا لا هو الا انه هذا مفروم التعريف وانما
 احكامه فالا لا يعتمد الحسن والقانونية يخرج الاله الخفية لا رباب

الضايغ وقوله تعصم مرعاها الزهر عن الخطا في الفكر يخرج العلوم
 القانونية التي لا تعصم مرعاها الزهر عن الخطا في الفكر بل في
 المقال كالعلوم كبرية وانما كان هذا التعريف رسميا لان كونه التعريف
 من عواضد فان الذي الشيء يكون له في نفسه والاشياء المنطق ليس له
 في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم ولان تعريف الغاية اذ غاية
 المنطق العصمة عن الخطا وغاية الشيء يكون خارجة عنه والتعريف
 بالحاج رسم وهذا فائدة جلية وهي ان حقيقة كل علم مسائل
 ذلك العلم لانه قد حصل تلك المسائل او لا ثم وضع اسم العلم باذن
 فلا يكون له ماهية وحقيقة وزاد تلك المسائل فعرفته كحقيقة حقيقة
 لا يحصل الا بالعلم بجمع مسائله وليس ذلك مقدمة للشرح فيه وانما
 المقدمة معرفة بحسب رسم فلذلك صرنا بقوله ورسمه دون ان يقول
 وحدوه او هو الى غير ذلك من العبارات تبيها على ان مقدمة الشرع
 في كل علم رسم لانه فان قلت العلم بالمسائل التصديق بها ومعرفة
 العلم بحده تصويره والتصور لا يستفاد عن التصديق فقول العلم
 بالمسائل هو التصديق بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل
 حصل العلم المطبق للكل لكن تصوير الحكم بحده يتوقف على تصور تلك

المضيق والصور غير مفاد الأمن التصور **قال** وليس كله بدريتا
 الى **الجزء اول** هذا الشبهة الى جوار معارضة تورد به وتوجه بها ان يقال
 المنطق بدري في الحاجة الى تعلم بيان الاول انه لو لم يكن المنطق بدريتا
 لمكان كسبي فاصح في تحصيل الى قانونه اخر وذلك القانون ايضا
 الى قانونه اخر فاما ان يدور الاكتساب وتسلل وبما حاله لا يقال
 لانه لم يزل في الدور والتسلل وانما يلزم لو لم يستلكت الى قانون
 بدري هو ممنوع لانا نقول المنطق مجموع قوانين الاكتساب فاذ فرضنا
 انه كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها والتقدير ان الاكتساب لا يتم
 الا بالمنطق فيقف اكتساب ذلك القانون على قانونه اخر وهو ايضا
 كسبي على ذلك التقدير فالدور والتسلل لازم وتكفر الجواب ان
 المنطق ليس مجموع اجزاء بدريها والا لاستغنى عن تعلمه لا يجمع اجزاء
 كسبي والا لزم الدور والتسلل كما ذكره المعترض بل بعض اجزاء
 بدري السجل الاول والبعض الاخر نظري كباقي الاشكال والبعض
 الكسبي اغنى استفاد من البعض البدري فلا يلزم الدور والتسلل وعلى
 ان ههنا مقامين الاول الاحتياج الى المنطق والثاني الاحتياج الى
 تعلمه والدليل وهو انما يستلزم عن شرب الاحتياج اليه الى تعلمه و
 المعارضة المذكورة وان فرضنا تمامها لا تدل الا على الاستغناء

عن تعلم

عن تعلم المنطق وهو لا ينافي الاحتياج اليه لا يبعدان الاحتياج
 الى تعلم المنطق لكونه ضروريا يجمع اجزائه او لكونه معلوما ينبغي ان يكون
 الحاجة ملكة الى نفسه تحصيل العلوم النظرية فانه كونه معرضا للمعارضة
 لا يصلح للمعارضة لاجل القابلية على سبيل الممانعة **قال** الحق الثاني في
 موضع المنطق **اول** قد سبق ان العلم لا يتم عند العقل الا بعد العلم
 بموضوعه وما كان موضع المنطق اخضر من مطلق الموضوع والعلم بالخاص
 مسبق بالعلم بالعام وجب ان لا تعريف موضع العلم حتى يحصل ذلك من
 موضوع المنطق فوضوح كل علم يجب في ذلك العلم عن عوارض الذاتية
 كبدن الانسان للعلم الطب فانه يجب فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض
 وكالحال للعلم الخوف فانه يجب فيه عن احواله من حيث البقاء والفساد
 والموت والذاتية هي التي تلحق الشيء لا هو هو اي لزامه كالتجسس والحق
 لذاته الانسان او تلحق الشيء لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان
 بواسطة اية حيوان او تلحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له كالقبح
 العارض للانسان بواسطة الشجيرة والتفصل هناك ان العوارض
 لان ما يرضى الشيء فاما ان يكون عروضا لذاته او لجزئه او لام
 خارج عنه والامر الخارج عن الموضوع اما مساو له او اعظم منه او اخص
 منه او صاير له فالثلاثة الاول وهي العارضة لذاته والعارض لجزئه

والعارض المساوي لشيء عارض ذاتية لاستنادها الى ذات
المعرض واما العارض للذات فظا واما العارض للجزء فلان الجزء داخل
في الذات والمستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الجملة واما
العارض المساوي فلان المساوي يكون مستند الى ذات المعرض و
العارض مستند الى المساوي المستند الى الشيء مستند الى ذلك
الشيء فيكون العارض العارض ايضا مستند الى الذات والثالث
الاخيرة وهي العارض لا يخرج اعتم من المعرض كالحركة الدائمة
للابيض بواسطة ابيض هو اعتم من الابيض وغيره والعارض
للاخضر كالتحرك العارض للحيوان بواسطة ان الانسان هو احد
من الحيوان والعارض للمباين كالحركة العارضة للمباين الثاني
وهو مباينة الما تشي لغيره مباينة لما في من الغلبة بالقياس
الى المعرض العلوم لا يجب فيها الاعتراف بالذاتية لموضوع
فان قال عن عارضة التي تلحق لما هو هو الى اخره اشارة الى الاعراض
الذاتية واقامة للمقام المحدود واذا تم هذا فنقول موضوع
للموضوعات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عن
عوارضها الذاتية وما يجب في العالم عوارضها الذاتية هو موضوع كعلم
فيكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق واما قلنا

لان

لان المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية
فلانه يبحث عن ما من حيث انها توصل الى تصور تصويري او تصور تصديقي كما
يرجع عن الجنس كالحوان والفصل كالناطق وهما معلوما تصوريات
من حيث انها كيف يربكها في قوسل المجموع الى تصور تصويري كالانسان
وكما يبحث عن القضا المتقدمة كقولنا العالم متغير وكل متغير يحدث
كيف يالف ويصدق قياس موصلا الى الجزء التصديقي كقولنا العالم
يحدث وكذلك يبحث عن ما من حيث يتوقف عليها الموصول الى التصوري
لكون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية كجسدا وفضلا وخاصة
ومن حيث يتوقف عليها الموصول الى التصديقي اما توقفا قريبا اي بلا واسطة
لكون المعلومات التصديقية قضية او عكسية قضية او تقيض قضية واما توقفا
بعيدا اي بواسطة لكونها موضوعات ومحمولة فان الموصول الى التصديقي
يتوقف على القضا لتركيبها والقضايا موقوفة على الموضوعات و
المحمولة فيكون الموصول الى التصديقي موقوفة على القضايا بالذات وعلى
الموضوعات والمحمولة بواسطة يتوقف القضا عليها وبالجملة المنطق يبحث
عن احوالها المعلومات التصورية والتصديقية التي هي اما الايض الى الجزء
او احوال التي يتوقف عليها الايض وهذه الاحوال عارضة للمعلومات
التصورية والتصديقية لذاتها فمبحث عن الاعراض الذاتية لها

فان

ان وقد حوت العادة ^{ان} قد عرفت ان العرض المنطوق السطح
 المجزأة والمجزأة اما تصور هو اما تصديق فكل المنطوق اما في الموصول الى
 التصور واما في الموصول الى التصديق فعادة المنطوقين بان يسمى
 الموصول الى التصور قولنا شارحا اما كونه قولنا فلا في الغالب كقولنا
 يرادف واما كونه شارحا فلشرح وايضا ما بينات الاشياء والموصول الى
 التصديق حجة لان من صدق به الاستدلال على مطلوبه غلب على الخصم من
 حجج اذ غلبت عليه فحينئذ لا ياتي الموصول الى التصور على حجة
 الثاني الى الموصول الى التصديق بحسب الوضع لان الموصول الى التصور ^{طريقا}
 والموصول الى التصديق بقاء التصور مقدم على التصديق فليقدم
 عليه وضعا ليقف الوضع الطبع واما قلنا التصور مقدم على التصديق
 طبعاً لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر
 ولا يكون علة له والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق واما انه ليس كذلك
 فظاهر والا لزم من حصول التصور حصول التصديق بضرورة وجوب وجود
 المعلوم عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق
 لابد له من ثلثة تصورات تصور المحكوم عليه ما بذاته او بامر صادق عليه و
 تصور محكوم به كذلك وتصور الحكم للعالم الا في لامتناع الحكم من حيز
 احدهما التصورة وفي هذه الحرام قرينة على فالتدين احدهما ان الاستدلال

اقتضاه اوله

التصديق

التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه انه يشهد على تصور محكوم
 عليه بكنه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء بمنع الحكم عليه بل المراد
 به انه يشهد على تصور بوجه بكنه الحقيقة او بامر صادق عليه فانما تحكم
 على الشيء ولا يشترط حقايقها كما تحكم على واجب الوجود بالقدرة والعلم
 وعلى شئ من زمرة من بعيد بانه يشغل الخيرة معين فلو كان الحكم مستديرا
 لتصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة لم يصح من امثال هذه الاحكام والثانية
 ان الحكم فيما ينزعم مقول بالاشراك على معنيين احدهما النسبة ^{الاجابية}
 المتصورة بين الشيئين وثانيهما ايقاع النسبة او انزعافها ففي المص
 بالحكم حيث حكم بانه لا بد في التصديق من تصور الحكم النسبة ^{الاجابية}
 وحيث قال لامتناع الحكم ايقاع النسبة تنبها على معنى الحكم والافان
 كان المراد به النسبة الاجابية في موضعين لم يكن لقوله لامتناع الحكم
 من اجل معنى او ايقاع النسبة فيه ما فيلزم استدعاء التصديق تصور الايقاع
 والافتراغ وهو باطل لان اذا ادركنا ان النسبة واقعة او ليست برقيقة
 يحصل التصديق لا نتوقف له على تصور ذلك الادراك فان قلت هذا
 اغاييم اذ كان الحكم ادراكا اما اذا فعلا فالصديق يشهد على تصور الحكم
 لانه من افعال الاختيارية للنفس لافعال الاختيارية ^{لنفس} انما
 تصدر عنها بعد شعورها بالاعتقاد الى اصداها فحصل الحكم بوقوف

قضا ايد

على تصور وهو التصديق موقوف على حصول الحكم فحصول التصديق
موقوف على تصور الحكم على ان المصير في شئ الخيوس صحيح به وجعله
شروطا حتى لا تريد اجزاء التصديق على اربعة فقول قول لان كل
تصديق لا بد فيه من تصور الحكم يدل على تصور الحكم من اجزاء التصديق
فلو كان المراد به ايقاع النسبة لزم اذا اجزاء التصديق على اربعة وهو
مصرحة بخلافه قال الامام في المختصر كل تصديق لا بد فيه من تلك
تصورات المحكوم عليه وبه والحكم قيل فرق ما بين قوله وقول المص
بهنا لان الحكم فيما قال الامام تصور لا محالة بخلافه ما قال المص فانه
يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه لا يكون
تصورا كانه قال ولا بد فيه من الحكم وغير لازم من ان يكون معطوفا
على المحكوم عليه فيكون تصورا وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان
معطوفا على تصور المحكوم عليه لا يكون الحكم تصور الوجه ان يقول
لاستناع الحكم من اجل احد هذين الامرين ولو صح حمل قوله احد هذه
الامر على هذا يظهر انفسا من وجه اخر وهو ان اللازم من ذلك استناد
التصديق تصور المحكوم عليه وبه والمدعى بالتصديق كانه التصديق
والحكم ولا يكون الدليل واردا على المدعى ايضا ذكر الحكم يكون
مستدكا اذا المصير بان وجوب تقديم التصور على التصديق طبعا والحكم

اذ لم يكن

اذ لم يكن لم تصور لم يكن له دخل في ذلك قال واقا المقالات **اقول**
لا يشغل النطق من حيث هو فخطي بالانفاذ فانه بحث عن القول
الشراح والحجة وكيفية ترتيبها وهو لا يتوقف على الانفاذ فانه ما يصل
الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معانيهما وكذلك ما يصل الى التصديق
مفروقات القضايا بالانفاذ ولكن لما توقف افادة المعاني فاستفاد
على الانفاذ صار النظر فيه مقصودا بالمرض وبالعقد الثاني ولما كانت
النظر فيه من حيث انفراد الدلائل المعقود الكلام في الدلالة وهي كون الشيء
بحاله يدل من العلم به العلم بشئ اخر والشيء الاول هو الدال والثاني هو
المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والآخر لفظية كدلالة
الخط والعقد والاشارة والنصب والدلالة اللفظية اما جعل
الجامع وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع جعل
اللفظ بآراء المعاني اولافلاخ اما ان يكون بحسب اقتضا الطبع وهي الطبيعية
كدلالة الخ على الوجع فان طبع اللفظ تقتضي التلطف به عند عرض ذلك للمعنى
له اولا وهي العقلية كدلالة لفظ المسموع من سائر الجدار على الوجود
اللفظ والمقصود بهنا الدلالة الوضعية وهي كون اللفظ بحيث
من اطلق فهمه من معاني العلم بوضعه وهي الامتطابقة او تنظيم او الترام
وذلك لان اللفظ اذا كان دالا على الرضوع على المعنى وذلك المعنى الذي

الامانة

واما المقالة فثلاث المقالة الاولى في المفردة
وفيها اربعة فصول الاول في الانفاذ كدلالة اللفظ
على المعنى يتوسط الوضع لمطابقة كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق ويتوسط لما دخل فيه تضمن
على الحيوان او على الناطق ويتوسط لما خرج عنه الترام
كدلالة على قابل العلم وضعة الكت به متن

هو قول اللفظ اما ان يكون على المعنى الموضوع له او خلافه
 او خارجا عنه ودلالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
 لذلك المعنى مطابقة كدلالة اللفظ على الحيوان الناطق ودلالة اللفظ على معناه
 بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى يدخل فيه ذلك المعنى المدلول اللفظ
 تضمن كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق فقط فان الانسان
 انما يدل على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل
 فيه الحيوان الذي هو قول اللفظ ودلالة اللفظ على معناه بواسطة ان
 اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول التام كدلالة الانسان
 على قابل العلم وصنعة الكتابة فان دلالة عليه بواسطة انه موضوع
 للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه ولما تسمية
 الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق اي موافق لتام
 ما وضع من قوائم مطابق بالتعليل بالتوافقا واما تسمية الدلالة
 الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له في ضمنه في دلالة على ما
 في ضمن المعنى الموضوع له واما تسمية الدلالة الثالثة بالالتزام
 فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج
 اللازم له وانما قيد حد ودلالة لا بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد
 حد بعض الدلالة لبعضها وذلك لحوار ان يكون اللفظ مشتركا بين

الحل

كل والجزء كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة
 عن النظر في اي الاحكام والتسلب للامكان العام وهو سلب الضرورة
 عن احد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركا بين الملازم واللازم كالشمس
 فانه موضوع للحر والبرق ويتصور من ذلك صور اربع الاولى ان يطلق
 الامكان ويراد به الامكان العام والثانية ان يطلق ويراد به الامكان
 الخاص والثالثة ان يطلق لفظ الشمس ومعنى الحر الذي هو الملازم
 والرابعة ان يطلق ومعنى البرق الذي هو الملازم اذا تحقق هذا التصور فقول
 لو لم يقيد حد الدلالة بالمطابقة بتوسط الوضع لا تنقص دلالة النظر
 والالتزام واما الالتزام بدلالة التضمن لانه اذا اطلق لفظ الامكان
 واريد به الامكان الخاص كان دلالة على الامكان الخاص مطابقة و
 على الامكان العام تظنما ويصدق عليه انما دلالة اللفظ على المعنى
 الموضوع لانه الامكان العام كما وضع له ايضا لفظ الامكان فيدل
 في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا يكون مانعا فاذا قيدنا
 بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة لفظ الامكان على
 الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له
 لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها واذا فرض
 انتفاء وضعها بذاته بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص

قيدنا
 صح

الذي على غير الامكان العام واما الاستقاضي بدلالة التزام فلا
 اذا اطلق لفظ التسمية في غير مجزئ كان دلالة على مطابقة وعلى التفسير
 التزاما مع انه يصدق عليها التزام دلالة اللفظ على ما وضعه فلم يقيد
 حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه ولما قيد خرجت
 عنه لان تلك الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضعه الا
 انها ليست بواسطة اللفظ موضوع له لان لو فرضنا انه ليس بموضوع
 للتصديق لانه عليه تلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ باجر الملاءمة
 ولولم يقيد حد دلالة التسمية بذلك القيد لانه يقتضي بدلالة المطابقة
 فانه اذا اطلق الامكان وارتد به الامكان العام كان دلالة عليه
 مطابقة وصدق عليها التزام دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع
 لان الامكان العام داخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ
 باذنه ايضا واذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه لانها ليست
 بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل في المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد
 حد دلالة التزام لانه يقتضي بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ التسمية
 وعلى التصديق كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها التزام دلالة اللفظ
 على ما خرج عن المعنى الموضوع له فهي داخل في حد دلالة التزام لولا القيد
 بتوسط الوضع فانه قيد خرجت عنه لانها ليست بواسطة ان

اللفظ موضوع لما خرج ذلك عنه **قال** ويشترط في الدلالة الالتزامية
 الخارجية **التمسك** بالدلالة الالتزامية دلالة على المعنى الخارج عن المعنى
 الموضوع ولا يخفى ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا بد لدلالة
 على الخارج من شرط وهو التزم الزهني اي كون الامر الخارج لازما للمسمى اللفظ
 بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فانه لو لم يحقق هذا الشرط
 لم يتحقق فهم الخارج من اللفظ فليكن **دلالة** عليه وذلك لان دلالة
 اللفظ على المعنى بحسب الوضع لا احد الامرين اما لاجل انه موضوع باذنه
 او لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهم اللفظ ليس بموضوع
 لامر خارج فلم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره لم يكن
 الامر الثاني ايضا متحققا فليكن اللفظ **دلالة** عليه ولا يشترط فيها
 التزم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى
 في الخارج تحقق المسمى في الخارج تحقيقه في الخارج كما ان التزم الزهني
 هو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الزهن تحقيقه في الزهن
 لانه لو كان التزم الخارجي شرطا لم يحقق دلالة الالتزام بدونه الالتزام
 باطل والملزوم مثله واما الملازمة فلا متاع تحقيق الشرط بدون الشرط
 واما بطلان الملازمة فلان العدم كالمعنى يدل على الملكة كالبصيرة لانه
 لانه عدم البصر مما من شأنه ان يكون بصيرا مع المعاندة بينهما في الخارج

فان قلت البصر جزء مفروق العي فلا يكون دلالة عليه بالترام بل
 بالنظم فيقول العي عدم البصر لا عدم وللبصر العلم مضاف الى البصر
 يكون البصر خارج عنه **قال** والمطابقة لا تستلزم النظم **اقول** اراد
 بها بيان نسب الدلالات ثلثة بعضها مع بعض لا استلزام وعدم
 فالمطابقة لا تستلزم النظم اي ليس معنى تحقق المطابقة تحقق
 النظم لجواز ان يكون اللفظ موضوع لمعنى بسيط فيكون دلالة عليه
 مطابقة ولا تضيق بهما لان المعنى لاخر له واما استلزام المطابقة
 الا لزام فيقتضي لان الا لزام يتوقف حقيقة على ان يكون معنى
 اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى الموضوع له تصور وكون كل
 ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لجواز ان يكون من
 التكميلات ما لا يستلزم شيئا كذلك فاذا كان اللفظ موضوعا للتكميلات
 كان دلالة عليه بمطابقة ولا لزام لانها لا تسفأ شرط وهو لزوم الزهني
 وزعم الامام ان المطابقة مستلزم للا لزام لان كل تصور ماهية يستلزم
 تصور لازم من لوازمها واقلها ليس غيرها واللفظ اذا دل على الم لازم
 بالمطابقة دل على اللازم في التصور بالالا لزام وجوابه اننا لانم ان تصور
 كل ماهية يستلزم تصوراتها ليست غيرها فكثيرا ما تصور ماهية بالاشياء
 ولم يخط بها لنا غيرها فضل عن انها ليست غيرها ومن هذا تبين

بعدمه

عدم

عدم استلزام النظم للا لزام لانه لما لم يعلم وجود لازم زهني لكل
 ماهية بسيطة لم يعلم ايضا وجود لازم زهني لكل ماهية مركبة فجاز
 ان يكون من ماهيات المركبة ما لا يكون له لازم زهني فاللفظ الموضوع بارز
 دل على اخره بالنظم للا لزام وفي عبارة المصنف سماح فان اللازم قد ذكره
 ليس بين عدم استلزام النظم للا لزام بل عدم تبين الاستلزام الفهم
 بينهما ظاهر واما هما اي النظم والالزام فتستلزمان للمطابقة لانهما
 لا يوجدان الا معهما لانهما تابعان لهما والتابع من حيث انه تابع لا يوجد
 بدون المتبع واما قيد بالحيثية احتراز عن التابع الاعم كالحجارة
 للشارح فانها تابعة للشار وقد توجد بدونها كما في الشمس والحجر الحارة
 اما من حيث انها تابعة للشار فلا يوجد الا معها وفي هذا بيان نظريات
 التابع في الصوري ان قيد بالحيثية معناها وان لم يقيد بالم يتكرر
 الحد الاوسط فلم ينتج المطلوب يمكن ان يجاب عنه بان الحيثية الكبر
 ليس قيد في الاوسط بل الحكم فيها فكثر الاوسط نعم اللازم في المقيد
 ان النظم من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير مطلوب
 وللمطلوب ان النظم مطلقا لا يوجد بدون المطابقة وهو غير لازم **قال**
 والدل بالمطابقة ان قصد الى اخره **اقول** اللفظ الدال على معنى بالمطابقة
 اما ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه او لا يقصد وان قصد

جزء منه دلالة على جزء معناه هو المركب كراي الحجرة وان الرامي
مقصود الدلالة على رامي منسوب الى موضوع والحجرة مقصودة الدلالة
على الجسم المعين وتجمع المعينين معنى رامي الحجرة فلا بد ان يكون اللفظ
جزءا وان يكون جزء منه دلالة على المعنى وان يكون ذلك المعنى جزءا من
اللفظ وان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المقصودة فيكون
الحدة ما لا يكون له جزء كحركة الاستفهام وما يكون له جزء ولكي لا دلالة
على معنى كزيد وما يكون له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزءا من
المقصود كعبد الله علما فان له جزءا كعبد الاعلى معنى وهو العبودية لكن
ليس جزءا من المعنى المقصود في الدلالة المستحقة وما يكون له جزءا دال على جزء المعنى
لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحياة كناطق ان يسمى كناطق انساني
فان معناه الماهية الانسانية مع تشخص الماهية الانسانية في مفهوم
الحياة كناطق فالحياة الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود
الذي هو تشخص الانسانية لانه دال على مفهوم كيان ومفهوم كيان جزء
الماهية الانسانية وهي جزء معنى اللفظ المقصود لكن دلالة الحياة على المفرد
ليست مقصودة في حال العلية بل هي من الحيوان كناطق الا الذات
المشخصة والاي ان لم يقصد جزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد
سواء لم يكن له جزء او لم يدل على معنى او كان له جزءا دال على معنى لا يكون

او كان له جزء

ذلك

ذلك المعنى جزءا من المعنى المقصود من اللفظ او كان له جزءا دال على المعنى المقصود
ولم يكن دلالة مقصودة فخذ المفردين والالفاظ الاربعة فان قلت
المفرد مقدم على المركب طبعاً ولم آخرو وضعاً وخالفه الوضع الطبع في قوة
للحظة عند المختصين فقول المفرد والمركب اعتباران احدهما يجب
الذات وهو ما صدق عليه المفرد من خوريزد وعمر وغيرهما وثانيهما يجب
المفهوم وهو ما وضع اللفظ بازانة كالكتابة مثلاً فان لم مفهوماً وهو شيء ليس
الكتابة وزاناً وهو ما صدق عليه الكاتب من افراد الانسا فان عينهم يقولون
المفرد مستند على المركب طبعاً ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب طبعاً فمفهوم
ولكن تأخيره ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل المفهوم
وان عينهم يقولون ان مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب في موضوع
فان القيد في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد حادثة والوجود
في التصور سابقا على العدم فلذا اخبر المفرد في التعريف وقدم في الاقتران
والاحكام لانها بحسب الذات وانما عينهم في المقسم دلالة المطابقة لا نظر
والاقتراء لان المعتبر في تركيب اللفظ وافراده دلالة جزءه على جزء معناه
المطابقة وعدم دلالة عليه لانه جزءه على جزءه معناه النفس والذات
وعدم دلالة عليه لانه لو اعتبر النفس والذات في التركيب والافراد
لزم ان يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين للمعنيين بسططين

مفرد لعدم دلالة جزم اللفظ على جزم المعنى النظري لا جزؤه وان يكون
اللفظ المركب الموضوع بأزائه معنى لازم زهني بسيط مفرد لأن كسبنا
من جزم اللفظ دلالة على جزم المعنى التزائي فيه نظر لا غاية مافي
ذلك الكسب أن يكون اللفظ بالقياس إلى المعنى المطابق مركبا وبالقياس
إلى المعنى النظري والالتزائي مفردا ولما جاز أن يكون اللفظ باعتبار المنسب
مطابقين مفردا أو مركبا كما في عبد الله فإنه لا يجوز ذلك باعتبار معنى
مطابقين ومعنى نظري والتزائي الأولين يقال للأفراد والتراكيب
بالنسبة إلى معنى النظري والالتزائي لا يحقق إلا أن تحقق بالنسبة المعنى المطابق
أما في النظر فلا أنه إذا دل جزم اللفظ على جزم معنى النظري دل على جزم معنى
المطابق لأن معنى النظري جزم المعنى المطابق جزم الجزؤه وأما في التزائي
فلا أنه إذا دل جزم اللفظ على جزم المعنى التزائي فقد دل على جزم المعنى المطابق
لأنه لا يتحقق إلا التزام بدو المطابقة فقد يتحقق التركيب للأفراد
بالنسبة إلى المعنى المطابق لا بالنسبة إلى المعنى النظري والالتزائي كما في المطابقين
المذكورين فلهذا حصص القسم إلى الأفراد والتراكيب بالمطابقة إلا أن
هذا الوجه يفيد الأولية اختيار المطابقة في القسم والوجه الأول أن سلم
افاد وجوب اعتبار **قال** وهو أن لم يصلح لأن يجسر إلى قوله فلا
أقول اللفظ المفرد أداة أو كلمة أو اسم لأنه أما أن يصلح لأن يجسر

وحده أو لا يصلح وإن لم يصلح لأن يجسر وحده فهو الأداة كفي ولا وأما
ذكر مثالين لأن ما لا يصلح لأن يجسر وحده أما أن لا يصلح الأخبارية أصلا
كفي فأنه المجبوبة في قولنا زيد في الذر حاصل ولا دخل في الأخبارية وأما أن
يصلح الأخبارية لكن لا يصلح الأخبارية وحده كالأداة كفي فأنه المجبوبة في قولنا
زيد لا يجز هو لا جرح ولا له مدخل في الأخبارية ولعلك تقول الأفعال
الناقصة لا يصلح لأن يجسر وحدها فيلزم أن يكون أداة فقط لا بعد
في ذلك حتى أنهم قالوا أدوات إلى غير ما بينه وبينه وهو لا فعال الناقصة
غاية مافي الباب أن اصطلاحهم لا يطابق اصطلاحنا التي وذلك غير
لازم لأن نظرهم في الألفاظ من حيث المعنى ونظرنا في الألفاظ من حيث اللفظ
نفسه عند تغاير جرح الحيث لا يلزم يطابق اصطلاحين وإن صلح لأن
يجزها وحدها فأن يدل أنه ربيته وصيغته على زمان معين في الزمنة
الثلاثة كصوب يضرب هو الكلمة أول ما يدل وهو الاسم كزيد وعلم والمراد
بالهئية والصفة الهئية الحاصلة للجوف باعتبار تقديمها وتأخيرها وكما
وسكانها وهي صورة الكلمة والحروف مآثرها وأما قيد هذه الكلمة بها الأخرج
مادل على الزمان لا برأيه بل بحسب جرمه ومآثره كالأداة والاسم في اليوم
واللحظة والقبول فأن دلالة الزمان على الزمان بما هو جرمها لا برأيه
بخلاف الحكماء فأن دلالة الزمان على الزمان بحسب هئتها بشرادة اختلاف الزمان

عند اختلاف الهيئة وان اختلفت المادة كالتصريف بغيرها بالزمان
 عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة كضرب وطلب فان قلت فليكن ان يكون
 الجسم مركبة لانه لا يتصلها واحدتها على الحد وبغيرها وصورة على الزمان
 فيكون جزءا لا على جزء معناها فقول المعنى من المركبات ان يكون هناك
 اجزاء مرتبة مرسومة وهي الفاظ والحروف والهيئة مع المادة ليست بهذه
 المثابة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعنى من الازمنة التي لا تدخل في الحيز
 لانه حسن لان الكلمة لا يكون الا كذلك فغيره يزداد اوضح ووجه التسمية اما
 الادات فلانها في تركيب الفاظ بعضها مع بعض واما بالجملة فانه من
 الكلمة وهو الجرح كانهما مادرت على الزمان وهو متجدد ومنصبة ككلمة
 الخواطر بتغير معناه واما بالاسم فلانه على مرتبة في سائر الالفاظ فيكون
 مشتركا على معنى السمو وهو الملقب **قال** وج اما ان يكون معناه واحدا وكثيرا
قال هذه اشارة الى قسمه الاسم بالقياس الى معناه فالاسم ان يكون
 معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول اي ان معناه واحدا فاقال ان شخص
 ذلك المعنى اى لم يصلح ان يكون متقو على كثيرين فان شخص المعنى و
 لم يصلح لان يقال على كثيرين كذا يدعى علما في عرف النحاة لانه علامة له
 على شخص معني وجزئيا حقيقيا في عرف المنطقيين وان لم ينظر
 وصلح لان يقال على كثيرين فهو الجملي والكثيرون افراده فلا يخفى اما

ان يكون

ان يكون حصوله في فردة الهيئة والخارجية على السوية اولافان
 تساوت الافراد بالهيئة والخارجية في حصوله فيها وصدق عليها تستنى
 متوطا لان افراده متوافقة في معان من التوطا وهي التوافق كالانسان والشمس
 فانه النسبة الم افراد في الخارج وصدق عليها بالسوية والشمس افراد في الزمان
 وصدق عليها ايضا بالسوية وان لم يتساوا الافراد بل كان حصوله بعضها الى
 او اقدم او اشد من البعض الاخر يسمى **مشككا** او **التشكيك** على ثلاثة اوجه التشكيك
 بالاولوية وهو خلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الوجبات ثم و
 البتة واخرى منه في الممكن والتشكيك بالتقديم والتأخير وهو ان يكون حصول
 معناه في بعضا متقدما على حصوله في بعض اخر كالوجود ايضا في الوجبات قبل حصوله
 في الممكن والتشكيك بالشدة والضعف وهو حصوله في بعضا اشد من البعض
 كالوجود ايضا فانه في الوجبات الممكن لان اشد الوجود في الوجبات والوجبات
 اكثر كما ان الزر البياض هو تفريق البصر في بياض السج اكثر مما هو في
 بياض العاج وانما تسمى **مشككا** لانه افراده مشتركة في اصل معناه وتختلف
 باحد وجوه الثلاثة فالناظر اليه ان نظر الى جهة الاشتراك خيل ان متوطا
 لتوافق افراده فيه وان نظر الى جهة الاختلاف خيل ان مشتركة لانه
 لفظ له معان كالعين فالناظر فيه يشك هل هو متوطا او مشترك فلم يزد
 يسمى بهذا الاسم ان كان الثلاثة اى ان كان المعنى كثيرا اما ان يتجمل

متوطا

الشمس كوكب نهارى مضي للعالم

مشككا
والتشكيك اوكليا
على ثلاثة اوجه التشكيك

بين تلك المعاني نقل بان كان موضوعا للمعنى اولاً ثم لوحظ ذلك المعنى
 وضع على آخره كسبته بينهما ولم يتخلل فان لم يتخلل النقل بل كان وضعه
 لتلك المعنى على السوية اى كالمكون موضوعاً للمعنى يكون موضوعاً لتلك
 المعنى على السوية من غير نظر الى المعنى الاول فهو مشترك لئلا يربى تلك المعاني
 كالعين فانها موضوعة للبصر والياء والذهب على السوية وان يتخلل بين
 المعاني نقل فاما ان يترك استعمال المعنى الاول ولا فان ترك يستعمل لفظاً مستقلاً
 لنقل المعنى الاول والناقل اما الشرع فيكون مستقلاً شرعاً كالصلوة
 والصوم فانها في الاصل الدعاء ومطلق الامساك ثم نقل الشرع الى الاركان
 المحصورة واما المحصورة مع كونه واما غير الشرع وهو العرف العام فهو
 المنقول العرفي كالدابة فانها في اصل اللغة لكل ما يدب على الارض ثم نقل العرف
 العام الى ذوات القوائم الاربع فتم الجمل والبعاء والحجر والعرف الخاص يسمى
 منقول اصطلاحاً اصطلاحاً النخا والنظار اما اصطلاحاً النخا
 فكما الفعل فانه كان موضوعاً في الاصل لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب
 ثم نقل النخا الى الكلمة دللت على معنى نفسه مقرر باحد الازمنة الثلاث
 واما اصطلاحاً النظار فكما الاول فانه دللت على السكك ثم نقل الى
 ترتيب الارض على الارض والصلوح العلية وان لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه
 ايضا يستعمل حقيقة ان استعماله الاول وهو المنقول عنه ومجازاً المستعمل

في الثاني

في الثاني وهو المنقول اليه كالاسد فانه وضع اولاً للحية المفسر
 ثم نقل الى الرجل كشيء لعلاقة بينهما وهو الشيء واستعمل في الاول
 بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز واما الحقيقة فثلاثة من حق
 فلان الامر ان يشبه او من حقيقة ان كنت فيه على يقين واذ كان
 اللفظ مستعملاً في موضع الاصل وهو شيء مثبت في مقامه ومعلوم اللفظ
 والمجاز فثلاثة من جاز الشيء يجوز ان تعده وان استعمل اللفظ في
 المعنى المجازي فقد جاز مكانه الاول وموضوع الاصل **قال** وكل لفظ
اقول ما تم تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه بالنظر الى نفس معناه
 وهذه التقسيم للفظ بالقياس الى غير ذلك اللفظ واللفظ ان نسباه
 الى لفظ آخر فلا يخفى اما ان يتوافقا في المعنى اى يكون معناه واحداً
 او يختلفا في المعنى اى يكون لهما معنى واحد اخر فان كانا متوافقين
 فهو مترادفان واللفظ مترادفان لهما معنى واحد الذي هو كونه واحد
 خلف الآخر كان المعنى مركوب واللفظان ركباً عليه فيكونان مترادفين
 كاللبيد والاسد وان كانا مختلفين فهو مبين له واللفظان مبينان
 لان المبينة المفارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن المركب واحداً فيتحقق المفارقة
 بين اللفظين للتفرقة بين المركبين كالانسان والفرس من الناس
 نظراً الى مثل المناطق والفيصم مثل السيف والصارم من اللفاظ المترادفة

فروا بالنسبة الى اللفظ اخر مراد قاله

في الثاني
في الثاني
في الثاني

الصدق على نيت واحد وهو فاسد لانه الشرف هو الاتحاد في
 المفهوم ^{بمعناه} لا الاتحاد في الذاة نعم الاتحاد في الذاة من الكون في الاتحاد
 في المفهوم بدونه العكس **قال** واما المركب امانا فهو الذي يصح الشكوة عليه
اقول لما فرغ من المفرد واقسامه شرقي في المركب هو امانا ام او غير تام لانه
 امانا ان يصح الشكوة عليه اي يفيد الخاطبة فائدة تامة ولا يكون مستمعا للفظ
 آخر ينظره الخاطبة كما اذا قيل زيد فيسمى الخاطبة مستظرا لان يقال قائم
 او قاعد مثلا بخلاف اذا قال زيد قائم واما ان لا يصح الشكوة عليه فان
 صح الشكوة عليه فهو المركب التام والا فهو المركب الناقص غير التام
 والمركب التام امانا يحتمل الصدق والكذب هو الخبر ولا يحتمل وهو
 الانشأ فان قيل الخبر امانا ان يكون مطابقا للواقع اولا فان كان مطابقا
 للواقع لم يحتمل الكذب ان لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل الصدق ولا خبر
 داخل في الحد فقد عاب عنه بان المراد بالواو الواصلة او الفاصلة بمعنى ان
 الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل
 خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخل في الحد وهذا غير مرضي لان الاحتمال
 لا معنى له بل يجب ان يقال ما صدق او كذب الحق في الجواب ان المراد احتمال الصدق
 والكذب بخلاف النظر الى مفهومه ولا شك ان قولنا السماء فوقنا اذا جردنا
 النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الحاجة احتمال عند العقل الكذب قولنا

اجتماع

اجتماع التقيضين موجود يحتمل الصدق بخلاف النظر الى مفهومه
 فاحتمل التقسيم ان المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب
 المفهوم فهو الخبر والا فلا انشأ وهو امانا ان يدل على طلب الفعل لانه
 وضعيه او لا يدل فان دل على طلب الفعل لانه وضعيه فاما ان يقارن
 الاستعلاء او يقارن التساوي او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء
 فهو امر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال ودعا
 وانما قيد الدلالة بالوضع احتراز عن الاخبار الدلالة على طلب الفعل فان
 قولنا كذب عليك القتلوة او طلب منك الفعل دل على طلب الفعل لكنه
 ليس بموضوع لطلب الفعل بل الاخبار لطلب الفعل وان لم يدل على طلب
 الفعل فهو تنبيه لانه ينسب على ما في خبر المسكلم ويندبرج فيه التمني والترجي
 والنداء والقسم لاحيان يقول الاستفهام والترجي خارجان عن القسم
 اما الاستفهام فلا لانه لا يليق جعله عن التنبية لانه استعلام على ما في ضمير
 الخاطبة لا تنبيه على ما في ضمير المسكلم واما الترجي فلا لانه عدم دخول تحت الامر
 لانه دل على طلب التردد لا على طلب الفعل لكن المصداق ^{المراد} من الاستفهام تحت
 التنبية ولم يعتبر المنااسبة للقوية والترجي تحت الامر بنا على ان التردد
 هو كلف التفضل لا عدم الفعل عما هو من شأنه ان يكون فاعلا ولو اردنا
 ابرازهما في القسم قلنا الانشأ امانا ان لا يدل على طلب شيء بالوضع وهو

التنبية او بدلا ولا يخاف ان يكون المطاف فهم وهو الاستفهام
او غير هو اما ان يكون مع الاستعلاء وهو امر ان كان المطاف الفعل
والتركيب كان الترك اي عدم الفعل او يكون مع كساي وهو
التماس مع الحضور وهو شمول واما المركب الغير التام فاما ان يكون
جزء الثاني منه قيد الاول وهو التقيد كالحيوة الساطق ولا يكون
وهو غير تقيد كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة **قال الفصل**
الثاني في المعاني المفردة **اقول** المعاني هي الصور الزمنية من حيث
الله وضع بارائها الالفاظ **فالتعريف** عن بالفاظ في المعاني المفردة
من وقوع الشرك فيه وكل ان لم يمنع والتفرد لا فالركبة والكلام ههنا انما هو المعاني المفردة كما ستعرف فكل مفهوم
الاداء عليها يسمى جزئي وكلها بالعرض **وهو** الحاصل في العقل انما يعرف او كلي لا انما ان يكون نفس تصور
اي من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشرك فيه اي في الشرك بين
كثيرين وصدق عليها او لا يكون فان منع نفس تصور عن وقوع
الشرك فهو الجزئي بهذا الاسماء فان الهذية اذا حصل مفهومها عند
العقل امتنع العقل بمجرد تصور عن صدق على امور متعددة وان لم يمنع
الشرك من حيث انه متصور فهو الكل كالانسان فان مفهومه ما حصل
عند العقل لم يمنع عن صدق على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس
تصور معناه وهو سره والالكان للشيء معنى وانما قيد بالتصور لان

الفصل الثاني في المعاني المفردة كل
مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع نفسه
من وقوع الشرك فيه وكل ان لم يمنع
الاداء عليها يسمى جزئي وكلها بالعرض

من الكلية

من الكليات ما يمنع الشرك بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشرك
فيه مستغنى بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهوم لم يمنع
عن صدق على كثيرين فان مجرد تصور لو كان مانعا في الشرك لم يفتقر
في اثبات الوحدة الى دليل **وكالكلية** الفرضية مثل الاشياء
والالكان واللا وجود فانها تمنع ان يصدق على شيء في الاشياء لكن
في الخاتمة لكن بالنظر الى مجرد تصور ههنا هو ما يعلم ان افراد الكل
لا يجب ان يكون الكل صادقا عليهم بل من افراد ما يمنع ان يصدق
عليه الخارج اذ لم يمنع العقل عن صدق عليه بمجرد تصور فلو لم يقصر
اي التصور في تعريف الكل والجزئي لدخل تلك الكلية في تعريف الجزئي
فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف الكل فلا يكون جامعا وبيان
التسمية بالكل والجزئي ان الكل جزئي للجزئي غالبا كالحيوان فانه جزء
للذئب والكلية فانه جزء للانسان والجسم فانه جزء للحيوان فيكون الجزئي
كلام وكلية الشيء انما يكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوبا
الى الكل والمنسوب الى الكل كلي وكذلك جزئية الشيء انما هي بالنسبة
الى الكل فيكون منسوبا الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي واعلم ان الكلية
والجزئية انما تعبر به بالاداة في المعاني واما في الالفاظ وقد تسمى كلية
وجزئية بالعرض تسمية الاداء باسم المدلول **قال** الكل ان يكون

تمام ماهية ما تحت من الجزئية او داخلها او خارجها **اقول**
 انك قد عرفت ان الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتصاص
 الجزئية التصويرية وهي لا يقتصر من الجزئية بل لا يبحث عنها في العلوم
 لتفريها وعدم انطباقها فلذلك صار نظر المنطقي مقصورا على بيان
 الكلية وضبط اقسامها فالكلي اذا نسب ما تحت من الجزئية **اما**
 ان يكون نفس ماهية او داخلها او خارجها **والداخل** يستوي تبا
 والخارج عرضيا وتبا يقال ان اتى على ما ليس بخارج **والاول**
 اى الكلي الذي يكون نفس ماهية ما تحت من الجزئية وهو النوع
 كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمر ويكرم غيرهما من جزئية وهي
 لا تزيد على الانسان الا بعوض شخصه خارجة عنه **اما** ان يتناول شخص
 عن شخص آخر **النوع** لا يخفى اما ان يكون متعدد الاشخاص الخارج
 او لا يكون فان كان متعدد الاشخاص في المقول في جواب ما هو بحسب
 الشك والخصوصية معا لان السؤل بما هو عن شيء تمامه يطلب تمام
 ماهية حقيقة فان كان السؤل عن شيء واحد كان طالبا لتمام **ماهية**
 المختصة به وان جمع بين اثنين او الاشياء في السؤل كان طالبا لتمام
 ماهيتها وتمام ماهية الاشياء مما تكون تمام ماهية المشتركة بينهما
 ولما كان النوع متعدد الاشخاص كالانسان هو تمام ماهية كل واحد

يستوي

من افراده

من افراده فاذ اسئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في الجواب
 الانسان لانه تمام الماهية المختصة به وان اسئل عن زيد وعمر وبما
 هما كان جواب الانسان ايضا لانه تمام ماهية المشتركة فلا جد
 ان يكون مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية والشك معا وان لم يكن
 متعدد الاشخاص بل **يخص** نوعه في شخص واحد كالشخص كان مقولا
 في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة لان السائل بما هو عن ذلك الشخص
 لا يطلب الا ماهية المختصة به ولا فردا اخره **الخارج** يجمع بينه وبين
 ذلك الشخص في السؤل حتى يكون الجواب عن تمام الماهية المشتركة واذ
 قد علمت ان النوع ان تعدد الاشخاص الخارج كان مقولا على كثيرين
 متفقين بالحقائق في جواب ما هو وان لم يتعدد الاشخاص في الخارج
 كان مقولا على واحد في جواب ما هو فواذا كان مقولا على واحد او على
 كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكل في قولنا **على واحد**
 ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا **على كثيرين**
 ليدخل في الحد النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق
 يخرج الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وقولنا في جواب
 ما هو يخرج الثلاثة الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام لانها
 لا يقال في جواب ما هو هناك نظر وهو ان احدا لا مرى **لازم** اما انما
 وهو

ان فلا يشترط

التعريف على امر مستدرك واما ان لا يكون كثير في جامعات
 المراد بالكثيرين وان كان مطلقا سواء كانوا موجودين في الخارج
 او لم يكونوا فيلزم ان يكون قوله مقول على واحد لا يلائم لان كتون
 الغير المتعددا لا يتخصص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الزمان
 وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف
 الانواع التي لا وجود لها في الخارج اصلا كما ان مقتضاها لا يكون جامعا والصلوب
 ان يحد في التعريف قوله على واحد بل لفظ الجملي ايضا فانه المقول
 على كثيرين يعني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين
 بالحقائق في جواب ما هو وحي يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو يجب الشك
 والخصوصية معا والمصل لما عبر النوع في قوله في جواب ما هو يجب الخارج
 قسم لا ما يقال يجب الشك والخصوصية معا والى ما يقال يجب الخصوصية
 المحضة وهو مخرج عن هذا الفن بوجوبه اما اولا فلان نظر الفن عام
 يشمل المواد كلها والتخصيص بالنوع الخارج ينافي ذلك واما ثانيا فلان
 المقول في جواب ما هو يجب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالقبلة الى
 الحدود وقد جعله في اقسام النوع **قال** وان كان الثاني لا **اقول**
 الجملي الذي هو جزء الماهية منحصر في جنس الماهية وفصلها لانه
 اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين كاهية وبين نوع آخر ولا يكون

وان كان الثاني فانه كما تمام الجزء
 المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو
 المقول في جواب ما هو يجب الشك المحضة
 ويستفاد من رسمه بان جملي مقول
 على كثيرين مختلفين بالحقائق
 في جواب ما هو متين

والمراد

الجزء المشترك

والمراد تمام الجزء المشترك الذي لا يكون وراثة جزء مشترك بينهما
 اى جزء مشترك لا يكون جزء مشترك آخر خارجا عنه بل كل جزء مشترك
 بينهما واما ان يكون نفس ذلك الجزء او جزء منه كالحيوان فانه تمام الجزء
 المشترك بين الانسان والفرس ولا جزء مشترك بينهما الا هو اما
 نفس الحيوان او جزء منه كاجرة والجسم الناعم والحساس المتحرك
 بالارادة وكل من هذا وان كان مشترك بين الانسان والفرس لانه
 ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وانما كان تمام المشترك هو الحيوان
 المشترك على الكل وربما يقال المراد تمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة
 بينهما كالحيوان فانه مجموع الجواهر والجسم الناعم والحساس المتحرك بالارادة
 وهي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس هو مقصور بالحساس البسيط
 كالجوهر لان الجوهر مشترك ولا يكون له اجزاء حتى يصح ان مجموع الاجزاء
 المشتركة فعبارة تامة ولهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه
 فنقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو
 الجنس الا هو الفصل اما الاول فلان جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك
 بينهما وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو يجب الشك المحضة لانه
 اذا سئل عن الماهية وعن ذلك النوع كان المطلب تمام الماهية المشتركة بينهما
 وهو ذلك الجزء فاذا افرد الماهية بالشك لم يصلح ذلك الجزء لان يكون

بمجموع اثنين

كسلي

مقولا في الجواب لان المطلق تمام الماهية المختصة به والخير لا يكون
تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره وذلك الخبز
انما يكون مقولا في جواب ما هو مركب الشكر فقط ولا ينبغي الا هذا كالحيز
فانه كمال الخبز المشترك بين ماهية الانسان ونوع اخر كالفرس مثلا حتى
اذا سئل عن الانسان والفرس عما هما كان الجواب الحيوان وان افرد الانسان
بالسؤال لم يصلح الجواب لان تمام الماهية هو الحيوان الناطق لا حيوان
فقط ورسمه بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب
ما هو فلفظ الحق مستدرك والمقول على كثيرين جنس خمسة ويخرج
بالكثيرين الخرف لانه مقول على واحد ويقال هذا زيد وبقولنا مختلفين
بالحقائق يخرج النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق وقولنا
في جواب ما هو يخرج الكلمات **السا قال** وهو قريب من ان كان الجواب عن الماهية
اقول القوم قد رتبوا الكلمات حتى يترتبوا لهم التمثيل تسريلا على المتعلم
المبتدئ فيوضع الانسان ثم الحيوان ثم الجسم ثم الشيء ثم الجسم المطلق ثم
الجوهر فالله تعالى نوع كما عرفت والحيوان جنس لانه تمام الماهية المشتركة
بين الانسان والفرس كذلك الجسم الشيء جنس لانه كمال الخبز
المشترك بين الانسان والتمسك حتى اذا سئل عنهما بما هما كان الجواب
الجسم لانه في ذلك الجسم جنس لانه تمام المشترك بينه وبين الخبز مثلا

وكذلك الخمر

وكذلك الجوهر جنس لانه تمام الماهية المشتركة بينه وبين العقل
فقد ظهرت ان يجوز ان يكون لماهية واحدة اجناس مختلفة بعضها
فوق بعض انما انتقش هذا على صحيفة الخاطر فتشرك الموقوعون تلك
المقادير فقولنا الجنس يربا ويبعد لانه ان كان عن الماهية وعن
بعض مشاركتها في ذلك الجنس على الجواب عنها وعن جميع مشاركتها
فيه فهو القريب كالحيون فانه جواب عن السؤال عن الانبياء والفرس
وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان
كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس غير الجواب
عنها وعن بعض خرفه ويبعد كالجسم الثاني فان النباتات والحيوة
تشارك الانسان وهو الجواب عنه والمشاركة النباتية لا عن
المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركة الحيوانية الحيوان
ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة كالجسم الثاني
بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب هو جواب اخر وثلاثة اجوبة
ان بعيدا بمرتبة كالجسم المطلق بالقياس اليه فان الحيوان والجسم
الثاني جوابان وهو جواب ثالث واربعة اجوبة ان بعيدا بثلاث مراتب
كالجوهر فان الحيوان والجسم الثاني الجسم اجوبة ثلثة وهو جواب رابع
وعلى هذا القياس كلما يزيد البعيد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدده

الاجزائة زائد على عدد مراتب البعيد بل احد لان الجنس قريب
 جواب كل مرتبة من البعيد جواب آخر قال وان لم يكن تمام الجزء
 المشترك بينهما الخ اقول هذا بيان للشواثل من الترتيد وهو
 ان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يكون
 فضلا وذلك لانه احد الامرين لازم على ذلك التقدير وهوان
 ذلك الجزء اما ان لا يكون مشتركا اصلا بين ماهية ونوع اخر او يكون
 بعضا من تمام المشترك بينهما مساويا له وايضا ما كان يكون فضلا اما
 لزوم احد الامرين فان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون
 مشتركا اصلا وهو الامر الاول او يكون المشترك ولا يكون تمام المشترك
 بل بعضه وهو الامر الثاني فذلك البعض اما ان يكون مساويا لتمام
 المشترك او اخفض منه او اعظم منه او مساويا له لا جائز ان يكون متباين
 لانه الكلام في الاجزاء المحولة ومن المحال ان يكون المحول على الشيء مساويا
 ولا اخفض لوجود الاعتم بدونه الاخص فيلزم وجود الكل بدونه الجزء
 فانه محال ولا اعتم لان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين
 نوع اخر لو كان اعتم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع اخر بدونه
 تمام المشترك حقيقة المعنى كعموم فيكون مشتركين بين الماهية وبين
 النوع الذي هو بازاء تمام المشترك لوجوده فيهما فاما ان يكون تمام

المشترك

المشترك بينهما وهو محال لان المقدمان الجزء ليس تمام المشترك
 بين الماهية وبين نوع قاص من الانواع واما ان لا يكون تمام المشترك
 بل بعضا منه فيكون الماهية تمام المشترك احدهما تمام المشترك
 بين الماهية وبين نوع الذي هو بازائها والثاني تمام المشترك بينهما
 وبين النوع الثاني الذي بازاء تمام المشترك الاول وح لو كان بعض تمام
 المشترك بين الماهية والنوع الثاني اعتم منه كان موجودا في نوع اخر
 بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركين بين الماهية وبين النوع الثاني
 الذي بازاء تمام المشترك الثاني بينهما وليس تمام المشترك بينهما بل
 بعضه فيحصل تمام مشترك ثالث وهلم جرا فاما ان يوجد تمام المشترك
 في غير الترتيبة او يتكرر في بعض تمام المشترك مساويا له والاو محال
 والا لتتركب الماهية من اجزاء غير متناهية فهو لا يتسلسل ليس
 على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية ولم يلزم من
 الدليل اي من دليل حصر جزء الماهية ح الجنس الفصل ترتيب اجزاء
 الماهية واما يلزم لو كان تمام المشترك الثاني جزءا من تمام المشترك
 الاول وهو غير لازم واعلم ان التسلسل وجود امور غير متناهية في الماهية
 لكنه خلاف المتعارف اذا بطلت الاقسام الست فحين ان يكون
 بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل

على تقدير كل واحد من الامرين فلائذ ان لم يكن ^{سواء} مشتركاً اصلاً
يكون اختصاصها فيكون يتميز الماهية من غيرها وان كان بعض
تمام المشترك مساوياً فيكون فصل تمام المشترك لاختصاصه بتمام
المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لانه لا يتميز الجنس
عن جميع اعيانه وجميع اعيان الجنس بعض اعيان الماهية فيكون مميزاً للماهية
عن بعض اعيانها ولا نفى بالفصل الا تتميز الماهية في الجملة والى هذا
اشارة بقول وكيف كان يتميز الماهية اى سؤل لم يكن الجزء مشتركاً اصلاً
او يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً فهو مميز الماهية عن مشاركتها
في جنس او وجود فيكون فصلاً وانما قال في جنس وجود لان اللازم
من دليل ليس لان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزاً في الجملة
وكل ما كان مميزاً للماهية في الجملة وهو الفصل وانما ان يكون مميزاً لها
عن المشاركة الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها
جنس فالماهية ان كان لها جنس كان فصلاً مميزاً لها عن المشاركة
الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا أقل من ان يكون لها مشاركة في
الوجود والشيئية وح يكون فصلاً مميزاً لها عن غيرها ويمكن اختصاص الدليل
بجذات الشيء يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركاً بين
تمام المشترك وطوع آخر يكون اختصاص تمام المشترك فيكون فصلاً
فيكون

فيكون فصلاً للماهية وان كان مشتركاً بينهما لم يكن تمام المشترك
بين الماهية وذلك النوع يكون بعضاً من تمام المشترك بينها وهكذا
لا يقال جزء الماهية في الجنس والفصل باطل لانه الجوهر الناطق والجوهر
المختص مثلاً جزء ماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل لانا
نقول الكلام في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وهذا ما وعدنا
في صدر البحث **قال** وسموه بأنه كل عمل على الشيء في جوابي شيء في
جوهره او قول وسموه الفصل بأنه كل عمل على شيء في جوابي شيء هو في
جوهره كالتألق والاحتكاك فانه اذا سئل عن الانسان او عن زيد باي
شيء هو في جوهره فالجواب عنه ناطق او خاص لان التسؤل باي
شيء هو انما يطلب ما يتميز الشيء في الجملة فكل ما يتميز يصلح للجواب ثم
ان طلب المميز الجوهر فيكون الجواب بالفصل وان طلب المميز العرض
يكون الجواب بالخاصة فالكل جنس يشمل سائر الكليات ونقولنا
يحل في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس العرض العام لان النوع
والجنس يتناولان في جواب ما هو لا في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يتناول
في الجواب اصلاً ونقولنا في جوهره يخرج النسخة لانه وان كانت
مميزاً للشيء لكن لا في جوهره وزاته فان قلت المسائل باي شيء هو
ان طلب مميز الشيء عن جميع اعيانه لا يكون مثل الجنس فصل

للانسان لانه لا يميزه عن جميع الاختيار وان طلب المميز في الجملة
 سواء كان عن جميع الاختيار او عن بعضه فالجنس فميز للشئ عن بعضه
 فيجب ان يكون صاحبا للجنس فلا يخرج عن الحد فتقول لا يكفي في جواب
 اتي شئ هو في جوهره بالتميز في الحد بل لابد معه من ان لا يكون تمام
 المشترك بين شئ ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف واما ان محله
 ان الفصل على ان لا يكون مقولا في جواب ما هو ويكون مميز للشئ في الجملة
 فلو فرضنا ماهية يرتك من امرين متساويين او امور متساوية كماهية
 الجنس العالي او الفصل الاخير كان كل منهما فضلا لانه يميز الماهية
 تميزا جوهريا واعلم ان قدما المنطقين زعموا ان كل ماهية لها فصل
 وجب ان يكون الجنس من ان الشئ يتعرف في الشفاء وحد الفصل بانه كل
 مقول على الشئ في جواب الشئ هو جوهره من جنس واحد لم يساعد
 البرهان على ذلك ثبت المص على ضعف المشاركة في الوجود اولاهم ياراد
 هذا الاحتمال ثانيا قال الفصل اما مميز عن المشاركة الجنس او عن
 المشاركة الوجودية فان كان مميزا عن المشاركة الجنس فاما قريب
 او بعيد لانه ان يميزه عن مشاركة في الجنس في نفسه فهو فصل قريب
 كالناطق للانسان فانه يميزه عن مشاركة في الحيوان وان يميزه عن
 مشاركة في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالحاسب للانسان فانه
 يميزه

يميزه عن مشاركة في الجسم الثاني واما اعتبار القريب البعيد في الفصل
 المميز في الجنس لان الفصل المميز في الوجود ليس تحقق الوجود بل هو مبني
 على احتمال ان يذكر بعد وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو ترتب
 ماهية حقيقية من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى
 الاخر وهو حال ضرورة وجود احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى
 البعض واحتياج فان احتياج كل منهما الى الاخر يلزم الدور ولا يلزم
 الترجيح بلامتنع لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما الى الاخر
 ليس اولى من احتياج الاخر اليه او يقال لو ترتب جنس على كالجوهر مثلا عن
 امرين متساويين فاحدهما ان كان عرضا يلزم تقوم الجوهر بالعرض
 وهو محتمل وان كان جوهر فاما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون الفصل
 نفس جزله وان خرج او دخلا فيه وهو ايضا محتمل لامتناع تركب الشئ عن
 نفسه فغيره او خارجا عنه فيكون عارضا للشئ ذلك الجزاء عارضا لنفسه
 بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمام عارضا
 وان خرج ولن يطرأ في هذه المقام فانه من مطاح الاركان قال واما الثالث
 الثالث من اقسام الحكمي يكون خارجا عن الماهية وهو اما ان يتبع
 انما كماله والاول المرض اللازم كالفردية للثلاثة والثاني المرض المفارق
 كالثانية بالفصل للانسان واللازم اما لازم الوجود كالسود للجنس فانه
 كالله

واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم
 والثاني المرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود
 كالسود للجنس قد يكون لازما للماهية وهو اما ان يتبع
 وهو الذي يكون تقوده مع تصور ملزم كما في ان حرم الركن
 بالترتيب بينهما الى سر

لازم لوجوبه ^{والتحيط} بالماهية لان ماهية الانسان ولو كان المتولد لازما
 للانسان كان كل انسان اسما وليس كل انسان كذلك ولما لازم للماهية
 كالزوجية الاربع لانه متى تحققت ماهية الاربع امتنع انفكاك الزوجية
 عنها لا يقال هذا تقسيم الشئ الى نفسه والغير لان اللازم على ما عرفت ما
 يمنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمته هنا الى ما لا يمنع انفكاكه عن الماهية وهو
 لازم الوجود الى ما يمنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الماهية لانا نقول
 لاننا ان لازم الوجود ما لا يمنع انفكاكه عن الماهية غايته في المبادى لا يمنع
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه ان لا يمنع انفكاكه عن الماهية
 في الجملة فانه يمنع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكاكه عن
 الماهية الموجودة فهو يمنع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما يمنع انفكاكه
 عن الماهية في الجملة اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث انها موجودة
 او يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي والثاني لازم للماهية والاول
 لازم الوجود فهو التقسيم بينا والتقسيم ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه
 عن الشئ لانه اعم منها لم يرد التساؤل ثم ان لازم الماهية اما يتن او
 غير يتن اما اللازم البين فهو الذي يكفي تصور مع تصور ملازمه في جزم
 العقل باللازم بينهما كما لا انقسام بتساويين الاربع فان من تصور
 الاربع وتصور الانقسام بتساويين جزم مجرد تصورهما بان الاربع

منقسمة

منقسمة بتساويين واما اللازم الغير البين فهو الذي يفقر جزم الزعم
 باللازم بينهما الى وسط كساوي الزوايا الثلث ^{او دليل} بلقائمين للثلث
 لان مجرد تصور الثلث وتصور تساوي الزوايا الثلث لقا ئمين لا يكفي
 في جزم الزعم بان للثلث مساوي الزوايا لقا ئمين بل يحتاج الى وسط
 بينهما وهما هنا نظر وهوان الوسط على ما فتره القوم ما يقترن بقولنا لانه
 حين يقال لانه كذا مثلا اذ قلنا العالم محدث لانه متغير فالمقارن بقولنا
 لانه وهو المتغير هو الوسط وليس يلزم من عدم اتفاق اللازم الى وسط لانه
 يكفي فيه مجرد تصور اللازم واللازم يجوز توقفه على شئ اخر من حدس او تجربة
 او حسس او غير ذلك فلو اعتبرنا الاتفاق الى الوسط في مفهوم غير البين
 لم ينحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود قسم ثالث وقد يقال البين
 على اللازم الذي يلزم من تصور ملازمه تصور ككون الاقايين ضعف الواحد
 فان من تصور الاقايين ادراك انه ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لانه
 متى يكفي تصور الملازم في اللازم يكفي تصور اللازم مع تصور الملازم وليس
 كلما يكفي التصور ان يكفي تصور واحد والعرض المفارق اما سيرج الزوال
 كحجرة الخيل وصفة الرجل واما بطلان الزوال كالشئ والشئ وهذا التقسيم
 ليس بخاص لان العرض المفارق هو ما لا يمنع انفكاكه عن الشئ وما لا يمنع
 انفكاكه عن الشئ لا يلزم ان يكون منفكا حتى ينحصر في سيرج الزوال وبطلان

قائل



اي حدس
 مباديد مطلبة سرعتها اي انشغالها

وان كان مانعاً من الاشتراك في الجزئي فمناط الكلية والجزئية انما
هو الوجود العقلي اما ان يكون المحكي متمنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود
فيه فامر خارج عن مفهوم المحكي في هذه الاشارة بقوله والمحكي فليكون متمنع الوجود
في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ بمعنى امتناع وجود المحكي او امكن وجوده
بشيء لا يقتضي نفس مفهوم المحكي بل انما حرم العقل النظر اليه احمق عند
ان يكون متمنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه فالمحكي اذا نسبت الى الوجود
الخارج اما ان يكون متمنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول
كثير الباري عز اسمه والثاني اما ان يكون موجود في الخارج اولا والثاني
كالاعتقاد والاول اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج او لا يكون متعدد
الافراد في الخارج فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون مخصصا
في فرد فلا يخارج اما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج او يكون
مع امكان غيره والاول كالباري تعالى والثاني كالشمس وان كان له افراد
متعددة موجودة في الخارج فاما ان يكون افرادها متماهية او غير متماهية
والاول كالنواكب المتماهية فانه محلي مختص بالنواكب السبعة كسيارة
والثاني كالنفس كمنطقة فان افرادها غير متماهية على مذهب البعض
قال الثاني اذا قلنا الحيوان مثلا باء كلي **الحق** **اقول** اذا قلنا الحيوان
مثلا كلي فربما كان امورا ثلاثة الحيوان من حيث هو هو ومفهوم المحكي من غير
اشارة

اشارة الى مادة من المولد والحيوان المحكي هو المجموع المركب منها
اي من الحيوان والمحكي والتقارير بين هذه المفرومات ظاهرة لو كان
المفهوم من احد هاتين المفرومات من الاخر لزم من تعقل احدهما
تعقل الاخر وليس كذلك فان مفهوم المحكي لا يمنع نفس تصور
من وقوع كشركة فيه ومفهوم الحيوان الجسماني الحساس المتحرك
بالارادة ومن البين جواز تعقل احدهما مع الذهول عن الاخر فالاول
يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبيع او لانه موجود في الطبيعة
اي في الخارج والثاني كليا منطيقيا لان المنطقى انما يبحث عنه واما قال
ان المحكي المنطقي كونه كليا فيه مساهلة اذا الكلية انما هي متماهية والثاني
كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل واما قال الحيوان مثلا لانه اعتبار
هذه الامور الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم المحكي بل يتناول سائر الحياة
والمفرومات الكلية حتى اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي
ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرهما والمحكي الطبيعي
موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود في الخارج والحيوان جز من هذا
الحيوان ^{في الخارج} الموجودة وجز الموجود موجود فالحيوان موجود وهو المحكي الطبيعي واما
الكلية الاخران اي المحكي المنطقي والمحكي العقلي ففي وجودهما في الخارج خلا
والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من المسائل الكلية الاربعة الباقية

من احوال الموجود من حيث انه موجود وهذه مشتركة بينهما وبين الحكمي الطبع
 فلا وجه لا يراه واحدا لهما على علم **قال** الثالث الحكميان متساويان
 ان صدق كل واحد منهما كل ما صدق عليه الاخر كالانسان والناطق **اقول**
 التسبب بين الحكمين محصور في اربع اشياء العوم والخصوص المطلق
 والعوم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الحكمي الذي ينسب
 الى كل اخر فاما ان يصدق على شيء او لم يصدق فان لم يصدق
 على شيء اصلا فاما متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق شيء
 من افراد الانسان على شيء من افراد الفرس وبالعكس ان صدقنا
 على شيء فلا يخالف اما ان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر
 او لا يصدق فان صدقا متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق
 الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس ان لم يصدق كل منهما فاما
 ان يصدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الاخر او لا يصدق عليه
 فان صدق كان بينهما عوم وخصوص مطلق الصادق على كل ما صدق
 عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان
 كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسان وان لم يصدق كان بينهما
 عوم وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص
 من وجه فانهما متساويان في شيء ولم يصدق واحد منهما على كل ما صدق

عليه

عليه الاخر كان هناك ثلثة صور احدها ما يحتمل ان يصدق
 والثانية ما يصدق فيه لا هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق في كل دون
 هذا كالحيوان والناطق فانهما يصدقان معا على الحيوان والناطق
 ويصدق الحيوان بدون الناطق على الحيوان الاسود وبالعكس الجماد
 الانيق فيكون كل واحد منهما شاملا للآخر وغيره فالحيوان شامل
 للانيق وغير الانيق والانيق شامل للحيوان وغير الحيوان فبالاعتبار
 كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول يكون اخص
 فخرج التباين الى السالتيين كليتين من الطرفين والتساوي الى حجتين
 كليتين والعوم المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية
 من الطرف الاخر والعوم والخصوص من وجه الى السالتيين جزئيتين وانما
 اعلم التسبب بين الحكميتين لان المفرومين اما حكميان او جزئيان
 او كلي مجزئ والتسبب الاربع لا يتحقق في القسمين الاخرين وانما الجزئيان
 فلا محالة لا يكونان الا متباينين وانما الجزئيين الحكميين فان الجزئيين كان
 جزئيا لذلك الحكمي يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيا لم يكون
 متباينين **قال** ونقيضه المتساويين متساويان **اقول** لما فرغ من بيان
 التسبب الاربع بين العيينين شرع في بيان التسبب بين النقيضين فنقيضا
 المتساويين متساويان اي يصدق كل واحد من نقيض المتساويين

ليس كل انسان فرس وليس كل فرس انسان
 كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
 كل انسان حيوان وليس بعض الحيوان انسان
 ليس بعض الحيوان ابيض وليس بعض الانيق حيوان

نقيض
 على كل ما يصدق عليه الاخر والا لكان باحد النقيضين على بعض
 نقيض الاخر لكي يكذب عليه ^{او نقيض} احدى النقيضين يصدق عليه عينه والا
 لكذب النقيضان فيصدق عين احد المتساويين على بعض نقيض الاخر
 وهو يستلزم صدق واحد المتساويين بدون الاخر وهو خلف مما يجب
 ان يصدق كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان والامكان
 بعض الانسان ليس لا ناطق فيكون بعض لا انسان ناطق فبعض الناطق
 لا انسان وهو نقيض الاعم من شئ مطلقا الخاص من نقيض الخاص
 مطلقا اي يصدق نقيض الخاص على كل يصدق عليه نقيض الاعم وليس
 كل ما يصدق عليه نقيض الخاص يصدق عليه نقيض الاعم واما الاول
 فلانه لو لم يصدق نقيض الخاص على كل ما صدق عليه نقيض الاعم لصدق
 عين الخاص على بعض ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخرى على
 ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق الخاص بدون الاعم وانه محال
 كما نقول يصدق كل لا حيوان لا انسان والامكان بعض لا حيوان
 انسان فبعض الانسان لا حيوان وهو خلف واما الثاني فلانه لو لا صدق
 قولنا ليس كل اصدق عليه نقيض الخاص يصدق عليه نقيض الاعم لصدق
 نقيض الاعم على كل ما صدق عليه نقيض الخاص فيصدق الخاص على كل
 الاعم بعكس النقيض وهو فليس كل لا انسان لا حيوان والامكان كل لا انسان

لاحيوان وينعكس كل حيوان انسان او نقول ايضا قد ثبت ان كل
 نقيض الاعم نقيض الخاص ولو كان كل نقيض الخاص نقيض الاعم
 لكان النقيضان متساويين وهذا خلف او نقول العام صادق
 على بعض نقيض الخاص حقيقة بمعنى العموم ^{فيكون النقيضان متساويين} فليس بعض نقيض الخاص
 نقيض الاعم بل عينه وفي قوله نقيض الخاص على كل ما صدق عليه نقيض
 الاعم من غير عكس ^{من} جعل الدعوى جزا من الدليل وهو مصادف
 على المطلوب الامر ان الذي يصرها عموم من وجه ليس بين نقيضها
 عموم اصلا لا مطلقا ولا من وجه لان هذا العموم اي العموم من وجه يحقق
 بين عين الاعم مطلقا ونقيض الخاص وليس بين نقيضها عموم لا مطلقا
 ولا من وجه ^{فاما تحقيق العموم من وجه} بل يصدق في خاصه ويصدق الاعم بدون
 نقيض الخاص في ذلك الخاص بالعكس نقيض الاعم كل حيوان والانسان
 فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون الانسان في الانسان
 والانسان بدون الحيوان في الجاد واما ان لا يكون بين نقيضها عموم
 اصلا فلا يتبين كل بين نقيض الاعم وعين الخاص لا متناع صدقها
 على شئ فلا يكون بينهما عموم اصلا واما قيد التباين فذلك يكون جزئيا
 وهو صدق كل واحد من المفرومين بدون الاخر في الجملة ^{فليس} فخرجهم الى شئ
 جزئيين كما ان التباين الحكمي الى سالتين كليتين والتباين الجزئي

فما اعم من وجه وتباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض
 الصورة فان لم يتصادقا في صورهما فهو التباين الكلي والافاق العموم من وجه
 فاما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه لا يلزم من تحقق التباين الجزئي
 ان لا يكون بينهما عموم احصا فان قلت ان الحكم بان الاعم من شيء
 من وجه ليس بين تقيضهما عموم احصا بل لان الحيوان نعم من لا يبيض
 من وجه وبين تقيضهما عموم من وجه قلت المراد منه انه ليس يلزم ان يكون
 بين تقيضهما عموم فيندفع الاشكال او تقول لو قال بين تقيضهما عموم لافاق
 العموم في جميع الصور لان الاحكام للورد في هذا الفن اعماهي كايها ما ذاقه
 ليس بين تقيضهما عموم كان رفعا للايجاب المحكي وتحقق بعض
 الصور لا ينافي في التباين كما ذكره النسبة بين تقيض الامر بينهما
 عموم وخصوص من وجه بل يتبين عدم النسبة بالعموم وهو يصدق ذلك
 واعلم ان النسبة بينهما المباني الجزئية لان العنيتين اذا كان كل
 واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان التقيض ايضا كذلك
 ولا يخفى بالمباني الجزئية الا هذه المقدمة وتقيضا للبيانين متباينين
 متباينين جزئيا لانها اما ان يصدق اعمما على شيء كمالا ونسبا والافاق من
 الصادقين على الجواد او لا يصدق اعمما لا وجود والاعدم ولا شيء وما يصدق
 عليه الوجود يصدق عليه الاعم وبالعكس ايا ما كان يتحقق التباين

الجزئي

الجزئي بينهما اما ان لم يصدق اعمما على شيء احصا كان بينهما تباين كلي
 فيحقق التباين الجزئي في ضم قطعا واما ان صدقا على شيء كان بينهما
 تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض الآخر
 فيصدق كل واحد من تقيضهما بدون الآخر فتباين الجزئي لازم جزما
 وقد ذكرنا المتين ههنا ما لا يحتاج الى ذكره وركز ما يحتاج اليه اما الاول
 فلا فيد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد المتباينين مع تقيض الآخر
 ذلك لا طائل تحته واما الثاني فلا وجب ان يقول ضرورة صدق كل
 واحد من المتباينين مع تقيض الآخر فان التباين الجزئي بين تقيضين
 صدق كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق واحد منهما بدون الآخر
 وليس يلزم من صدق احد الشئيين مع تقيض الآخر صدق كل واحد من
 التقيضين بدون الآخر فترك لفظ المحكي لا بد منه وانت تعلم
 ان الدعوى ينبغي بحجة المقدمة القائلة بان كل واحد من المتباينين
 يصدق مع تقيض الآخر لانه يصدق كل واحد من التقيضين بدون
 الآخر وهو المباني الجزئية وباقي المقدمة مستدرك قول الرابع
 الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المستحق بالحقيقة **اقول** الجزئي مقول بالاشراك
 على المعنى المذكور ويستحق جزئيا حقيقيا لان الجزئية بالنظر الى حقيقة
 المانع من الشراكة وبازية المحكي الحقيقي وعلى كل اخص تحت الاعم

كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيه
 بالاضافة الى بشي آخر وبازاء المحل الاضافي وهو لا عم من بشي وفي
 تعريف الجزئ الاضافي نظر لان الجزئ الاضافي والمحل الاضافي متضايفان
 لان معنى الجزئ الاضافي الخاص ومعنى المحل الاضافي العام فكما ان
 الخاص ^{يبنى} بالنسبة الى العام كذلك العام بالنسبة الى الخاص واحد المتضايفين
 لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضايف الاخر والا كما ان تعقله قبل
 تعقله لا ممة وايضا لفظ كل اعم من الافراد والفرق بالافراد ليس
 فالاول ان يقال هو لاخص من بشي وهو الجزئ الاضافي اعم من
 الجزئ الحقيقي كل جزئ حقيقي وهو جزئ اضافي بدون العكس كما
 الاول فانه كل جزئ حقيقي وهو متدرج تحت ماهية المراتب عن
 الشخص كما اذا جردنا زيد عن الشخص التي بها صفة شخصيا
 بنسبة الى ماهية الانسانية وهي اعم منه فيكون كل جزئ حقيقي
 منه جاز تحت اعم فيكون جزئيا اضافيا وهذا لا اعاد متفوض
 بواجب الوجود فانه شخص متنع ان له ماهية كلية والافراد ان كان
 مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون امرا واحدا كلياً وجزئياً
 وهو وان كان تلك الماهية مع بشي اخر يلزم ان يكون واجب
 الوجود معروضاً للشخص وهو لما تقدم من ان شخص الواجب
 بالحكمة

عينه

عينه واما الثاني فلجواز ان يكون الجزئ الاضافي كلياً لانه لاخص
 من بشي والاخص من بشي يجوز ان يكون كلياً تحت كل اخر بخلاف
 الجزئ الحقيقي فانه يمنع ان يكون كلياً **قال** الخاص النوع كما يقال
 على ما ذكرناه ويقال النوع الحقيقي **اقول** النوع كما يطلق على ذكرنا
 وهو المقول على كثير من متفقين بالحقايق جواب ما هو ويقال النوع
 الحقيقي لان نوعيته اعم من النظر الى حقيقة الواحدة في افراد
 كذلك يطلق بالاشترار على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس
 في جواب ما هو قول اوليا اي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان
 فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس كالفرد وهو حيوان بشي
 اذ قيل بالانسان والفرد فالجواب انه حيوان ولهذا المعنى يسمى نوعاً
 اضافياً لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالماهية بمنزلة الجنس
 ولا بد من ترك المحل لما سفت وذكر المحل لان جنس المحل لا يتم
 حدوده كما يدون ذكره فان قلت الماهية هي الصورة المعقولة من
 الطبي والصورة العقلية كلياً فذكرها ينفى عن ذكر المحل فتقول الماهية
 ليس بمفهوم المحل غاية ما في الباب انه من لوازمها لكن ذلك لا لا لاشترار
^{بغيرها} ^{عليها وعلى غيرها} ^{في جواب ما هو يخرج} الفصل والخاصة والمرض
 العلم فان الجنس يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو واما تفيد

القول بالاولية فاعلم اولاً ان سلسلة التسمية انما تستمر
 بالاشخاص وهو النوع المقيّد بالمتخص وفوقها الاضاف وهو نوع
 المقيّد بصفة عرضية كلية كالتركي روي فوقها الانواع وفوقها
 الاجناس اذ كل كلياً مرتبة على شئ واحد يكون حمل العالم عليه بواسطة
 حل السافل عليه فان الحيوان انما يصدر على زيد او على التركي بواسطة
 حل الانسان عليه ما وحل الحيوان على الانسان فتقوله قولاً اولياً اخر
 عن الصف فان كل يقال عليه وعلى غيره الجنس جواب ما هو حتى اذ سئل
 عن التركي والفرسي بما هما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصف
 يستلزم حل بواسطة حل النوع عليه فاعتبار الاولية في القول يخرج الصف
 عن الحد لانه لا يسمى نوعاً اضافياً قال ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع
اقول ان المراد ان سائر المراتب النوع الاضافي دون الحقيقي لان الانواع
 الحقيقية يستحيل ان ترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقه نوع اخر حقيقي
 والامكان النوع كحقيقي جنس وانتهى واما الانواع الاضافية فقد ترتب
 لجواز ان يكون نوع اضافي فوقه نوع اخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي
 للحيوان وهو نوع اضافي للجسم الثاني وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو
 نوع اضافي للجوهر فاعتبار ذلك صار مراتبه اربعاً لانه اما ان يكون
 اعم الانواع او اخصر اعم عن بعضا واخصر من البعض او مبيناً

قال المتن

ومراتب اربع لانه اما اعم الانواع وهو
 النوع العام كالجسم او اخصر هو النوع
 السافل كالانسان ويستمر نوع الانواع
 او اعم من السافل واخصر من العالم
 وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم
 الثاني او مبين للجوهر وهو النوع
 المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر
 جنس لثان

للجسم

للجسم والاول هو نوع العالم كالجسم فانه اعم من الجسم الثاني والحيوان
 والانسان والثاني النوع السافل كالانسان فانه اخص من سائر
 الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم
 الثاني واعم من الانسان وكالجسم الثاني فانه اخص من الجسم واعم
 من الحيوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد يقال
 في تمثيله انه كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فانه العقل تحته
 العقول العشرة وهي حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون اعم من نوع
 اذ ليس تحته نوع بل اشخاص ولا اخصر اذ ليس فوقه نوع بل جنس
 وهو الجوهر على ذلك التقدير فهو نوع مفرد وربما يقرر التفسير وجبه
 آخر وهو ان النوع اما ان يكون فوقه نوع وتحته نوع او لا يكون
 فوقه نوع ولا تحته نوع او يكون فوقه نوع ولا يكون تحته نوع او
 او يكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع وذلك ظاهر قال ومراتب
 الاجناس هذه الاربعة ايضا الى قوله ان الجوهر ليس بجنس **اقول** ان
 النوع الاضافية ترتب متازة كذلك الاجناس ايضا قد ترتب
 متصاعدة حتى يكون جنس فوقه جنس وكذلك مراتب الاجناس ايضا
 تلك الاربعة لانه ان كان اعم الاجناس فهو جنس العالي كالجوهر وان
 كان اخصر او جنس كسافل كالحیون واعم واخصر من الجنس المتوسط

من النوع من العالم

ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربعة لكن العالم
 كل هو مرتبة الاجناس يستمر جنس الاجناس
 لا لسافل كالحیون ومثال المتوسط
 الجسم الثاني الجسم المطلق ومثال
 المفرد العقل ان قلنا ان
 الجوهر ليس بجنس

متن

كالجسم ثنائي والجسم جابنا الشكل كالجنس المفرد الا ان العالي
 في مراتب الاجناس يتوحد جنس الاجناس السافل فالسافل في مراتب
 الانواع يسمى نوع الانواع لا العا وذلك لان جنسية الشيء انما هي
 بالقياس لما تحته في انما يكون جنس الاجناس ان كان فوق جميع الاجناس
 ونوعية كشيء انما يكون بالقياس لما فوقه فو انما يكون نوع الانواع
 ان كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد ^م العقل على تقدير ان لا يكون
 الجوهر جنسا فانه ليس اعم من جنس ان ليس كنهه الا العقول المشتركة وهي
 انواع الاجناس ولا اضطرر ليس في قوله الا الجوهر قد فرض انه ليس
 بجنس ^{بال} احد التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير
 جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر لان
 العقل ان يكون جنسا يكون كنهه النوع فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا
 فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة
 ان ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لا نقول التمثيل الاول على تقدير
 ان العقول المشتركة متفقة بالنوع والتمثيل الثاني على تقدير انها مختلفة
 والتمثيل حصل بمحدد الفرض سواء طبق الواقع او لم يطابقه **قال** والنوع
 الاضافي موجود بدون الحقيقي الى قوله على انواع السافل **اقول** لما نبه على
 عا ان للنوع معنيين لانه ان يثبت النسبة بينهما وقد ذهب ما ذهب اليه

حتى

حتى الشيخ في كتاب كشفاء الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا
 من الحقيقي وذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم و
 خصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الاخر اما وجود تنوع الاضافي
 بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فانها انواع اضافية وليست
 انواعا حقيقية لانها اجناس اما وجود تنوع الحقيقي بدون الاضافي
 فكما في الحقايق البسيطة كالعقل والنفس والوحدة والنقطة فانها
 انواع حقيقية وليست انواعا اضافية والالهامات مركبة لوجوب اندراج
 النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس الفصل ثم بين الحق
 عنده وهو ان بينهما عموم وخصوص من وجه لانه قد ثبت وجود
 كل منهما بدون الآخر وهو ما متصا فان على النوع كسافل لانه نوع
 حقيقي من حيث انه مقول على افراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي من حيث
 انه مقول عليه وعلى غيره الجنس **جواب ماهو قال** وبما نقول في جواب
 ماهون كان مذكورا بالمطابقة الى قوله الدال على الحيوان بالنفس
اقول المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية كمسؤول عنها بالمطابقة
 كما اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية
 الانسان واما خبره فان كان مذكورا في جواب ماهو بالمطابقة اي بلفظ
 يدل عليه بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ماهو بالحيوان والناطق فان

ما هو

معي الحيوان جزئياً مجموع معنى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال
بما هو عن الانسان وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه مطابقة و
انما شئنا واقفا في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو طريق ما هو
وهو واقع فيه وان كان مذكوراً في جواب ما هو بالنظر يستلزم داخل
في جواب ما هو كقولهم الجسم الثاني والاحتباس بالاداة فاية
جزئياً الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان
الدال عليه بالنظر وانما انحصر جزئاً المقول في جواب ما هو في القسمين
لان دلالة الالتزام بحجوة في جواب ما هو بمعنى انه لا يذكر في جواب
ما هو لفظ يدل على الماهية النسبية او على اجزائها بل الالتزام
اصطلاحاً قال **والجنس العا جازان يكون له فصل يقوم الى قوله**
فوق قسم العا من غير عكس كل قول الفصل له نسبة الى النوع و
نسبة الى الجنس فيكون ذلك النوع فاما نسبة الى النوع فبانه مقول
داخل في قوامه وخزله واما نسبة الى الجنس فبانه مقسم الى محصل قسم
فانه انقسم الى الجنس صائر المجموع قسمين من الجنس ونوعاً مثلاً الناطق
اذ نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذ نسب الى الحيوان
صار حيواناً ناطقاً وقسم من الحيوان اذ تصور هذا فقول الجنس
العا جازان يكون له فصل يقوم لجازان يتكرر من امرين متساويين

وبعزائه

وبعزائه مشاركان في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان
كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون لها جنس قد سبق ذلك ويجب ان يكون
له اي للجنس العا فصل يقسم لوجوب ان يكون تحته انواع وفصول الانواع
بالقياس الى الجنس مقسماً والنوع السافل يجب ان يكون له فصل مقوم ويتبع
ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلو جازان يكون فوق جنس ما الجنس
لا بد ان يكون له فصل يميز عن مشاركان في ذلك الجنس اما الثاني فلا تنافي
ان يكون تحته انواع والالم يكن سافلاً والمتوسطاً سو كات انواع
او اجناسا يجب ان يكون لها فصل مقومة لان فوقها اجناس وفصول مقسمة
لان تحتها انواع وكل فصل يقوم النوع العا او الجنس العا فهو يقوم السافل
لان العا مقوم السافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كل اي ليس
كل مقوم للسافل فهو مقوم العا لانه قد ثبت ان جميع المقومات العا مقومات
السافل فلو كان جميع المقومات السافل مقومات للعالم يكن بين السافل
والعا فرق وانما قال من غير عكس كل لان بعض مقومات السافل مقومات
للعا وهو مقوم للعا وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو مقسم للعا لانه
معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكل ما يحصل في نوع السافل يحصل
العا فيكون العا حاصل ايضاً في ذلك النوع وهو معنى تقسيم للعا الى
ولا يعكس كل اي ليس كل مقسم العا مقسم السافل لانه فصل السافل

قسم للتعارف ولا يقسم الشاغل بل يقسم ولكن ينقسم جزئيا فان بعض
 مقسم العام مقسم الشاغل وهو مقسم الشاغل **قال** الفصل الرابع في التعريفات
 المعروف للشيء يستلزم تصور **اقول** قد سلف ذلك ان نظر المنطق اما في قول
 الشارح اوفي الحق وكل منهما مقدمات يتوقف معرفتها على ما وقع
 الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح فقد كان ان يشرط في القول
 الشارح والمعرف وما هو يستلزم تصور تصور الشيء او امتيازه عن كل
 ما عداه وليس المراد بتصور الشيء تصور بوجه ما والا لكان الاعم من الشيء
 او الاخص منه مفرقا لانه قد يستلزم تصور تصور ذلك الشيء بوجه ما
 وايضا لكان قوله او امتيازه عن كل ما عداه مستدركا لان كل معرف
 فهو مفيد تصور لشيء بوجه ما بل المراد بالتصور بكنه الحقيقة وهو الحد الثاني
 كالحياة كذا طوق فان تصور مستلزم لتصور حقيقة الانسان وانما
 قال او امتيازه عن كل ما عداه ليتناول الحد الثاني قصر الرسم فان تصور
 لا يستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازه عن جميع اعيان ثم المعروف اما
 ان يكون نفس المعرفة او غيره لا جاز ان يكون المعرفة بوجوده ان يكون
 المعرفة معلوما قبل المعرفة الشيء لا يعلم قبل نفسه فباعتبار ان يكون غير المعرفة
 المعرفة لا يخفى ان كان يكون مساويا لاعم من هذا واخص منها ومباينا
 ولا سبيل الى ان اعم من المعرفة لانه قاصر عن افادة التعريف فان المقصود

من التعريف

من التعريف اما حقيقة المعرفة بالكنه او امتيازه عن جميع ما عداه و
 الاعم من الشيء لا يفيد شيئا من هذا الى ان اعم من الكون اخص لانه
 اقل وجودا من العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام وربما
 يوجد العام في العقل بدون الخاص وايضا شرط تحقق الخاص معاندا
 اكثر فان كل شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا ينعكس
 وما يكون شرط ومعاندا اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وما هو اقل
 وجودا في العقل فهو اخص عند العقل والمعرف لا بد ان يكون اعم من المعرفة
 ولا الى ان مباين لان الاعم والاخص لا يصلح للتعريف مع قرنها
 الى الشيء فالمباين بطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون
 المعرفة مساويا للمعرف في العموم والخصوص وكل ما صدق عليه المعرفة صدق
 عليه المعرفة بالعكس ما قد وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون
 جامعا ومانعا ومطردا ومنعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون
 المعرفة متساويا للكل ولما من افراد المعرفة بحيث لا يقيد منها فرد وهذا
 المعنى ملازم للحكمة الثانية القائمة على اصدق عليه المعرفة صدق
 عليه المعرفة ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء في اعيان المعرفة
 وهو ملازم للحكمة الاولى والاطراد هو الملازم في البتة اي متى وجد
 المعرفة وجد المعرفة هو عين الحكمة الاولى الا ان الملازم في الاتساق

فان كان
 المقصود
 من التعريف
 هو معرفة
 الشيء
 بكنهه
 فليس
 التعريف
 معرفة
 الشيء
 بكنهه
 بل معرفة
 الشيء
 بكنهه
 فليس
 التعريف
 معرفة
 الشيء
 بكنهه
 بل معرفة
 الشيء
 بكنهه

اي من انتفى المرفق انتفى المرفق هو ملازم للحكمة الثانية فانه اذا صدق
 قولنا كل ما صدق عليه المرفق صدق عليه المرفق فكما لم يصدق عليه المرفق
 لم يصدق عليه المرفق بالعكس **قال** ويستحق هذا تام ان كان بالجنس والفصل
 القريبين وهذا ناقصا **اقول** المرفق اما قد اورد رسم وكل واحد منهما
 اما تام او ناقص فمنه الاقسام اربعة فالخذ التام ما يتركب من الجنس
 والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق اما تسمية هذا
 فلانه في اللغة للمع وهو لا يشمل على الزايات مانع عن دخول الاغيار
 الاجنبية فيه واما تسمية تاما ولا ذكر الدنيا فيه بتمامها والخذ ناقصا
 ما يكون بالفصل القريب هذه اوبه وبالجنس البعيد كتعريف الانسان
 بالناطق او بالجسم الناطق اما انه قد قلنا ذكرنا واما انه ناقص فلخلاف
 بعض المذاتية عنه والرسم كتام ما يتركب في الجنس القريب الخاصة
 كتعريف بالحيوان الضاحك اما انه رسم فلانه رسم الازرارها وملكها
 تعريف بالخارج **قال** الازرار الذي هو من اثار الشئ فيكون تعريفه بالازرار
 واما انه تام فلما شابهته الخد التام من ان وضع فيه الجنس القريب قيد
 بامر مختص بالشئ والرسم كتام ما يكون بالخاصة وهذا اوبها و
 بالجنس البعيد كتعريفه بالضاحك اما كونه مرصدا فكامر واما كونه ناقصا
 فلخلاف بعض اجزاء الرسم كتام عنه لا يقال لهما اقسام اخرى هي

ان كان بالفصل القريب
 وحده اوبه وبالجنس البعيد
 تاما ان بالجنس القريب والخاصة
 ورسم ناقصا ان كان بالخاصة
 وحدها اوبه وبالجنس البعيد
 ناقصا

التعريف

التعريف بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة او بالفصل مع الخاصة
 لاننا نقول انما لم يعتبر وهذه الاقسام لان الفرض من التعريف انما يتميز
 او الاطلاع على الذاتية والعرض العام لا يفيد شيئا منها فلا فائدة في ضمنه
 مع الفصل او الخاصة واما المركب من الفصل والخاصة والفصل فيه يفيد
 التميز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة
 للتمييز لان الفصل افادة مع شئ اخر وطريق المحصر في الاقسام الاربعة ان
 يقال تعريف ما يتحدد بالذاتيات والافان كان يتحدد بالذاتيات فاما
 ان يكون بجميع الذاتية وهو الخد التام او بعضها وهو الخد الناقص
 وان لم يكن يتحدد بالذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب الخاصة وهو
 الرسم كتام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص **قال** يجب الاختراع في تعريف
 الشئ بما هو يساويه في المعرفة والجهالة **اقول** اخذ ان يبين وجوه اختلاف
 التعريف ليحترز عنها وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف
 الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اي يكون العلم باحدهما مع العلم
 بالآخر والجمل باحدهما مع الجمل بالآخر كتعريف الحركة بما ليس يسكون
 فان الزمان في المرتبة الواحدة من العلم والجمل في علم احدهما علم
 الاخر ومن جمل احدهما جمل الاخر والمعرف يجب ان يكون اقدم معرفة
 لان معرفة المرفق علم معرفة المرفق فالعلة مقدمة على المحلول ومنها

تعريف الشيء بما يتوقف معرفة عليه اقامته واحدة ويسمى دورا مقبلا
واقاما بفتح يسمي دورا مضروبا لها في الكتاب ظاهر فاما الالفاظ
اللفظة فاما بتصورها حال الانسان التعريف لغيره وذلك بان
يستعمل في التعريف الفاظا غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير
فيكون غرض التعريف كاستعمال الالفاظ الغريبة الوحشية مثل
ان يقال النار اسطخيس فوق الاسطخساء وكاستعمال الالفاظ
المجازية فان الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى الفهم وكاستعمال
الالفاظ المشتركة فان الاشتراك محل الفهم المقصود نعم لو كان
للسامع علم بالالفاظ الوحشية او كان هناك قرينة دالة على
المراد جاز استعمالها في الكتاب بعون الله وتوفيقه
الملك الوهاب قد وقع الفراغ من تصنيف هذه
الكتاب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٨ هـ
في مدينة القاهرة
بني عبد الله بن علي غفر الله له
والله اعلم بالصواب
الشيخ
الاحقر
١١٩٨

کتاب شمسیہ

الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود وأخترع ماهيات
 الأشياء بمقتضى الجود وأنشاء بقدرته أنواع الجواهر العقلية
 وأفاض رحمته تحركات الأحرار الفلكية والصلوة على ذوات
 الأنفس القدسية المترتبة على كدورات الانسية خصوصاً على
 محمد عليه كسلوة وسلام صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله و
 أصحابه التابعين بالحق والبيان ^{بعد} فلما كان باتفاق أهل
 العقل والطباق ذوى الفضل أن العلوم لا يتما كيميائية أعلى
 المطالبات انتهى المناق في أن صاخرها الشرف لا يتما كيميائية و
 نفسه السرخ اتصالاً بالعقول الملكية وكان الاطلاع على دقائقها
 والاحاطة بكنه حقايقها لا يمكن إلا بالعلم الموسوم بالمنطق إذ به
 يعرف صحيحها من سقيمها وغشها من سيمها فإشار إلى من سجد
 بظف الحق وامتاز بتأييده من بين كافة الخلق ومال إلى جناب

الداني

المعجزة امرها قد للمادة داعية
 إلى الخير والشهادة مقرونة بلحوى
 النبوة فصولها أظهر صدق
 نبوة ادعى الله رسول الله
 محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود وأخترع ماهيات
 الأشياء بمقتضى الجود وأنشاء بقدرته أنواع الجواهر العقلية
 وأفاض رحمته تحركات الأحرار الفلكية والصلوة على ذوات
 الأنفس القدسية المترتبة على كدورات الانسية خصوصاً على
 محمد عليه كسلوة وسلام صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله و
 أصحابه التابعين بالحق والبيان ^{بعد} فلما كان باتفاق أهل
 العقل والطباق ذوى الفضل أن العلوم لا يتما كيميائية أعلى
 المطالبات انتهى المناق في أن صاخرها الشرف لا يتما كيميائية و
 نفسه السرخ اتصالاً بالعقول الملكية وكان الاطلاع على دقائقها
 والاحاطة بكنه حقايقها لا يمكن إلا بالعلم الموسوم بالمنطق إذ به
 يعرف صحيحها من سقيمها وغشها من سيمها فإشار إلى من سجد
 بظف الحق وامتاز بتأييده من بين كافة الخلق ومال إلى جناب

الذي والقاصي وافلح بتابعه المطيع والعاصي هو المولى
 الصدر الصاحب الأعظم العالم المظم الفاضل المقبول القبل
 المحسن الشيب ذوقنا في المفاخر من الملة والذين بها الاسلام
 والمسلمين ملك الصدور والافاضل قدوة الكابر والامثال قطب
 الاعلى فلما المعالي محمد بن المولى الصدر المظم الصاحب الاعظم
 دستور الافاق آصف الزمان ملك الوزراء والشرق والغرب
 ديوان الممالك بهاء الله والذين علا الاسلام والمسلمين قطب
 الملوك والسلاطين محمد الجويني أتم الله ظلالها وضاعف جلالها
 الذي مع حلالته رتبه فاز بالشعائات الابدية والكرامات الشريفة
 ونقص بالفضائل الجيدة والخصال الحيدة بتحرير كتاب جامع
 لهواعده ولاصوله وضوابطها ردت إلى مقتضى الشريعة و
 شرعت في تبيينه وكتابه ملتمساً أن لا اخل بشيء يعتد به مع
 زيادات شريفة وركائط لطيفة من عندي غير تابع لا حد
 من خلاف بل الحق الصريح الذي لا يات الباطل من بين يديه
 ولا من خلفه وسيمته بالرسالة كشمسية في القواعد المنطقية ورتبة
 من وهب العقل متوطلاً على حده المفيض للخير والعدل أنه خير

جميع امثال وهو الحسن
 والاشرف

موقوف ومعين ^{فيها بحثان} في ماهية المنطق
 وبيان الحاجة اليه العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة
 الشيء في العقل او تصور معجم وهو اسناد امر الى آخر ايجابا
 او سلبا ويقال للمجم تصديق وليس لكل من كل منهما بديةا والا
 لما جرتا شيئا ولا نظريا والا لادار وتسلسلا بل البعض من كل واحد
 منهما بديةي البعض للنظري يحصل منه بالفكر وهو ترتيب
 امور معلومة للتأدي الى مجرول وذلك الترتيب ليس بصوب دائما
 لما قضيه بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان
 الواحد ينافق نفسه في دقيقتين فثبت الحاجة الى قانون يفيد
 معرفتي طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصح
 والفاصد من الفكر لواقع فيها وهو المنطق ^{مفيد معرفة} ويسمى بانه آلة
 قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر وليس ككله
 بديةيا والا لاستغنى عن تعلم ولا نظريا والا لادار وتسلسل
 بل بعضه بديةي وبعضه نظري مستفاد منه ^{في موضع}
 المنطق موضوع كل علم مما بحث فيه عن عوارض التي تلحق لما هو
 هو اولادته او مساويه او جزئه وموضع المنطق المعلول ^{التصورية}
 والتصديقية لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجرول

تعريف الحيوان
 جسم نافع حساس
 متحرك بالامر
 تعريف الانسان
 ذات ثبوت
 له المنطق

تصورى

تصورى او الى مجرول تصديق ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل
 الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجسدا وفصلا
 ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها
 قضية او عكس قضية او تقيض قضية واما توقفا بعيدا ككونها موضوعا
 ومجولات وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولنا شاكرا
 وموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضع التقييد
 التصور على التصديق طبعا لان كل تصديق لا بد فيه من تصور
 المحكوم عليه بذاته او بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم
 لا امتناع الحكم فمن اجل هذه الامور ^{واما المنطق} فثبت
^{الاول} في المفردات وفيها اربعة فصول ^{الفصل الاول}
 في الالفاظ دلالة الالفاظ على المعنى وتوسط الوضع لمطابقة
 دلالة الانساب على كيان كناطق وتوسطه لما دخل فيه
 تضمن دلالة على الحيوان ^{او على كناطق وحده} وتوسط
 لما خرج عنه التزام دلالة على قابل العلم وضعة الكتابة ^{وتوسط}
 في الدلالة الالتزامية كونه الخارج بكالة يلزم من تصور المستمى
 تصوره والا لامتناع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بكالة
 يلزم من التحقق المستمى الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ المعنى

على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم
 التضمن كما في البساط ^{لطف} واما استلزامها الا لزام فغير متيقن
 لانه وجود الا لزام لكل ماهية ين من تصورها بصورة غير
 معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انما ليست
 غيرها فممنوع ومن هذا يتبين عدم استلزام التضمن الا لزام
 واماها فلا يوجد ان الامع المطابقة لا محالة ووجد كتابع من
 حيث انه تابع بدوه ممنوع والذل بالمطابقة ان قصد غيره منه
 الله لا على غير معنى فهو المركب كرامى الجارة والا فهو المفرد ان لم يخل
 لانه يجبره وحده فهو الالات كفي ولا وان صلح لذلك فان دل
 برسته على زمان معنى من الارمنة كثلثة فهو الكلمة وان لم يدل
 فواسم وح اما ان يكون معنى واحدا او كثيرا فان كان الاول قات
 تشخص ذلك المعنى واحدا او كثيرا فان كان الاول فانه تشخص ذلك
 المعنى يسمى علما والا فتواطى ان استوت افراد ما ذهبت والخاصية
 فيه كالانسان والشمس مشكلا ان كانا خصوصيا لبعض اولى وقدم او
 لشد من الاخر كالجود بالنسبة الى الرجب الممكن وان كان الثاني
 فان كان وضع لتلك المعنى على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن
 كذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني وح ان ترك موضوع الاول

العام ما وضع لشيء بعينه
 غير متناول غيره بوضع
 ولعله كناية
 رتبة في ترتيب الوجودات
 رتبة في ترتيب الوجودات
 رتبة في ترتيب الوجودات
 رتبة في ترتيب الوجودات

يشي

يشي لفظا متقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام
 كالذاتية وشرعا ان كان الناقل هو الشرع كالصلوة والصلاة
 واصطلاحيا ان كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاحات
 الخا والظار وان لم يترك موضوع الاول يسمى بالنسبة اليه
 حقيقة وبالنسبة الى المتقولا اليك ان كان الاسد بالنسبة الى الحيوان
 المقدس والرجل الشجرة وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر مراد
 ان توافق في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه واما المركب فهو
 اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام وهو الذي
 يخالفه والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الجبر وان لم
 يحتمل فان دل على طلب الفعل لالة اولية اي وضعت فروع الاستعمال
 امر كقولنا اضرب ومع الخضوع سؤالا ودعاء ومع الشاوي الخماس
 وان لم يدل فهو التنبه ويندرج فيه التمني والترجي القسم والنداء
 واما غير تام فهو اما تقييدي كالحيوان الناطق او غير تقييدي
 كالمركب من اسم او اذات او كلمة واذات **الفصل الثاني**
 في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع نفسه بصورة
 عن وقوع الشك فيه وكل ان لم يمنع واللفظ الدال عليه ما يسمى
 جزئيا وكلها بالعرض ككلى اما ان يكون تمام ماهية ما تحتها

دب يدب بالكسر ديبا
 فكل ما شى على الارض
 دابة
 فحشا

علو ايه

من الجزئيين او داخلا فيهما او خارجا عنهما والاول هو النوع
الحقيقي سواء كان متعددا لخاص وهو المقول في جواب ما هو
بحسب الشك والخصوصية معا كالانسان او غير متعددا لخاص
وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو
كل مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب
ما هو وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين
نوع اخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشك المحضة ويستعمل
وتسمى بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب
ما هو فهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها
فيه كالجواب عن ما وعنه كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى
الانسان وبعبارة ان كان الجواب عن ما وعنه ما يشاركها فيه غير الجواب
عن ما وعنه بعض الاخر ويكون هناك جوابان ان كان بعيد
بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان
بعيدا بمرتبتين كالجسم البشري اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مرات
كالجواهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينهما
وبين نوع اخر فلا بد ان لا يكون مشتركا بوجه اصلا او بعضا من
تمام المشترك مساويا والاشكال مشترك بين الماهية وبين

نوع

نوع اخر لا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى
ذلك النوع لان المقدار خلاف بل بعضه ولا يتسلسل بل
يتفرع الحساويه فيكون فصل جنس كيف كان يتميز
عن مشاركتها في جنس وفي وجوده فصلا وسموية بالكلية يحمل
على الشيء في جواب ما شيء هو في جوهره فعلى هذا لو تركب
حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان كل منهما
فصلا لهما لانه يتميزها عن مشاركتها في الوجود والفصل المميز
للتوحد عن مشاركتها في الجنس قريب ان يترده عنه في جنس قريب
كالناطق للانسان وبعبارة ان يترده عنه في جنس بعيد كالنفس
للانسان **والثالث** وان امتنع انفكاكهما عما هما فيه فلو اللازم
والا فلو لم يرض المفاخر فاللازم قد يكون لازما للوجود كالشود
للجسم وقد يكون لازما للماهية كالضاحك بالقوة للانسان
وهو اما يتي وهو الذي يكون تصويره مع تصور ملزوم كافيا
في جزم الذهب بالزهر بينهما كالانقسام يتساويين للاربع
واما غير يتي وهو الذي يفقر جزم الذهب بالزهر بينهما
الى وسط كساوي الزوايا الثلث للقائمين للثلث وقد
يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزوم تصور

كما ان فرضنا انه ما يمتد بمرتبة فخرج
وجع متساويان في الصلوك كان كل
منهما يتميز ماهية عما يشاركه
في الوجود
في الوجود

والاول اعم والعرض المفارق اما سيع الزوال المحرر الجمل
وصفة الوحد واما بطي الزوال كالتب والبار وكل واحد من
اللان والمفارقان ختص بافاد حقيقة واحدة وهو الحاجة
كالضاحك والآخر العرض العام كالماتر وترسم الخاصة بانها كلية
مقولة على ما كانت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والعرض العلم
بانه كلي مقول على افاد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فالكليات
اذن خمس نوع وجنسي فصل وخاصة وعرض علم **الفصل الثاني**
في مباحث الكلي والجزي وهي خمسة الاول الكلي قد يكون ممنوع
الوجود في الخارج لا النفس مفوم اللفظ كسرك الباري عز اسمه
وقد يكون محلي الوجود فيه ولكن لا يوجد كالفناء وقد يكون
الموجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري عز اسمه مع
امكان غيره كالتشمس وقد يكون الموجود منه كثيراً اما متاهياً كالكو
الشيبة الشياكة او غير متاه كالنفوس المانطق الثلاثة اذا قلنا
الحوان مثلاً انه كلي فهناك امور ثلاثة الحوان من حيث هو هو و
كونه كلياً والمركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني
كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي الطبيعي موجود
في الخارج لانه جزء من هذه الحوان الموجود والحوان موجود

في الخارج واما الكليات الاخرى ففي وجودها في الخارج خلاف
والنظر في خارج عن النطق الثالث الكليات متساويات
ان صدق كل واحد منها على كل ما صدق عليه الاخر كما
لإنسان والناتق بينهما عموم وخصوص مطلقا ان صدق
احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس كالحوان و
الإنسان بينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل منهما
على بعض ما صدق عليه الاخر فقط كالحوان والابيض و
متباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء فما يصدق عليه
الاخر كالإنسان والفرس تنقضا المتباينين متساويان
والاصدق احدهما على ما كذب عليه الاخر فصدق احدهما
على ما كذب عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلق
اخضع نقيض الاخض مطلقا لصدق نقيض الاخض على كل
ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس انا الاول فلانه لولا
ذلك لصدق عين الاخض على بعض ما صدق عليه نقيض الاعم
وذلك مستلزم لصدق الاخض بدونه الاعم وهو محال واما
الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما صدق عليه
نقيض الاخض ذلك مستلزم لصدق الاخض على كل ما صدق الاعم

وهو والاعم من شئ في شئ من وجه ليس بين نقيضها عموم
اصلاً لتحقيق مثل هذه العموم بين عين الاعم مطلقاً ونقيض
الاخص مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقاً وبين
الاخص ونقيض المتباينين متبايناً تبايناً جزئياً لانها ان لم يصدق
مع اصلاً كالوجود والعدم كانهما متباينين كلياً وان صدقاً معاً
كالانسان والفرس كانهما متباينين جزئياً ضرورة صدق حد
المتباينين مع نقيض الاخر فقط فالتباين الجزئي لازم قطعاً
والرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور السمي بالحقيقي فكذلك يقال
على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول
لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي في دور العكس اقل الاول
فلاندرج كل شخص تحت ماهية المراكبة في المشي واما الثاني
فجزء من الجزئي الاضافي كلياً وامتناع كلياً وامتناع الجزئي الحقيقي
كذلك والخاص النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال كنوع الحقيقي
فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس جزئياً
ما هو الا اولياً ويسمى النوع الاضافي مرتبة اربع لانه اما اعم
الانواع وهو كنوع العالي كالجسم واخصها وهو كنوع السافل
كالانسان ويسمى نوع الانواع اعم من السافل واخص من العالي

وهو المتوسط

وهو المتوسط كالحيوان والجسم الثاني او مبين لكل وهو كنوع المفرد
كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له ومرتبة الاجناس ايضا هذه
الاربع لكن العالي كالجوهر مرتبة الاجناس سمي الجنس الاجناس
للاساقل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم الثاني والجسم مثال
الجسم المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس جنس في النوع الاضافي
موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسط والحقيقي موجود بدون الاضافي
كالخفايق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما
اعم من الاخر من وجه لصدقهما على النوع السافل وجزء المقول في
جواب ما هو ان كان مذكوراً بالمطابقة يسمى واقعاً في طريق ما هو كالحيوان
والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو
عالم الانسان وان كان مذكوراً بالنظر يسمى خلافاً في جواب ما هو كالجسم
الثاني والخاص والمتحرك بالارادة الدالة عليها الحيوان بالنظر
والجنس العالي جاز ان يكون فضل يقوم لجواز تركيه من مرتبة مساوية
او امور متساوية ويجب ان يكون له فضل بقسم والنوع السافل يجب
ان يكون فضل يقوم ويمتنع ان يكون فضل بقسم والمتوسط يجب
ان يكون لها فضل تقومها وقصو يقسمها وكل فضل يقوم العالي
فهو يقوم السافل من غير عكس كلياً وكل فضل يقسم السافل فهو

يقوم العالي من غير عكس كل **الفصل الرابع** في تعريفات المعرفة
للشيء هو الذي يستلزم تصور الشيء أو امتيازه عن كل ما عداه
وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرفة معلوم قبل المعرفة بالشيء
لا يعلم قبل نفسه لا اعتم منه لقصوره عن افادة التعريف ولا أخفى لكونه
أخفى من مساوئه في العموم والخصوص ويسمى حداً تاماً أن كان بالجنس
والفصل القريبين وحداً ناقصاً أن كان بالفصل القريب وحده أو به
وبالجنس البعيد ورسمًا تاماً أن كان بالجنس القريب الخاصة ورسمًا
ناقصاً وأن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد ويحجب الاختلاف
عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والحرارة كتحريف المتحرك بما ليس
بسكون والروح بما ليس بفرد عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به سواء كان
بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية أو بمراتب كما يقال أولها يقع المشابهة
واللامشابهة ثم يقال المشابهة الاتفاق في الكيفية أو بمراتب كما يقال
الإنسان زوج أول زوج ثم يقال الزوج هو المنقسم بمساويين ثم
يقال المتساويان هما الشئان اللذان لا يفصل أحدهما عن الآخر
ثم يقال الشئان هما الإنسان والحيوان كما ذكر في السمع الفاعلية
وحشية غير ظاهرة الدالة بالقياس إلى المسائل لكونه مقبولاً للعرض
المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة

وثلاثة

وثلاثة فصولاً المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية القضية
قوله يصح أن يقال لقائله صادق فيه أو كاذب فيه وهي جملة أن أخت
بطرفها إلى مفردين كقولنا زيد عالم ليس بعالم وخطبة إن لم تخل و
الشرطية أما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قبحها أو لا صدقها
على تقدير أخرى كقولنا إن كان هذا إنساناً فهو حيوان وليس كذلك كان هذا
إنساناً هذا فروجاء وأما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين
بين القضيتين بالصدق والكذب معاً وفي أحدهما فقط أو بنفسه
كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً وليس أن يكون الإنسان
حيواناً أو اسود **الفصل الأول** في الجملة وفيها أربعة مباحث البحث
الأول في أجزائها وأقسامها الجملة إنما تحقق بأجزاء ثلاثة محكومة عليه
ويسمى موضوعاً وبشيء محمولاً ونسبة بينهما يربط المحمول بالموضوع
واللفظ الدال عليه يسمى رابطاً كقولنا زيد هو عالم ويسمى
القضية ثلثة وقد يحذف الرابط في بعض المقادير فيقولون الذهب
بمعناها والقضية تسمى شامدة هذه النسبة إن كانت نسبة بالصح
أن يقال للموضوع محمولاً والقضية مرجية كقولنا الإنسان حيوان و
إن كانت نسبة بالصح أن يقال إن الموضوع ليس محمولاً والقضية التسالبة
كقولنا الإنسان ليس محمولاً الموضوع محمول إن كان محمولاً مقنناً سميت

خصوصية وتخصيصه وانه كاه كليا فان بين كمية الافراد ماصدق عليه الحكم
 ويسمى اللفظ الدال عليه اسورا كيت محصورة وسورة وهي اربعة لانه
 بين اء الحكم على كل افراد في كمية اما موصية وسورة كل كقولنا كل نار
 حارة واما سالبة وسورة لا شيء ولا واحد من الانسا حياد وان بين
 فيها ان الحكم على بعض الافراد في كمية اما موصية وسورة بعض واحد
 كقولنا بعض الحيوان واحد من الحيوان انسا واما التنا وسورة ليس كل
 وليس بعض كقولنا ليس كل حيوان انسا وان لم يبين من كمية
 الافراد فان لم يصلح لانه صيغة كمية وجزئية سميت قضية طبقية كقولنا
 الحيوان خبيث والانس نوع وان صلي كذلك سميت جملة كقولنا الانسان
 في خسر الانسا ليس خسر وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان
 في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس **الحث الثاني** في التحقيق
 المحصورات الاربعة كقولنا كل **ب** يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه
 انه كلما الوجود كان **ج** من الافراد الممكنة فهي بحيث الوجود كان **ب**
 اكل ما هو لازم **ب** لازم **ب** تارة بحيث الخارج ومعنا كل **ج** في
 الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو **ب** في الخارج والفرق
 بين الاعتبارين فانه لو لم يوجد شيء في المربع في الخارج يصح ان يقال
 كل مربع مستطيل باعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد من الاشياء في الخارج

الا المربع

الا المربع يصح ان يقال كل شكل مربع باعتبار الثاني دون وعلى
 هذا فحقص المحصورات الباقية الحث الثالث في المدول والتخصيص
 وحرف السلب ان كان جزء من الموضوع كقولنا الانا جاد في المحول كقولنا الجاد
 لا عالم او منها جميعا سميت القضية المدولة موجبة كانت وسالبة وان لم يكن
 جزءا لشيء منها سميت محصدا ان كانت موجبة وبسطة ان كانت سالبة و
 الاعتبار ايضا بالقضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية لا بطرف القضية
 فان قولنا كل ما ليس شيء هو لا عالم موجبة مع انظر فيها عديان وقولنا
 لا شيء من المتحرك ساكن سالبة مع انه طرفها وجودي والسالبة البسيطة
 اعم من الموجبة المدولة المحولة الصلة السلب عند عدم الموضوع دونه الايجاب
 فانه الايجاب لا يصح الايجابا موجود تحقيق كما في الخارجية الموضوع او مقدار
 كما في الحقيقة الموضوع واما اذا كان الموضوع موجودا واما منها مثلا زمان
 والفرق بينهما في اللفظ اما في التثنية فالقضية الموجبة ان قدمت
 الرابطة على حرف السلب وسالبة اء اخرت عنها واما في التثنية فبالنسبة
 او الاصطلاح على تخصيص لفظ غير او لا بالايضا المدول ولفظ ليس
 بالنسبة البسيطة او بالعكس الحث الرابع في القضايا الموجبة لابل لنسبة المحول
 الى الموضوعات مركبة ايجابية كانت النسبة او سلبية كالضرورة في الدوام
 واللا ضرورة وتسمى تلك الكيفية مادة اللفظ الدال عليها يسمى حجة القضية

والعقبات المربعة المحرقة العادة بالشيء عن رابع احكامها ثلث عشر
 قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها بالاجزاء فقط او سلب فقط ومنها مركبة
 وهي التي حقيقتها مركبة من اجزاء وسلب والبسائط الاولى الضرورية المطلقة
 وهي التي يحكم فيها ضرورة بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ملازم ذات
 الموضوع موجود كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان او بالضرورة لا شيء
 من الخمر يابس الثانية الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت
 المحمول للموضوع او سلبه عنه ملازم ذات الموضوع موجود ومثالها انما او سلبا
 ما من الثالثة المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها ضرورة بثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب محرك
 الاصابع مادام كاتبه وبالضرورة لا شيء من الكتاب من ساكن الاصابع
 مادام كاتبه الرابعة العرفية وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها انما او سلبا ما من
 الخامسة المطلقة العامة هي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل
 كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متمسك بالاطلاق العام لا شيء من
 الانسان متمسك بالسادس الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة
 المطلقة من جانب الخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة
 وبالامكان العام ولا شيء من الحار يبارودا اما المركبات فبمعنى الاول

المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد الادوام بحسب
 الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كلما كاتب محرك
 الاصابع مادام كاتبه بالادوام فمركبة موجبة مشروطة عامة وسالبة
 مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب
 ساكن الاصابع مادام كاتبه بالادوام فمركبة سالبة مشروطة عامة
 ومركبة مطلقة الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد الادوام
 بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فمركبة سالبة عرفية عامة وسالبة
 مطلقة عامة وان كانت سالبة فمركبة سالبة عرفية عامة وموجبة
 مطلقة عامة ومثالها انما او سلبا ما من الثالثة الوجودية بالضرورة
 وهي المطلقة العامة مع قيد الضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
 كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل بالضرورة فمركبة سالبة موجبة مطلقة
 عامة ولتامة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان
 ضاحك بالفعل بالضرورة فمركبة سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة
 عامة الرابع الوجودية اللاحقة وهي المطلقة العامة مع قيد الادوام
 بحسب الذات وهو سر من جهة او نفا فمركبة سالبة مطلقة عامتين احدتهما
 موجبة الاخرى سالبة ومثالها انما او سلبا ما من الخامسة الوقية وهي
 التي يحكم فيها ضرورة بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين

من اذقة ووجوه الموضع مقيد بالادوام بحال الذات وهي ان كانت
 موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر يخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين
 الشمس لانما فكره مرجحة وقيته مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر يخسف وقت الشروع لادوام
 فكره عامه سالبة وقيته مطلقة وموجبة مطلقة عامة السالبة بالضرورة
 وهي التي يحكم فيها ضرورة ثبوت المحل للوضع او سلبه في وقت غير
 معين من اوقات وجود الموضع مقيد بالادوام بحال الذات وان كانت
 موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلسف وقت ماله اذا فطره من
 موجبة مستترة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا
 بالضرورة لا شيء من الانسان متفلسف وقت ماله اذا فطره من سالبة مستترة
 مطلقة وموجبة مطلقة عامة السالبة المحلثة الخاصة وهي يحكم فيها بارتفاع
 الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا في سر كانت مرجحة
 كقولنا بالامكان الخاصة كل انسان كاتب سالبة كقولنا بالامكان الخاص
 لا شيء من بشي من الانسان كاتب وتركها من الممكنين عامتين احدهما
 موجبة والاخرى سالبة والضابطاء الاداء اشارة الى مطلقة عامة
 واللا ضرورة الى إمكانية عامة على الكيفية بموافقة الكمية للقياس المقيدة بهما
الفصل الثاني في اقسام الشرطية الجزاء الاول من قسمي مقدم والثاني تاليا

اما المتصلة

اما المتصلة فاما لزومية التي صدق لشئ فيها على تقدير صدق المقدم
 لعلاقة بينهما بحيث لا كالعالية والاضافة اما اتفاقية وهي التي يكون
 ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان اطقا
 فالجحر رهاق واما المنفصلة اما موجبة حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتساوي
 بين جزئيهما الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين الجزئين في الصدق
 كقولنا اما ان يكون هذا الجحر الشجر او اما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها
 بالتساوي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما
 ان لا يفرق كل واحد من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي يحكم بكون
 الشئ في الذات الجزئيين كماء الامثلة المذكور واما الاتفاقية التي يحكم
 بكون الشئ فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للاسود الاكاتب اما ان يكون
 بهذا السواد او كاتب حقيقة او لا اسودا ولا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل
 واحد من هذا القضاة التي ترفع ما حكمه موجبة فسالبة للزومية يسمى
 سالبة لزومية وسالبة العناد وسالبة عنادية وسالبة الاتفاق وسالبة
 اتفاقية والمتصلة يصدق عينا قيسين وعن كاذبين وعن جرحي الصدق
 والكذب عن مقدمة كاذب قال صادق دونه عكسه لا متناع المستلزم الصادق
 الكاذب يكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب قال صادق

وبالعكس عن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت انفاقية
 فكذبها عن صادق فقال والمنفصلة المرجحة الحقيقة لصدق صادق
 وكاذب فكذب عن صادقين وكاذبين مانعة لصدق كاذبين
 وعن صادق وعن كاذب يكذب عن صادقين مانعة لصدق صادق
 وعن صادق وعن كاذب يكذب عن كاذبين والسالبة لصدق عما
 يكذب وموجبة ويكذب عما لصدق الموجبة وكلية الشرطية ان يكون التام
 لازما ومعاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصول التام عليها
 للمقدم وهي الاوضاع التي تحصل بسبب التام بالامور التي يمكن اجتماع
 معها والجزئية ان يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والخصوصية ان
 يكون كذلك على وضع معين وسور موجبة الكلية في المتصلة كلما واما
 ومعي في المتصلة دائما وسور السالبة الكلية متهما وليس النسبة والنز
 الجزئية قد يكون والسالبة الجزئية قد لا يكون وبما لا يحرف السلب على
 الايجاب الكلي والمحله باطلاق لفظ لو وان واذ في المتصلة واما في المنفصلة
 الشرطية فلو تتركب عن عمليتين ومن متصلتين وعن متصلة وحملية
 ومتصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحد من هذه الثلاثة الاخيرة
 في المتصلة ينقسم الى قسمين لا مميزات مقدمها عن تاثيرها بالطبع بخلاف
 المنفصلة فانه مقدمها انما يتميز من تاثيرها بالوضع فقط فانقسام

المتصلة

المتصلة شمة والمنفصلات شمة واما بالامثلة فعليك استخارجها
 عن نفسك **الفصل الثالث** في احكام القضايا وفيه اربعة مسائل البحث
 الاول في التناقض حذره اختلاف قضيتين بالايحاء والتلخيص يقتض
 لذاته ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا ولا يحقق في الخصوصيتين
 الاخذ اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء وعند اتحاد المحمول
 ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي المحصول
 لا بد مع الاختلاف في الكلية لصدق الجزئين وكذب الكلين في كل ما يكون الموضوع
 فيها اعم من المحمول ولا بد من الاختلاف في الكل لصدق الكلين وكذب
 الضروريتين في مادة الامكان فيقتض الضرورية المطلقة العامة لان سلب
 الضرورية مما يشترطها جزوا يقتض الدائمة المطلقة العامة لان سلب
 في كل اوقات مفارقة الايجاب البعض بالعكس يقتض الشرطية الخفية
 الممكنة اعني التي تحكم فيها يرفع الضرورة بحسب الوصف عن جانب المخالف كقولنا
 كل من به ذات الجنب يمكن ان يقبل في بعض اوقات كونه خيوبا ونقيض
 العرفية العامة الخفية المطلقة اعني التي تحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
 او سلبه عنه في بعض احياء وصف الموضوع ومثالها ما مر واما المركبات فانه
 كانت كلية ونقيضها اخذ نقض جزئها حتى بعد الاطاحة بحقايق المركبات
 ونقيض السالبة فانك اذا تحقق ان الوجودية اللاحقة تركها عن مطلقتين

عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة وانه نقيض المطلق العامة
هو الدائم تحققت ان نقيضا اما الدائم المخالف الدائم الوقوف وان كانت
جزئية فلا يكتفى في نقيضا ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجنس جزئيا لا دائما مع
كذب كل واحد من نقيض جزئية بل الحق من نقيضا ان ترددين نقيض
الجزئيين لكل واحد لا يحذف نقيضا فيقال كل جسم له جوارب دائما وليس
يجوز دائما واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة والجنس
في او الشرع والمخالف في الكيف والكم وبالعكس العكس المستوي وهو عبارة
عن الفرق الاول من القضية تاسيا والثاني اول مع بقا الصدق والكيفية اما
السوالب كانت كلية فبيع منها وهي الوقفية والوجوديات والممكنات
والمطلقة العامة لا ينعكس لمتناع في اخضا وهي الوقفية لصدق قولنا
بالضرورة لا شيء من القمر يخسف في وقت التربع لا دائما كذلك المخفف ليس
بالقمر بالامكان العام الذي هو علم الجاهات لان كل تخفف فهو بالضرورة
واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم انعكس الاخص لان
اللازم الاعم لازم الاخص ضرورة اما الضرورة والدائمة المطلية فينعكسا
دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب فلان لا شيء
من ج ب ج والافضل ج ب بالاطلاق العام وهو مع الاصل شيء بعض
ليس ب بالضرورة في الضرورة واما في لوائمة وهو مع واما المشروطة

المعرفة

المعرفة العامين فينعكسا عرفت عامة كلية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب مادام ج دائما لا شيء من ب ج
مادام ب في الافضل ب ج حين هو ب هو مع الاصل شيء بعض
ليس عين هو محال واما المشروطة والمعرفة الخاصة فينعكسا
عرفية عامة لادائمه في البعض اما المعرفة العامة فلكونه لازمة للعلم
واما اللادولم فلامه لو كذب بعض ب ج دائما فينعكس لا شيء من ب ج
دائما وقد كانت كل ج ب بالفعل بهذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطة
والمعرفة الخاصة فينعكسا عرفت لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
بعض ليس مادام ج لا دائما فمفروضات الموضوع وهو لا شيء ب ج
د ب ايضا لادولم سلب البيا والالحام ج حين هو ب ج حين هو
ج وقد كان ب مادام ج بهذا خلف اذا صدق الجيم والباعلة وتسافا
فيه صدق بعض ب ليس ج مادام لا دائما وهو المطلق واما البرية فلا تنعكس
لانه يصدق بالضرورة بعض الجيم ليس بيا وبضرورة بعض العر
ليس بخفف وقت التربع لا دائما مع كذب عكس بيا كان العام الذي هو علم
لجيم لكن بالضرورة ما خصل البيا والوقفة اخصل المركبات الباقية ومق لم
تنعكسا شيء منها لما عرفت انما انعكسا من العام مستلزم لانعكسا من الخاص
واما الموجبة فكذلك كانت او جزئية لا تنعكس كلية لاحتما كونها اعم من

من الموضوع وأما في الجزئية فالضرورة والذاتية والعامتان تنعكس
 مطلقة لانه اذا صدق كل ج **ب** فلهذا يثبت الجزئية لا بدعية المذكورة بعض
ب ج يوجب ثبوت الاطلاق من **ب** ج مادام **ب** هو مع الاصل ينتج لا يشي
 من ج داما في الضرورية والذاتية مادام ج في العامين ووج وأما الجزئية
 فتعكسا حسية مطلقة مقيدة بالادوام في البعض أم الحسية المطلقة
 فلكونها لازمة لها مبرها وأما القيد الاول في الاصل الثاني فلانه لو كذب
 بعض **ب** ج لصدق كل ج داما فضم الجزئية الاولى في الاصل وهو قولنا بالضرورة
 او داما كل ج ب مادام ج ينتج كل **ب** ج داما وضم الجزئية الثانية ايضا وهو
 قولنا لا يشي من ج ب بالاطلاق العام فينتج لا يشي من **ب** ج بالاطلاق العام
 فيلزم اجتماع التقيضين وهو ج وأما الجزئية فمفروض الموضوع وهو لا جسيم
 بالفعل والمحتاج ج داما كذب داما لدوام البقاء بدوام الجسيم لكن بالآزم بطل
 ليقيد الاصل بالادوام وأما الوقائية والوجودية والمطلقة العامة **ب** ج
 مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب بالجزئية المحسوسة المذكورة فبعض **ب** ج
 بالاطلاق العام والافلاكي من **ب** ج داما ومع الاصل ينتج لا يشي من
 ج داما وهو ج داما منتعكس نقض العكس الموجب لصدق نقض الاصل
 والاختصاص عنه وأما الممكنيات فالمراد بالانكاس عدم غير معلوم لتوقف
 برهانه المذكور لانكاسه فيهما على انكاسه من السالبة الضرورية كقصرها

او على النتائج الضمنية المحسوسة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول الذي بين
 كل منها غير متحقق وانه ظرف بدليل يوجب الانكاس عدمه وأما الشرطية
 فالمصلحة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ
 لو صدق نقض العكس لاستطعم مع الاصل قياسا مستحالا ولا التباين
 الجزئية فلا تنعكس لصدق وقولنا قد لا يكون اذ كان هذا حيوانا فهو
 استماع كذب الاصل وأما المصلحة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز
 بين جزئيين بالطبع **الجزئية الثالثة** في عكس التقيض هو عبارة عن
 جعل الجزئية الاولى من القضية تقيض الثانية والثانية عن الاولى مع مخالفة
 الاصل في الكيفية وموقفه في الصلح أما الموجبات فانه كانت كلية فبعض
 منها وهي التي لا تنعكس بالبرهان بالعكس المستبعد ولا تنعكس لاي يصدق با
 الضرورية كل مقرر وليس يخسف وقت التبريع لانه لا يمدد عكسه لما عرفت
 وينعكس الضرورية والذاتية دامة كلية قولنا لانه اذا صدق الضرورية او داما
 كل ج **ب** فلا عما لا يشي **فما ليس ج** والافضل ما ليس **ب** ج فربما بالضرورة
 والضرورية ودامة الدامة ويوج وأما المشروطية والعرفية العامة فيعكسا
 عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او داما كل ج ب مادام فلا عما لا يشي
فما ليس ج مادام ليس **ب** ج والافضل ما ليس **ب** ج فربما ليس **ب** ج و
 هو مع الاصل ينتج بعض ما ليس **ب** ج فربما ليس **ب** ج وهو ج وأما الجزئية

فتعكس عرفت عامة لاداعة لبعض اما العرفية العامة فلا استزاه
 العامتين ياها واما اللاداعة في البعض فلا تصدق بعض السبب
 فخرج بالاطلاق العام والافلايشي في السبب ج راما فتعكس في مخرج
 ليس ب داما وقد كان لايشي مخرج ببل فعل لحكم اللادوم ويلزمه كل ج
 فهو ليس بالسبب بالفعل لوجود الموضوع بهذا خلف ان كانت جزئية فالخاصة
 فيعكس عرفت خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او داما بوضوح مادام ج
 لاداما بفرض الموضوع وهو ج وقد ليس بالفعل للادوم بثبوت البنا
 له وليس مادام ليس والاكاج حين هو ليس فيس حين
 جوح وقد كان مادام ج هذا خلف ج بالفعل فبعض السبب ج مادام
 ليس لاداما وهو المظ واما البوقي فلا تنفكي لصدق قولنا بعض يكون
 هو ليس بانبا بالضرورة المطلقة وبعض الفخر بخلاف بالضرورة الوقية
 دوعكسهما صح لم يملكنا يتكس شي منهما لما عرفت في العكس المستوي واما
 السوال الكلية كانت او جزئية فلا يتكس كلية لانهما كونه بعض المحمول اعم من
 الموضوع ويتكس الخاصة خيسة مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او داما
 لاداما يشي مخرج ب داما ج لاداما بفرض الموضوع وفيه ليس بالفعل وح
 في بعض اوقات ليس لانه ليس في جميع اوقات ج فبعض ليس هو
 ج في بعض احوال ليس هو المدعي واما الوقيساء والوجوديات فتعكس

مطلقة عامة لانه اذا صدق لايشي مخرج يا حديهما هذه الملاحظات المذكورة
 بفرض الموضوع وهو ليس بالفعل وح فبعض السبب فخرج بالفعل وح
 ج هو المظ وبذلك التبين عكس جزئيا مزا واما البوقي السوال الشرطية
 محبة كانت او سالبة فيم معلومة بالانكاس لعدم الظفر ليرتبط **الحج**
الربيع في لوار الشرطية المتصلة الموجبة الكلية فستلزم مفصلة مانعة
 بلح من عين المقدم ونقيض الثالث متعاكسين غيرا والابطال للزوم
 والانعكاس والمنفصلة الحقيقة يستلزم اربع متصلا مقدمة الاثنين
 عين احدا الاخرين وتاليه عين الاخر وكل واحدة من غير الحقيقة
 مستلزم للآخر مركبة من نقيض الجزئين **المقالة الثالثة** في القياس
 وفيها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس واقسام القياس قول
 مؤلف من قضاي اذا سللت لزوم لزامه قول اخر وهو لثنائي ان كان عين
 النتيجة او نقيضا مذكورة فيه بالفعل لقولنا ان كان هذا جسما نتجرك لانه
 جسم فهو نتجرك وهو بعينه مذكورة فيه ولو قلنا لكنه ليس بنتجرك لانه ليس جسم
 ونقيض مذكور فيه واقتد ان لم يكن كذلك لقلنا كل جسم مؤلف وكل
 حادث نتجرك كل جسم حادث وليس هو ولا نقيض مذكور فيه وموضوع للمظ
 فيه يسمى اصغر ومحموله اكبر والقضية التي جعلت جز قياس تسمى مقدمة التي
 فيها الاصغر الصغرى التي فيها الكبرى الكبرى المبرر بها الالحاد الاوسط واقتد ان

الصفري والكبرى يسمى قرينة واضربا والقرينة الحاصلة من كيفية وضع
 الحد الاوسط عند الحدين الاخيرين يسمى شكلا وهو اربعة لانه الاول
 انه كان محمولا في الصفري موضوعا في الكبرى فهو الشكل الثاني وانه كان موضوعا
 فيهما فهو الشكل الثالث وانه كان موضوعا في الصفري محمولا في الكبرى فهو
 الشكل الرابع اما الاول فشرطية ايجاب الصفري محمولا في الكبرى الاصفري الاول
 وكيفية الكبرى الاحتمال انه يكون البعض المحكوم عليه لا اكبر غير البعض
 المحكوم به على الاصفري وضربا المنتجة اربعة الاول من موجبتين كلياتين
 ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب كل ب وكل ج والثالث من كلياتين
 الصفري موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب لايشي من ب فلايشي
 من ج الثاني من موجبتين ج ب الصفري جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا
 بعض ج ب كل ب فبعض ج الرابع من موجبة جزئية صفري وسالبة
 كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب لايشي من ب فبعض
 ج ب كل ب فبعض ج ب لايشي من ب فبعض ج ليس نتاج هذه الشكل
 ينتج بذاتها واما الثالث فشرطية اختلاف مقدمته بالكيف وكيفية الكبرى
 والاحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهي صدق القياس مع ايجاب
 النتيجة تارة ومع سلبها وضربا الناتجة اربعة الاول من كلياتين والصفري
 موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب لايشي من ب فلايشي من ج ا

بالخلف

بالخلف وهو ضم نقض النتيجة الى الكبرى ينتج نقض الصفري وبانتمكاس
 الكبرى ليرتد الى الشكل الاول الثاني من كلياتين والكبرى موجبة ينتج سالبة
 كلية كقولنا لايشي من ج ب كل ب فلايشي من ج ا بالخلف وبمعكس الصفري
 ليرجع الى الاول وجعل الكبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية
 صفري وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب لايشي
 من ب فلايشي ا بالخلف وبمعكس الكبرى ليرجع الى الاول ويعرض موضوع
 الجزئية وكل ب ب لايشي من ب فلايشي من ج ا ثم نقول بعض ج ب ولايشي
 من ج ا فبعض ج ليس الرابع من سالبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس وكل ب فبعض ج ليس ا بالخلف
 واما الشكل فشرطية موجبة الصفري والاحصل الاختلاف وكيفية اخرى
 مقدمة والاحكام البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم
 عليه بالكبر فليجب التقديم ولا ينتج الا الجزئية وضربا الناتجة ستة
 الاول من موجبتين كلياتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج ب فبعض ج ا
 بالخلف وهو ضم نقض النتيجة الى الصفري ينتج بعض الكبرى بالرد
 الى الاول العكس الصفري الثاني من كلياتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
 جزئية كقولنا ج ب لايشي من ج ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبمعكس الصفري
 الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب

وكل ج افعض ج بالخلف ونعكس الضري ونفرض موضوع الجزئية
 وفكل دب كل اب ثم يقول كل د ج دكل افعض ج الرابع من مرجبة
 جزئية صغرى سالبة كلية كبرى بالخلف والاقرض الخامس من مرجبتين
 والضري كلية ينتج مرجبة جزئية كقولنا كل د ج وبعض افعض ج ابا
 لخلف ونعكس الكبرى جعله صغرى عكس النتيجة والاقرض السادس
 من مرجبة كلية صغرى سالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج
 وبعض ب ليس افعض ج ليس ابا خلف الافراد كانت السالبة مركبة
 واما الشكل الاول الرابع فشرطه بحسب الكلية والكيفية ايجابا المقدمتين مع
 كلية كلية الصغرى اختلافا بالالف مع كلية والاخرى الاختلاف
 المرجبة لعدم الانتاج وضرره بالنتيجة الاولى من مرجبتين كليتين
 ينتج مرجبة جزئية كقولنا كل ب ج دكل اب فعض ج العكس الترتيب
 ثم عكس النتيجة الثانية من مرجبتين والكبرى جزئية ينتج مرجبة جزئية
 كل ب ج وبعض اب فعض ج لما مر الثالث من كليتين والصغرى سالبة
 كلية لا يثنى من ب ج وكل اب لا يثنى ج لما مر الرابع من كليتين
 والصغرى مرجبة ينتج سالبة جزئية كل ب ج ولا يثنى من اب فعض ج
 ليس بعكس المقدمتين الخامس من مرجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
 كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ب ج ولا يثنى اب فعض ج ليس لما مر افا

السادس من سالبة جزئية صغرى ومرجبة كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
 ب ليس ج وكل اب فعض ج ليس بعكس الصغرى ليرد الى الثالث السابع
 من مرجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كلية كلية
 ب ج فعض ج ليس ب فعض ج ليس بعكس الكبرى ليرد الى الثالث الثامن
 من سالبة كلية كبرى ومرجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية لا يثنى من ب ج
 ح وبعض اب فعض ج ليس بعكس الكبرى ثم عكس النتيجة ويكون بيا خمسة
 الاول بالخلف وضم يقض النتيجة لاهل المقدمتين ينتج ما يعكس المقض
 الاخرى والثاني الخامس بالاقرض لبيان دلالة الثاني القياس
 على الخامس لعكس المقض الذي هو اد كل د اد كل دب فعض ج يقول كل ب
 ج بعض ج د وكل د اد المط والمقدمة حصرا الضربة الناتجة في الخ
 الاول وذكرنا العلم انتاج الثلاثة الاخرى الاختلاف في القياس بيطي
 ونحن بشرط كونه السالبة فيهما من احدي الخاصيتين فقط ما ذكرنا
 الاختلاف **الفصل الثاني** في الخطايات اما الشكل الاول فشرطه
 بحسب المجبة فعلا والنتيجة الصغرى والنتيجة فيه كاللدى ان كانت
 عرفا الشرطيتين والعرفيتين والا الصغرى تحذف واخرها قبل الاداد
 والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت احد العامتين وبعد ضم
 الاداد وام لها ان كانت احد الخاصيتين واما الشكل الثاني فشرطه

يجب الجزية امرأة احدىهما وصدق الدوام على الصغرى وكون الكبرى
 من القضايا المنعكسة السوابق الثلاثة ان لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورة
 المطلقة او مع الكبرى المشروطتين والنتيجة دالة ان صدق الدوام
 على صدر مقدمتين والا فالحال الصغرى محذوف فاعنها اللادوام واللاضرب
 والضرورية ان ضرورتها كانت واما الشكل الثالث فشرط فعلية الصغرى
 والنتيجة كالكبرى ان كانت غير الرابع والا فالحال الصغرى محذوف فاعنها
 اللادوام ان كانت الكبرى محذوفت العامتين مضمومة اليه وان كانت احد
 الخاصتين واما الشكل الرابع فشرط انتاج الجزية امر خمسة
 الاول كون القياس من العقل الثاني انعكاس السوابق المستعملة
 فيه الثالث صدق اللادوام على صغرى الضروب الثالث او العرف
 العام على كبره الرابع كذب الكبرى في الساكنة المنعكسة السوابق
 الحاشية الصغرى في الثامن من احد الخاصتين والكبرى فما يصدق
 عليها العرف العام والنتيجة في الضربين الاوليين من عكس الصغرى
 ان الدوام عليها او القياس من الستة المنعكسة السوابق المطلقة
 عامة وفي الضرب الثالث دالة ان صدق الدوام على احد مقدمتين
 والا فالحال الصغرى في الرابع والخامس دالة ان صدق الدوام على الكبرى
 والا فالحال الصغرى محذوف فاعنها اللادوام وفي السادس كما في السابع

بعد عكس الصغرى في السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن
 وعكس النتيجة بعد عكس الترتيب **الفصل الثالث** في الاقترانيات
 الحاشية في الشرطيات وهي خمسة اقسام القسم الاول ما تتركب من المتصلات
 والمطبوع من ما كانت الشركة في جزئ تام من المقدمتين وينفقد الانساق
 الاربعة فيه لانه ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول
 وان كان تاليا في كبرى الشكل الثاني وان كان مقدما في كبرى الشكل
 الثالث وان كان مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع
 وشرائط الانتاج وعد والضرب والنتيجة في الكمية والكيفية في
 كل شكل كما في المحليات من غير فرق مثال الضرب الاول في الشكل
 الاول كل ما كان البسح دد كما كاح وهو ينتج كلما كان البسح في القسم
 الثاني ما تتركب من المتصلات والمطبوع من ما كانت الشركة في جزء
 غير تام من المقدمتين كقولنا كل ابلد كل د واما كل ده اكل د ر ينتج اما
 كل حه اكل د ز لا متبايع خلوا الواقع من مقدمتي التاليف وفي احد الاقسام
 وينفقد فيه الاسكال الاربعة والشرائط المعبرة بين المحليات معشقة
 في المشاركين القسم الثالث ما تتركب من المحليات والمنفصلة والمطبوع
 من ما كانت المحلية كبرى والشركة الثاني المنفصلة وسبع متصلة قد
 مقدم المنفصلة وثالثها نتيجة التاليف بينه الثاني والمحملة كقولنا

كلما كان ا ب كل د د كل د ب نتج كلما كان ا ب فكل ح د وينفصل في الاشكال
الاربعة والشرطية بطا المعتبر بين الحيلتين معتبر ههنا الثاني للحمية
فيه القسم الرابع ما مركبة للحمية والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان
يكون الحيلتين بعد اجزاء الاتصال ويشارك كل واحد منها واحد من
الاجزاء الانفصال اما مع الاتحاد الثاني في النتيجة كقولنا كل ا ماد و
ا ماد وكل ح د كل د ب نتج كل ح ط ا صدق اجزاء الانفصال مع يشارك
من حمية واما مع اختلاف الكيفيات في النتيجة كقولنا كل ح ا ماد واما
د د ا ماد د كل ح د كل د ط د كل ح ا ماد ا ماد واما ح ا ماد واما ح ا ماد
ان يكون الحيلتين اقل من اجزاء الانفصال ولكن للحمية واحدة والمنفصلة
د ا ب جزئيتين المشارك مع ا ح د ههنا كقولنا ا ماد ا ط ا د كل ح د ب نتج
ا ماد ا د ا د كل د د ولا متناع فلو الواقع عن مقدمي الثاني في معنى الجزء
غير المتساوي القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشترك
اما جزئيات من المقدمات او غير تمام منها وكيف ما يكون ما المطبوع منه
المتصلة صغرى المنفصلة مبرهنة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان ا ب
فح د واما ا ماد د ا ماد واما د ا ماد فنتج دائما ا ماد ا ماد يكون ا ب ا ح د
مانعة الجمع لاستلزام اصناع الاجتماع مع اللادوام دائما وفي الجملة
اصناع اللزوم دائما وفي الجزء ومانعة الخلو نتج قد يكون اذا المركب

اب والاستلزام نقض الاوسط للطرفين استلزاما كلياً واستلزام ذلك
المطعم الثالث مثال الثاني كلما كان ا ب كل ح د دائما ا ماد ا ماد واما د ا ماد
الخلو نتج كلما كان ا ب فاما كل د ا واور والاستقصاء في هذه الاقسام الى
الرسائل التي عليها في المنطق **الفصل الرابع** في القياس الاستنتاج وهو
مركبة من المقدمات ا ح د ههنا الشرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما او رفعه
ليخرج وضع الاخرى او رفعه ويحاجب الشرطية ولزومية المتصلة و
كثيرا او كلية الوضع والرفع والشرطية الموضوعة فيه ا كانت متصلة
فاستثناء عين مقدم ينتج عين الثاني واستثناء نقض الثاني
نقض مقدم والابطال اللزوم دونه العكس في الطي من الاحتمال
كون الثاني اعم من المقدم وانه كانت منفصلة فانه كانت حقيقة و
استثناء عين ا ح د ههنا نتج نقض الاخرى لا استثناء الجمع او استثناء نقض
ا ح د ههنا نتج الاخرى لا استثناء الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم
الاول فقط لا متناع الاجتماع دونه الخلو وانه كانت الخلو ينتج القسم
الثاني فقط لا متناع الاجتماع دونه الجمع **الفصل الخامس** في لواحق القياس
وهي اربعة الاول القياس المركب وهو مركب من مقدمات ينتج نقيضها نتيجة
يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهما جزأ الى انه يحصل المط
ويوما موصود النتائج كقولنا كل ح ب كل ب فح د فنتج كل ح د

وكل دا فكل ج اغم كل ج او كل ا فكل ج ه واما واصل الساج كقولنا كل
 ج ب فكل ب وكل د او كل ا فكل ج ه الثاني قياس الخلف وانبات المط
 با بطلان تقضية كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب على
 انها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ا لكن ليس
 كل ج ا على انه امر محال ينتج ليس كل ج ب هو المط الثالث الاستقرا
 وهو الحكم على كل لوجوده في ضيافة كقولنا كل حيوان متحرك فكل الاسفل
 عند المضغ لانه الانسان والبراهيم والتباغ كذلك وهو لا يفيد كيقين
 لاحتمال انه لا يكون بهذه المشابة كالتساق والرابع التمثيل وهو انبات
 حكم في جزئ وجب في جزئ اخر بمعنى مشترك بينهم كقولنا العالم
 مؤلف من حوادث كالبية في التبع اعليه كقوله المشترك بالدورات
 وبالتقسيم عن المستردين التقي والاثبات كقولهم على الحدوث اما
 الشايف او كذا وكذا والاخير باطلان بالتخلف فقياسي وضعيف
 اما الدوران فلان جزاء اخير وسائر شرائط المسانية مدار مع انهما ليست
 على واما التقسيم فلخص منوع او خصوص المقتضى مانعة منها واما التخي
 فيرابطا كالأول في موار لا يقسمه وهي يقينية وغير يقينية اما اليقينية
 فستة اوليات وهي قضيا تصور طر فيهما كقوله الجرم بينهم كقولنا لكل
 اعظم من الجزاء مشايير ذلك وهي قضيا الحكم بها فزى ظاهرة وباطنة

كالحكم

كالحكم بانه القمم مصنة وانه لنا خروفا وعصبا وحجرات وهي قضيا بالحكم
 بها بمشايير ذلك متكررة معتدلة لليقين كالحكم بانه شرب السقونيات موجب
 للاسرها وحديثا وهي قضيا بالحكم بحد كقوله من النفس مفيد للعالم كالحكم
 بانه نور القمر مستفاد من الشمس والحديث سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب
 ومتواترات وهي قضيا بالحكم كقوله الشهادت بعد العالم لعدم امتناعها والا
 من المتواطى عليها كالعالم بوجوده وبفعله ولا ينحصر مبلغ الشهادت في
 عدد لكن اليقين هو كقاضي يكمال العدد والعالم الحاصل في التجربة والحديث
 ومن التواتر ليس محجة في الغير وقضيا بقياسا راسخا معها وهي التي حكم برسطة
 لا يثبت في الذهن عند تصور حدودها كالحكم بانه الرابعة راجع لانفسها
 بتساويين والقياس المؤلف من هذه الستة كقوله باننا واما والذي
 الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن واليقين كقولنا هذا متفصل الاخلا
 الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا مجرم وكل مجرم متفصل
 الاختلاف فلهذا متفصل الاخلاط واما غير اليقينية فستة منبرور وهي قضيا
 بحكمها بالاعراف جميع النكاح بالمصلحة علم اوردته او عمية وانتقالات
 في عادات وترايع وادوات الضرب بينهما وبينها لا وليا لانفسها الوضعية
 مع قطع النظر عما ذكره لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم
 فيج والعادل حسن وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمود ومن هذه

ما يكون صادقا كاذبا وقسم من ذلك ولا اهل كل مناعة بحسب ما سلمت
 وهي قضائيا لخصم قريين عليه الحق لا الرضا تسليم الفقهاء اصل
 الفقه والقياس المؤلف من يدين يسمى حذلا والفرض امتناع القاصرين عن
 ذلك البرهان والزام الخصم مقبولات وهي قضا الرضا فيعتقد فيها الامر
 مستحيا او مزيد عقل ودين كالحذو خذات عن اهل العلم والاهل ومظنونات
 وهي قضائيا يحكم بها اسما للفظ كقولنا فلان يطوب بالليل فوسا رقة القياس
 المؤلف من يدين يسمى خطابة والفرض منه ترغيب السامع فيما ينفع من تلك
 الاختلاف وامر الدين ونحوها وهي قضايا اذا اردت على النفس اثبت
 فيها ثابرا عجا فيض بسط كقولنا الخمر باقوت لينا والمصلحة متروعة
 والقياس المؤلف منها يسمى فورا والفرض منه انقضا الشئ بالشرع والتشهير
 بوجه الذرة والضوء الطيب وهما وقضا كاذبة لحكم بها الوهم في امور
 غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضا لانهاية فلولاد
 فع والسريع كانت في حكم الاوليات وعرف كذب الوهم لموقفه كقولنا
 مقدمت القياس انتاج لتيقض حكم وانكاره نفس عند الوصول الى النتيجة
 والقياس المؤلف منها يسمى فسطحة والفرض منها قيام الخصم بتعليق والمغالطة
 قياسا بغير ضرورة باء لا يكون على نتيجة الاضلال شرط معتبر الكمية والكيفية
 والحرية او مادة باء يكون المقدمة والمطريشا واحد لكي لا لاغا مترادفة كقولنا

كل انسان

كل انسان بشر وكل بشر حيوان وكل انسان حيوان او كاذبة بحسبها بالصادقة
 من جهة اللفظ كقولنا الضويرة الفرس على الحمار ففرس صحيح ان يكون
 تلك الضويرة صرا او من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في المرجبة
 وهي قولنا كل انسان فرس فرسانا وكل انسانا وفس فرس ففرس صحيح بعض
 الانسانا فرس ووضع الطبيعة مقام الكمية كقولنا الانسانا حيوانا والحيوانا
 جنس صحيح الانسانا جنس اخذ الامر بالذهنية مكان العينية وبالعكس
 فقولنا بمراعاة كل ذلك لا يقع في اللفظ والشئ للمغالطة لفظي
 ان قابلها بالحكم المجمل **بحث الثاني** في الاجزاء العلوية وهي موضوعات
 وقد عرفنا ومبادي حدد الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية والمقدرة
 الغير الينية في نفسها الموحدة على الوضع كقولنا ان فضل بين كل نقصين
 بخط المستقيم ان يعمل باي بعدد على نقطة بينهما دائرة والمقدرة الينية
 في نفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ومسايل وهي
 القضا التي يبطل نسبتة تحولها الى موضوعاتها في ذلك العلم كقولنا
 كل مقدار مشارك لا احاد متناه وقد يكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل
 مقدار واسط في النسبة فوصلح ما يحيط به الطرفان وقد يكون نزع
 كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد يكون نزع مع عرض ذاتي كقولنا كل
 خط قام على خط فاء نذوي حسيه قائما او مساويا لهما او قد يكون

عرضاً بقوله كل مثلث قائم الزوايا مثل قائمتين وأما جملتها
 فمخرج عن موضوعها لا امتناع أن يكون جبر الشيء
 مطلوباً بالضرورة بالبرهان وليكن هذا
 آخر الكلام في هذه
 الرسالة

مجد الدين

١١٢٠



يا مفتي الجوب
اعوذ بالله
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله
محمد عليه
السلام

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله جميعين قال
الحمد الواجب وجوده ^ط المنع نظره ^ط اولاً افتتح كتابه بالحمد بعد الابتداء بالتسمية لانه
اذا الواجب من شكر نعمه واجبه الحمد هو الوصف الجليل عاجبه العظم والتجمل وفيه
هذا التتميم اشارة الى ان مورد الحمد هو الله وحده لان المفهوم من لفظ الوصف
ضمانه كمال الشان فانك اذا قلت وصفت ^ط لا يمكن ان يتبادر منه الا فضل الشان متعلق
بمعنى النعم وغيره لان الجليل لما كان متساوياً لا لانعام وغيره من تكريم الاخلاق
ومحاسن الاعمال على تقدير عقل ياتى للتبعية ولم يقصد الوصف المذكور بكونه في مقابلة
النعم فلو كان وقوعه من النعم شرطاً ليقيد بها لا يقتصر به بالجمل الذي هو اعظم
ان الحمد قد يكون في مقابلة النعم وقد لا يكون وانما شرط كون الوصف بالجمل
على حرة العظم والتجمل لانه اذا علمي عن مطابق الاعتقاد او موافقة الافعال
الجوارح لم يكن محلاً حقيقة بل سترادف وسجنية وفيه نظر لان النعم ذكر في مدح
السلطان مثلاً او صاعاً على سبيل المبالغة ولم يعتقد بهم هذه الحسنة مع ان ذلك

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من موسمي القرآن
موسمًا من موسمي القرآن
موسمًا من موسمي القرآن

المطابقون وهو ما يكونا التوافق
الموافق هو من التوافق مطابق
باعتقاد الوصف

ليس سخرية بالاتفاق كيف وهم يعتقدون لهم والتعظيم بنات الشجرة الكرم الا
ان يدعى ان المدة بتلك الاوصاف الجارية وهم يعتقدون ان الصاخر بهذا المعنى
فان قلت قد اعني في الحمد فعل الجبان والاركان ايضا اي كما اغتسل الشاقل
كل واحد منها شرط لكونه فعل الشاقل عند وليس شي من اجزاء منه كما في الحمد العرف
وهو صرف المبدع ما انعم الله تعالى عليه من الشمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له وعطاه
لاجله كصرف النظر المطالعة ما سوي الله تعالى من المصنوع ليعتدل به على وجه الصانع
وهذا بينه والسمع الى التمتع ما يدين عن رضاه من الاول والاخر عن سائر خلقه
ومزينة من الثوابي وقصر على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة ولا حرج
كما في الحمد العرفي الشكر للنعمة رجا فاعل كمن عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعم
ومن هذا اخره الحمد معيني عني والنعمة ايضا معيني لغيري وعرفي
والنعم بين بين المعنى الاربع تصوره على ستة اوجه الاول النسبة بين الحمد للنعمة
والعرف بالعموم والخصوص من جهة لتساويهما في الوصف بالثناء مقابلته الفاضلة
وبين النعمة التي الى الغير كحمت زيد اعلى انعامه وصدق الحمد العرفي بدون النعم
في فعل القلب والجوارح وصدق الحمد العمومي بدون العرف في الوصف بالثناء مقابلته
الفاضلة وبين النعمة الغير التي الى الغير كحمت زيد اعلى شجاعته الثانية النسبة
بين الشكر للعموم والحمد العرفي بالعموم والخصوص مطلقا والصدق للعموم على كل
ما صدق عليه العرفي اعني من جميع من غير عكس كل لصدق الشكر للعموم على كل

[illegible]

فان قلت ان الانسان دخل الاركان فكيف
يخرج مقابله قول الاركان يقول ايضا ايما القدر قيل الانسان
للموت النماء
والتراوة والتجلب الى الارض والرجل
والسنة بين الجبل والجبل
والنحو من طافاوت
الرجل اعم والجبل
المتكبر
واعلم ان العرب بين الجبل والجبل
والنحو من طافاوت
الرجل اعم والجبل
المتكبر
واعلم ان العرب بين الجبل والجبل
والنحو من طافاوت
الرجل اعم والجبل
المتكبر

الرجل هو الذي يتركب من
فانه من الانسان
الانسان من كل
غيره وهو الناقص
منه
فانه من
منه
جزءه

شعبه
مشتركة عقل

والرجل هو الذي لا يمكن ان يكون صدقة
في كثير من كونه فانه لا يمكن صدقة
منه كثير من منع الصدقة
صدقة في كثير من

لان الجود العرفي يكون في مقابلة الفاضلة فقط
واما الجود القوي يكون في مقابلة الفاضلة والفاضلة
الابناء

لان الجود العرفي لا يكون الا بوصول الشيء الى
الحاجة وهو في الوصول لا يكون الا بالشيء الباري

اي كلما صدقة على العرف صدقة القوي
وليس كل ما صدق عليه
الله

[illegible]

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

خالف الشر وعلمهما ببعضهم بيزدان واهرمان وبعضهم بالنور
والظلم والتضام كانت ثالث ثلثة عكسهم بالاقايم الثالثة وهي
عین ذات وعلم وحیوة وزعم بعضهم انه هو الله والله هو عین
وزوجته وهو مريم والله تعالى متشبه عن لاء علوا كبيرا والطبايعاين
ان الضمان اربعة الحارة والبسورة والظوبة واليسوسة والا فلا يكون انه
سبعة الزحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة والعطارد والقمر وهذه
الفرق كلها المتكررين للضمان على حقيقة بآدركي ذكر الامتناع فقدم فان
قلت الوجبة اسم لفاعل واسم لفاعل وهو العمل اذا كان بمعنى الحال او
المتعلق لا بمعنى الماضي ههنا على ما انه بمعنى الماضي قلت اذا دخل الالف اللام
على اسم لفاعل لم يجمع اي الماضي والحال والانتقائي في عمله لانه فصل بالحقيقة
لكن عدل عن صفة الى صفة اللام لفاعل كراهتهم ان يدخل الالف اللام على
فعل الضميمة تقوم بها بالصفة ابوزيد لان اوغلا او مري كذا المتع والمركب
وانما انحصر الايشاء في الوجبة المتع والممكن لان الشيء اما ان يكون موجودا
مقتضى ذاته او علمه او لا يكون شيئا منها الا قد لا يوجد الشيء المتع والشيء
الممكن واما انما وجه المحزن وجه آخر فهو ان الشيء اما ان يكون مسلوبة الضرورة عن
احد الطرفين او من الطرفين معا الثاني الممكن والاو لانه ان يكون الشيء
الوجود او من جانب العلم الثاني الوجبة الاول والمتع فان قلت لا علم للوجبة

الشيء ليس بضروري اصلا
الوجبة بضروري لا بضروري
فقد لا يكون

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء

اصلا فلم قلت ان الضرورة مسلوبة في طرف العلم قلت العلم كطرف العلم
كما مر في تعريف الوجبة وكذا لو قلت لا يوجد للمتعلق اصلا فلم قلت ان الضرورة مسلوبة
عن طرف الوجود قلت الوجود كطرف العلم حاصل كما مر في تعريفه ايضا قال سواء
وغيره **اقول** الضمير له سواء وغيره ان كانا مرجعين الى المتع يترتب ان يكون
الوجبة ممكنة لا لا يصح عليها غير المتع وان كانا مرجعين الى الوجبة يترتب ان
يكون المتع ممكن لا لا يصح عليه غير الوجبة فلو كان احد الضميرين مرجعا الى المتع
والآخر الى الوجبة لكان المتع في الوجبة غير الوجبة هذا اذا اريد بالامكان الامكان
الخاص وهو كسلب الضرورة عن الطرفين معا من طرف الوجود والعلم على ما هو الاقرب
بهذا المقام واما اذا اريد بالامكان العام وهو كسلب الضرورة عن احد الطرفين
فجاز ان يكون الضمير مرجعا الى المتع فقط فيجوز ان يكون الامكان مقيدا بالوجبة
الوجود او يكون الضرورة مسلوبة عن طرف العلم لكون الوجبة ممكنة بهذا المعنى الذي
الوجبة فقط فالامكان يكون مقيدا بالوجبة العلم ان يكون الضرورة مسلوبة عن جانب
الوجود لكون المتع ممكنة بهذا المعنى لكن هذا التوجيه غير مناسب لهذا المقام فان قلت
ان طرفي فرد الممكن سواء فاعل والثاني ان الطرف لا يقع فاعلا الا اذا
فرد بالغير قلت فذا جاز قوله لغير الشيء في غير جواز وقوعه غير طرف كقولك ولقد
مري كملون فمري فاعل لم يبق فان قلت ان ذكره مسلوبة يقتضي ذكر الغير لكون
بمعناه قلت ذكره لوجبه اما اذا قلنا ان سبب النظر الذي سببه كره في الوجود

الوجبة بضروري
الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

الشيء على الشيء
الشيء على الشيء

هذا هو الكتاب الذي كتبه الشيخ...
 في بيان...
 في بيان...

فان المعقود يقولون انه صدر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بقوله وما اصابكم من مصيبة...

لان الشبهة والمعتد به...
 في بيان...
 في بيان...

حيث نازع في الشر الشبهة...
 والمعتد به في الجدل...
 فقط قد علم من اول الوهلة...

هذا هو الكتاب الذي كتبه...
 في بيان...
 في بيان...

واما ثانيا فلان زيادة الفقر توجب زيادة الحسن واما ثالثا فلشأن في
 العبارة وهو غريب عند البلغاء واما رابعا فلشأن في ما خافنا فلو كيد والتفسير
قال الصادق باختياره مشروعة **وقوله** ذكر الاختيار جده اشارة الى
 مذهب الحكماء اذ ذكر الشرحه اشارة الى مذهب المعتزلة لانهم قالوا صدر
 الشرع عن العبد والخير عن الله تعالى وشر الخير معا اشارة الى مذهب الشيعة والخير
 لان الحكماء قالوا ان الله موجب للذات لا فاعل بالاختيار وموجب كونه فاعلا
 مختارا له هو انتا فعل وان لم يضاف لم يفعل كصدور الافعال الاختيارية مائة هكذا
 قيل لكن في نظر لان الفاعل المختار بهذا المعنى فما قاله الحكماء والاولي ان يقال
 ان معنى كونه تعالى فاعلا مختارا هو ان صدر عنه الفعل وتركه ومعنى كونه موجبا
 بالذات هو انه انتا فعل وان يضاف فعل كصدور الضوء عن الشمس والحرارة عن النار
 فان قلت لم يقدّم الشر وهو ما يوجب على الخير وهو ما اجبر مع ان الخير اولى
 بالقديم قلت في حقه اذ لا اول ولا فلان الترتاب في اكثر من الترتاب في الخير اذ
 ثانيا فلان خيرنا سبغته الذي يستوي تركه بوجوه من جهة الضيق والحرى
 واما ثالثا فيكون ترتيب السبغ على ترتيب السبغ وهذا الظاهر والنور كما
 قال الله تعالى جعل الظلم والنور واما رابعا فلان المقام مقام الحمد والمقام
 مقام الحمد بالخير فلهذا قلنا راجح فان قلت لم اخذ صدر الشر والخير
 عن الممكن قلت لان صدرهما بعد وجود الممكن قال عليه السلام اول قدم
 الشر على الامر لئلا يثبت الشاك لان الذي لا يكون الا في الشر هو شره وهو شره

لا يكون الا في الضرورة وهو الخير **قال** فان كتاب الشيخ الامام فائدة الحكماء **اول** الشيخ الكبير
 وقد يطلق على الكبير علما وفصلا الامام المتقدمين القدوة بكره القاف ضمها بمعنى المقتضى **قال**
 ابي الحسن

اي لا يترك شيئا من هذا
 من فاعل

ايضا الدين لا يترك اقول اي يختار والدين لا طاعة ولا نقياد
 والعمل وقيل ان ابي الحسن لقب الشيخ الا بغير نفي كما وسكون كها
 اسم قيل واما الا بغير بسكون كها ونفي لها فلفظ مشهور ولذا قيل
 اعلم ابي وقرأ ابي **قال** طيب الله ثراه وجعل الجنة مثوا **اقول**
 اي طيب الله حاله في ثراه فيكون من قبل الجاهل وكوفي الحكماء **قال**
 لما كان بعض اخوانه متقيا **اقول** الاخوة بكسر الخاء جمع الاخوة كما كان
 على اخوة **قال** امرت ان كتب التماسهم او رقا **اقول** وقع بعض كتب
 بالتماسهم وهذا اولى منه لان الامارة لا توجب الفعل بسبب طلبهم والمراد
 بالتماسهم معناه التماس وهو كاستدعاء الطلب لا معناه الاصطلاح
 لان الطالبين ليسوا من مساوين للطلوع عنه وهو كاشا مع كذا
 معبر في حقيقة التماس واما قال ورقا ولم يقل حرفا فاعلم ان المكتوب هو
 الحرف لا الاوراق امارة للخاصة بالرجل فان قلت لم قال ورقا ولم يقل
 كتابا قلت للتواضع او للدلالة على صغر حجمه **قال** التبريد عشره وتعم
 يشه ا قوله اي يجعل تلك الاوراق عامات يشه هذا الكتاب غير مخصوص
 ببعض الاخوة من بعض فان قلت اذالة كتمية نفي ذكر تعميم
 كتمية لان يستلزم اياه قلت لانهم استلزم لان اذالة كتمية لا تدل على تعميم
 نعم تدل على كتمية فقط بل تعميم كتمية يفهم من مساوية الكلام فقوله وتعم يشه

فهرست الشريين والرفيقين

فان قلت ما هذا الفاظ طاعت كذا طاعت طاعت
 لا ما للقدرة في نظم الكلام لان تقدير الكلام اما بعد
 فانه كتاب الشيخ الامام الا انه قد خلت ما

اي ليس فادرك الرجل داره كمال او النجاة والنجاة
 فان علق الفعل المكان
 ما هو متعلق بالفعل
 في الواقع وهو

ط
 الظاهر الاستلزام مضاف الى الفاعل كمن الضعف المذكور
 تقديره يستلزم ان اراد الشئ اياه ويحتمل ان يكون مضافا
 الى الضمير وذكر الفاعل مذكور تقديره
 يستلزم تعميم يشه ازالة
 الشك ما في

ط
 كذا لا يخرج بصلاته الاية وقوله هم جزء من كل من سأل المالك
 يعني ذكر الشراح الاوراق الحرف والاداء الشارح بها اي بالاداء
 وحصل كلامه ان ادواته اكتب حرف
 فاعلم الاوراق

لا كتاب مخرج كالمعنى بعض الاحوال ليس من غير احتياج
 الا الشرح فلما تشبه على بعض الاخوان الاخر بسبب الشرح حصار
 بخبر ما يشواضمه كمن
 فيستلزم لازم لانهم
 في الاستقصاء فاعلم
 الشرح

التي

140

في كتاب
الذي هو الكتاب
الذي هو الكتاب

فما كان توقف الفائدة والاستفادة
على الفاظ من حيث انشاء لائل المعاني
بحسب الذوات على الفاظ مقدم على المقصود
الاصل

لا تأخذ لفظك من غيرك ولا تأخذ الجمع من غيرك
القطع لا تأخذ بفضي التفضيل عند عرض
ذلك المعنى على الجمع

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

واحد وهي لغة امتناع انكار الشيء واصطلاحا كهي لغة مقتضى
لآخر وهي الأولى وهو المقضي للآخر يسمى للزوم والثاني وهو المقضي
للاول يسمى للزوم والملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضيا للآخر
اي في الاعيان بمعنى كل ما تحقق الملازمة في الخارج تحقق الزوم فيه كما
لزوجية وهي الانقسام بتساويين الاثنين والفردية وهي عدم الانقسام
بتساويين للثلاثة فانه كلما تحقق ماهية الاثنين والثلاثة في الخارج
تحقق الفردية والزوجية فيه فيكون الاثنان والثلاثة لازمين والفردية
والفردية لازمين والملازمة الذهبية هي كون الشيء مقتضيا للآخر
في الذهن بمعنى كل ما ثبت الملازمة في الذهن ثبت الزوم فيه كالمثالين
المذكورين والاعدام المضاف الى مقامها كالعبي بالنسبة الى البصر والجل
بالنسبة الى العلم والموت بالنسبة الى الحيوات وغيرها فانه كلما تحقق
الملازمة في الذهن في جميع هذه الامثلة المذكورة تحقق الزوم فيه و
النسبة بينهما اي بين الملازمة الخارجية وبين الملازمة الذهبية عموم
وخصوص مطلقا فان الملازمة الذهبية اعم مطلقا من الملازمة الخارجية
لانه كلما تحقق الملازمة الخارجية تحقق الملازمة الذهبية وليس كلما
تحقق الملازمة الذهبية تحقق الملازمة الخارجية فانه الملازمة الذهبية
متحققة في الاعداد المضافة الى مقامها مع انه بين الاعداد بين الكمالات

سواء كان ذلك من جانب واحد كما كان الملازم اعم
من المزموم كالحجران مثلا بالنسبة للانسان او من
جانبين كما كان الملازم متساويا للزوم كوجود النهار
بالنسبة الى طلوع الشمس كوجود الليل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

لانه ان شاء الله تعالى تحقق الزوم الملازم عند حصول الزوم
في الخارج ثبت تصور الملازم عند حصول الزوم في الذهن
كصور وجود النهار عند وجود الشمس فانه كلما ثبت
تصور وجود النهار عند حصول تصور الشمس في الخارج ثبت
تصوره في الذهن هذا اشارة الى المادة اجتماعية
كلية بردي

مطلب النسبة بين الملازمة الخارجية وبين
الذهنية عموم وخصوص مطلقا

سواء كان ذهنية
او خارجية
المضافة

المضافة اليها معاندة في الخارج قيل لا ملازمة بين كشيئين اصلا
فلم قلتم ان الملازمة الذهبية شرط للدلالة الانترامية دونه الملازمة
الخارجية مع انه ما قسمنا مطلق الملازمة لانه لو تحقق الملازمة بين
الشيئين كانت غير الملازمة والملازم لكونها تستلزم سراج لا يخفى اما
انه تكون الملازمة لازمة للزوم ولا تكون فانه لم يكن لازمة للزوم جاز
تحقق الملازم بدونه الملازمة التي هي عبارة عن كون الشيء مقتضيا للآخر جاز
تحقق الملازم بدونه الملازم ايضا لانه جاز وجود الملازم بدونه الملازمة
يستلزم جاز وجود الملازم بدونه الملازم فيلزم وجود الملازم بدونه الملازم
وهو بطر قطعا وان كانت لازمة لم تحقق ملازمة اخرى بالضرورة وهي
اي الملازمة الاخرى لا يخفى اما انه تكون لازمة للزوم ولا تكون وان لم تكن
لازمة لم يربط بها ذكرنا وان كانت لازمة لم تحقق ملازمة اخرى ويستقل
الكلام اليها فيلزم كسلسل وهو محال ولخص عنه بوجهين الاول انه يادكر
والثاني انه لا يمكن ان يكون لازمة للزوم ولا تكون ولا يكون
من الدليل على نفي الملازمة انه يستلزم المدي وهو في الملازم فيحقق الملازم
وان لم يستلزم المدي فلا يلزم نفي الملازم والثاني اننا نتنازع الملازمة
لازمة للزوم ولا نم امتناع هذا التسلسل في الامور الاعتبارية لانه الملازمة
من الامور العقلية والتسلسل في الامور لا مضرورة غير محال بل واقع فانه
يصدق ان يقال ان الواحد نصف الاثنين وثلاث الثلثة وربع الاربعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

فانه ان شئت بقى بصدق البصيرة تصور في الذهن
ولم ثبت البصيرة في الخارج لانه بين ما معان في اشارة الى مادة
اقتضية فيشاهد ان الملازمة الذهبية صادرة
عن كل صادق عليه الملازمة الخارجية
بوجه العكس فثبت ان الملازمة
الذهنية اعم مطلقا
من الملازمة الخارجية
كلية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

151

2
بسم الله الرحمن الرحيم

2

عناصير

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الشيء فوقه على شدة ما يشاء الا ان لا يضر الموضع عليه شيء

وجود

بجاءه دوا بخار نور فاعلم

ادامہ الہیوت علیہ السلام

تقدّموا فاقبلوا ففتحوا ما كان ضيقاً وعذليهم كسرهم
 دؤوركم التلويح قدّر من جهة

ای وجہ موقوفہ

ومبرها

شامل جميع المعنى والياء كالمفصل يخرج الشجر والخمر من الجواهر المعنى
 يدل على عدم المضاف الى المضاف اليه لانه موضوع له لا للمفرد
 والبصر معا ولا البصر بالالتزام لان البصر خارج عن الموضوع
 له وهو لعدم مع قيدا لاجزاء والمضاف اليه لازم له وانما قلنا لازم له
 فلان تصور لعدم المضاف يستلزم تصور المضاف اليه لا تصور المضاف الى
 الشيء في حيث هو مفصل بذاته تصور الشيء في حاله اذا استلزم تصور
 المضاف تصور البصر تحقق الملازمة الالهية بينهما فاللفظ الدال على المضاف
 في حيث هو المضاف بالمطابقة دال على المضاف اليه في حيث هو المضاف اليه
 بالالتزام وانما الملازمة الخارجية فليس محققة ههنا اذ وجود البصر في الخارج
 بناء على عدمه في وجوده معا في الخارج يلزم اجتماع الوجود والعدم في
 زمان واحد وان هذا هو معنى الكمال **قال** فتقوله اللفظ ينقسم الى قسمين
 مفرد ومركب **اقول** المنطق لا يبحث في اللفاظ في حيث هو منطوق بل في المعاني
 لانها موصولة الى الجلالة لكن لما توفرت الافادة والاستفادة على اللفاظ في الخارج
 في اورد بحث اللفاظ فلما قلنا لم تقدم تعريف المفرد على تعريف المركب مع
 الاصل عكس لان القيمة المذكورة في تعريف المركب وجودية وفي المفرد عينية و
 ان الاعلام انما تعرف بمكانها قلت المتبادر ههنا التقسيم هو التقسيم
 لانه قوله لانه انما لا يراى شرطية منفصلة والشرطية المنفصلة تفصيلية

اللفظ الدال على المعنى

والتعريف

اللفظ الدال على المعنى

والتعريف مستفاد منه ضمنا وحال التقسيم انما هو باعتبار الافراد دون المفرد
 والمفرد بالنظر الى الافراد مقدم على المركب لانه بالنسبة الى المفرد واجب
 العكس واعلم ان الوجودي ما لا يكون في مفرد سلب شي كالمعلم فانه عبارة عن
 خصوصية الشيء في العقل والعلم ما يكون في مفرد سلب شي كالمعلم فانه
 عبارة عن عدم العلم بكذا انه يكون عالما **قال** الجارة تدل على جسم معين
اقول وفيه نظر لان الجارة لا تدل على جسم معين فلو فرضنا افراد الجرح وافراد غير
 معين اللهم الا ان يقلل المراد من التعيين التعيين النوعي لا الشخصي **قال**
 يدل على نوع معين وهو نوع الجرح فان قلت الجرح المسمى ليس بنوع الجرح بل فرد
 من افراد الجرح فكيف تدل على جسم معين وهو مجموع النوع المعين قلت لا يوجد
 للنوع الا في ذهن فرد من افراده فاذا كان فرد من افراد النوع مرئيا فيكون الجرح
 دالا على نوع الجرح وهو النوع المعين **قال** الاول انه لا يكون له جزا اصلا **اقول**
 اي قسم الاول من المفرد ان لا يكون لللفظ الموضوع معنى جزا اصلا سو كانت
 لذلك المعنى جزا ولا يدخل في قوله الاول انه يكون الى اخره قسمان كفرد مثال
 الاول نحو قولنا كان عالما للشخص الانسان ومثال الثاني نحو قولنا كان عالما للنقطة
 فتقوله نحو قولنا كان عالما لهما وانما قيد بقوله عالما لانه اذا لم يكن عالما كان مركبا
 تقديرنا يكونه فعلا واطلا **قال** الثاني انه يكون للمعنى لكن لا معنى له **اقول**
 اي قسم الثاني منه لانه يكون لللفظ الموضوع معنى جزا ولا يكون لذلك الجرح

والجسم يكونه بطول وهو من جنس

يدل على الجرح المسمى على النوع المعين لانه لا وجود للنوع

مع اللفظ الدال على المعنى

اي ماضق عليه لفظ التقطية لانه لفظ التقطية

هذا انشادة الجرح بتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب
 لانه مفرد الوجودي عينية ومفرد العيني جزائي ما لا يكون
 ومفرد العيني
 ما يكون فاعلم
 قسم

هذا هو المعنى الذي هو
 المقصود من هذا الكلام
 وهو ان اللفظ الدال على
 المعنى لا يكون له جزا
 اصلا

هذا هو المعنى الذي هو
 المقصود من هذا الكلام
 وهو ان اللفظ الدال على
 المعنى لا يكون له جزا
 اصلا

ط
ای قال کرید علما والقیه لازم واقول
هذا القید ليس لازم لأنه مستلزم
لأنه لا طائل تحتهم

والله اعلم
بما فيه
الامر ان يقال
في هذا
الحديث في بيان
مكة من بيان مكة
وقد اوضحنا ذلك

اعتماداً بانساناً الا كان عالماً الغير الانسان لا يدل جزم
 على غير المعنى المقصود
 بل ينبغي من قسم الثالث
 هو شخص عبارة عن الهيئة الحاصلة
 لها هيئة باعتبار الوجود الخارج كالحرية والياض وغيرها
 كهيئة
 برزخية
 حاصله ان الحرية انما هي الانسان كانه الموضوع له
 هو الذات المتشخصة اعني الهاوية للانسان مع الشخصنة
 جزء المعنى الموضوع له وفهم الحرية هو جزء ولا الجز ولكن كانه الجز
 وهاية الذاتانية والمراد من المعنى
 المقصود الهاوية للانسان
 مع الشخصنة
 شرح
 الجز وجزئية حديق عليه لا لا سبغ
 المقصود غير المعنى الموضوع له
 جزء الجز والشيء جز كالدك
 مستبعد

فقط في المسمى على ما في المتن والخط في المتن والمعرض
في المتن والخط في المتن والخط في المتن والخط في المتن
الخط في المتن والخط في المتن والخط في المتن والخط في المتن
شرح

اللفظ هو الذي يتردد في الذاكرة
واللفظ هو الذي يتردد في الذاكرة
واللفظ هو الذي يتردد في الذاكرة

المقصود حال العلية لانه جزء الجزاء **قال** المفرد ينقسم الى كلي وجزئي **اقول**
ما فرغ من ما يتوقف عليه الاصطلاحات متوجع الآن في مباحث الاصطلاحات
قال المفرد ينقسم الى كلي وجزئي **قال** المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
فانه قلت لم قسم اللفظ المفرد الى كلي وجزئي **قال** لان اللفظ المفرد
صفتان للمعنى اولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض تسعة المذلل
المذلل قلت تقسيم اللفظ المفرد اليها اقرب الى فهم المستدعي وان كان تقسيم
جزائري في تقسيم المعنى اليها وان كان تقسيما حقيقيا وانما قيد اللفظ بالمفرد
لان انقسام اللفظ المركب اليها غير ظاهر فان قلت لم تقدم المصطلح الكلي
على الجزئي والشارح الجزئي على الكلي قلت لان المصطلح نظر الى الكلي جزء
والجزئي كل الجزئ مقدم على الكل وانما قلنا ان الكلي جزء لان الكلي جزء
للجزئي غالبا كالانسان فانه جزء لزيد لان الانسان هو الحيوان الناطق
وزيد الحيوان ناطق مع شخص الجزئي كل نحو الكلي جزء منه على تقدير كونه
مركبا او كونه الكلي انفع منه في العلوم كلها او الى قوله تحت الضبط
والشارح نظر الى المفرد فقدم الجزئي لكونه مفردا وجزئيا او الى المبدأ
اللاتيم لان المباحث الالائية متعلقة بالكل فقدم الجزئي لانه لا يكون
فاصلة بين لزيد الكلي ومبدأ او المبدأ لان ذكره هنا تصور
المفرد لتوضيحه مفهوم الكلي وايضا مفهوم الكلي انما يكون بعد تصوير

المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
المفرد ينقسم الى كلي وجزئي

المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
المفرد ينقسم الى كلي وجزئي

المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
المفرد ينقسم الى كلي وجزئي

مفرد الجزئي

مفرد الجزئي **قال** اي بحيث انه متصورا **اقول** لما كان ظاهر عبارة المص
وهو نفس تصور لعلنا لان في الشرط هو نفس تصور المفرد بغير الشارح
بتقدير قوله اي بحيث انه متصورا لعلنا لان في الشرط هو نفس تصور المفرد بغير الشارح
هو بغيره حيث انه متصورا لعلنا لان في الشرط هو نفس تصور المفرد بغير الشارح
فجزئي كزيد علما **اقول** اعلم ان المراد من منع الاشتراك بين عد مطابقة
الى اصل العقل لكثير ومعنى عدم مطابقة الى اصل العقل لكثير ان يحصل
من عقل كل واحد منها امر متجدد فاننا اذا راينا بكرة او لفظا مع شخص
يحصل من اذهاننا الصورة الانسانية المنقصة بالذات وانما اعني حقيقة
بشرى والاحتفاء ايضا مع شخص يحصل من صورة اخرى غير الصورة الاولى
وقد علمنا ان هذا هو المراد من منع اشتراكه بين عد مطابقة
لانه ان لم يكن علما كان مصداقا لزيدا **قال** وان لم يمنع نفس
تصور مفرد من اشتراكه بين كثيرين **اقول** واعلم ان المراد من منع اشتراكه
مطابقة الى اصل العقل لكثير ومعنى مطابقة الى اصل العقل لكثير ان يحصل
كل واحد منها امر متجدد فاننا اذا راينا بكرة او لفظا مع شخص
في اذهاننا الصورة الانسانية الخوات عن الذوات وانما اعني حقيقة
بغيره ايضا لم يحصل منه اخرى في عقل بل الى اصل الانفا
قال وانما قيد الكلي والجزئي بالتصور الى **اقول** يعني لو قال المص المفرد انما

المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
المفرد ينقسم الى كلي وجزئي

لما كان ظاهر عبارة المص وهو نفس تصور المفرد بغير الشارح
بغيره حيث انه متصورا لعلنا لان في الشرط هو نفس تصور المفرد بغير الشارح

المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
المفرد ينقسم الى كلي وجزئي

المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
المفرد ينقسم الى كلي وجزئي

المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
المفرد ينقسم الى كلي وجزئي

اما ان يمنع مفهوم من حيث الشك او لا يمنع لفهم المقصود من ذلك المصنف
 في الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر وعدم منعه من الاشتراك في نفس الامر
 وعدم اي امتناع الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر وعدم امتناع اشتراك
 بينهما في نفس الامر في يزم انه يكون مفهوم واجب الوجود على كل حال في الجزئي
 وخارجا عن ذلك في مع انه ليس بجزئي بل هو كلي فلا يكون الجزئي مانعا
 ولا حد الكلي معا لكونه مانعا في الاشتراك فلما قيد لا تصور علمه في
 منع مفهوم المقصود المفرد وعدم منعه في العقل من الاشتراك اي منع المفرد
 في العقل من ان يجعله مشترك في الجزئي او لا يمنع في الكلي اي يمنع ذلك
 المفهوم من اي اشتراك او لا يمنع منه واقفا في نفسه فلا يتوهم
 في مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي يعني لولا الكلي لا يمنع تصور مفهوم
 في وقوع كثره توهم ان المقصود عدم مفهوم من الشك في تصور الحد
 في العقل سواء لوحظ معه شي اخر او لا فيلزم موند مفهوم واجب الوجود في
 حد الجزئي اذا لوحظ معه برهان التوحيد فان المقصود احيى ملاحظة
 برهان التوحيد لا يمكن فرض اشتراكه فتأمل **قال** الكلي ينقسم الى قسمين
 ذاتي وعرضي **اقول** لما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد الى الجزئي والكلي
 ابتداء بالحق وبيان قسا ولحكم **قال** الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي
 وعرضي لانه اي الكلي فان يكون دخلا في حقيقة الافراد المستندة لحيته

هو الذي لا يشك في
 حقيقة الاشياء

هو الذي لا يشك في
 حقيقة الاشياء

هو الذي لا يشك في
 حقيقة الاشياء

هو الذي لا يشك في
 حقيقة الاشياء

سواء كانت تلك الافراد شخصية او نوعية او لا يكون دخلا فيها فان كان
 دخلا فهو كاي الذي كالجوان بالنسبة الى الانسان فان الانسان حقيقة
 زيد وعمر وبكر وغيرهما في الافراد الشخصية المستندة تحت الجوان دخلا في
 الانسان لكونه مركبا من الجوان والناطق وكذا الجوان كاي ذات بالنسبة الى النفس
 والبق غيرهما في الافراد النوعية المستندة تحت الجوان ولما راد في الذود
 في قولنا اما ان يكون دخلا عدم الخرج ليدخل نفس الماهية في الكلي الذي هو
 مراد من المتق في الذود الا هذا والا لما صحت تلك تقسيم الكلي الذي الى
 الجنس والنوع والفصل وان لم يكن دخلا اي انه لم يكن الكلي دخلا في حقيقة الافراد
 المستندة تحت كية الشخصية والنوعية بل كان خارجا عنها فهو كلي عرضي كالقاصد
 بالنسبة الى زيد وعمر فانه خارج عن حقيقة الانسان حقيقة الجوان الناطق و
 الضاحك خارج عنهم واما سمي الكلي الاول ذاتيا لان الذات هي الحقيقة و
 الاول داخل في الحقيقة والداخل في الكلي نسب الى ذلك الكلي والثاني عرضي لكونه
 متبوعا لغيره في الحقيقة والضاحك العارض للانسان في مثلنا والمعرض للعرض
 عرضي فان قلت لم اورد الانثيا مثلا للجزئي ولم يورد مما فاده مع ان الجزئي
 المفرد هو الافراد الانسان قلت في ايرادها فاما ان اريد ما اطلق على
 الكلي المذكور فما تقدم وهو المفرد المتبوع للجزئي والحقيقة كذلك يطلق على كل
 انفراد تحت الاسم كالانسان فانه انفراد مندرج تحت الاسم كالجوان وسمي هذا

فان مفهوم من حيث
 لا يوافق لان الانسان مفهوم للجوان الناطق ولا يوافق
 للجوان كاي النسبة اليه لانه موضوع و
 وتقدم

اي ان لم يكن له في الحقيقة
 وجود ان يكون الكلي في الحقيقة
 وجوده هو انسان وان كان دخلا في حقيقة
 حقيقة الانسان وان كان دخلا في حقيقة
 حقيقة الانسان

لان الجوان داخل في حقيقة النفس في الحقيقة
 هو الجوان الشاهل
 هو الجوان الشاهل
 هو الجوان الشاهل
 هو الجوان الشاهل

جنسيا ايضا
 وانما سمي جنسيا ايضا
 لانه كونه جنسيا بالقياس
 الى ما فرقه

نحوه
نحوه
نحوه

وقد علم ان الذي اخصه بالانواع او فصل بآياته
لان التاويل يقتضي صحة التفرع صحة التفرع يقتضي فصله نفس الماهية
في العرض ما ينبغي من قوله بمنع **قال** لا يقال ان الذي هو المنسب **قول**
اعتراض يفتح على من جعل تعلق الماهية ذاتية بان الذي هو المنسب الى الذي
فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والاشياء كانت ذاتية لزوم انساب الشيء
الى نفسه هو ان النسبة يقتضي الغايه بين النسب والنسب اليه والشيء
لا يغاير نفسه اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية
ليست لغوية كما كانت لغوية في تسمية اجزاء الماهية حتى يلزم ذلك انساب
الشيء لنفسه انما هي في هذه التسمية اصطلاحية فلا يلزم لذلك الحذور
وبعضهم اجاب عن هذا الجواب عن تقدير تسليم قوة التسمية لغوية بان
يقال ان الذي كما يطلق على نفس الماهية كذلك يطلق على ما صدق عليه
في الافراد لان في الذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الماهية الى ما صدق
عليه في الافراد كما يمكن نسبة جزئها اي جزء الماهية اليه اي ما صدق على علمه
الافراد ويجوز ان يراد بالآخر منها فكل الماهية الى الاول ومن الماهية الى
الماهية نفسها **قال** علم ان الذي اخصه بالانواع او فصل **قول** عن
نذكر لك ههنا ضابطا في ما هو المراد ههنا وهي ان الشكوك بما هو
الشيء انما يطالب تمام ماهية الشيء وحقيقة فلا يصح ان يجاب عن جواب
او من جوابه

ص
اولا يصح تقسيم الشيء الذي وعرض يكون
التقسيم غير جازم لعدم اخصه كونه
منه الذي لو كان الاقسام شاملا لاراد
ههنا وعرضه في شاملا لماهية والاقسام
وهو الذي والعرض ليس
بشامل
ط
على تقدير ان يكون الذي ما يكون
داخله حقيقة جزئية والعرض
ما يكون خارجا عنهما

الدخول

وهو هذا الذي
نحوه
نحوه
نحوه

الدخول فلان ما ينبغي من قوله علم ان الذي اخصه بالانواع او فصل بآياته
لان التاويل يقتضي صحة التفرع صحة التفرع يقتضي فصله نفس الماهية
في العرض ما ينبغي من قوله بمنع **قال** لا يقال ان الذي هو المنسب **قول**
اعتراض يفتح على من جعل تعلق الماهية ذاتية بان الذي هو المنسب الى الذي
فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والاشياء كانت ذاتية لزوم انساب الشيء
الى نفسه هو ان النسبة يقتضي الغايه بين النسب والنسب اليه والشيء
لا يغاير نفسه اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية
ليست لغوية كما كانت لغوية في تسمية اجزاء الماهية حتى يلزم ذلك انساب
الشيء لنفسه انما هي في هذه التسمية اصطلاحية فلا يلزم لذلك الحذور
وبعضهم اجاب عن هذا الجواب عن تقدير تسليم قوة التسمية لغوية بان
يقال ان الذي كما يطلق على نفس الماهية كذلك يطلق على ما صدق عليه
في الافراد لان في الذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الماهية الى ما صدق
عليه في الافراد كما يمكن نسبة جزئها اي جزء الماهية اليه اي ما صدق على علمه
الافراد ويجوز ان يراد بالآخر منها فكل الماهية الى الاول ومن الماهية الى
الماهية نفسها **قال** علم ان الذي اخصه بالانواع او فصل **قول** عن
نذكر لك ههنا ضابطا في ما هو المراد ههنا وهي ان الشكوك بما هو
الشيء انما يطالب تمام ماهية الشيء وحقيقة فلا يصح ان يجاب عن جواب
او من جوابه

ط
لا نفس الماهية هي النوع عين الذات لان نفس
الماهية هو الحيوان الناطق الذات هو الحيوان
والناطق فيلزم انساب الناطق هو الحيوان الناطق
الى الحيوان الناطق
وهو محال
سرح
ط
ما لا يكون خارجا عن الماهية
لا يوجد الاصطلاح فلا يوجب النسب والمنسوب اليه
والذي على ذلك انما هو فصل لان مقوله جواب هو
او جوابه في معنى ذاته والناطق هو الفصل والقول هو جواب
ما هو الجواب الشرطي
فكأن نفس الماهية هو الحيوان الناطق
منه او ذات الاخر حقيقة وهو الحيوان
الناطق مع كونه من الماهية فيوجد
الغايرة بينهما لان واحدة منهما مطلقة
والاخر مقيدة فيلزم انساب المطلق الى
المقيد وهو جائز
ط
لا حيوان الناطق وهو يكون متبوعا ومنسوب اليه باعتبار
ويوجد الغايرة بينهما لان كونها متبوعا بالنسبة للاخر
ومنسوب اليه بالنسبة جزئية لانفسه الذات اعم من الماهية
وما صدق على الماهية سرح

بما هو خارج عن الماهية ولا بما هو جزئ منكم كما اذا سئل عن زيد بما هو
 كان الجواب ان الانسان لانه تمام حقيقة فلو اجب عنه بما هو غير منه وهو
 الحيوان او الناقص او بما هو خارج عنه وهو فاضل كان مثلا لم يكن الجواب
 صحيحا لان كل واحد منهما ليس تمام ماهية زيد ثم لا يخلو اما ان يكون السؤال
 بما هو سؤالا عن شي واحد او شياء فانه كان عن شي واحد كان السائل
 طالب التمام الماهية المختصة به كما هو وان كان عن شياء كان طالب التمام
 الماهية المشتركة بينها فاذا سئل عن الانسان والفرس بما هو كان الجواب الجواب
 لانه تمام ماهية المشتركة بينهما فلو اجب عنهما بما هو جزئ الحيوان كالجسم
 النامي او الخشبي او بما هو خارج عنه كالشفس لم يقع الجواب لان كل
 واحد منهما ليس تمام الماهية المشتركة بينهما اي بين الانسان والفرس وان
 انقض هذا صحفنا الى اخر فاعلم ان الحق الذي يخص ثلثة اقسام
 جنس نوع وفضل لانه اي الحق الذي ان كان مقولا في جواب ما هو سؤالا
 مشترك المحض الخاصة اي لا لخصوصية ايضا كما ان يكون مقولا في جواب
 السؤال بما هو حال الشك لم يكن مقولا في جواب كل خصوصية ايضا فهو
 جنس فاسمى هذا الحق المقول جنسا كما يكون بالنسبة الى الانسان والفرس
 اي بالنسبة الى افراد المختلفة الحقيقة فانه اذا سئل بما هو عنهما عرهما كالحوان
 جوابا عنهما كما عرفت فان السؤال بما هو عن الشين طلب لتمام الماهية

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

[illegible]

تكون الجواب طبقا للتعليم

المشتركة بينهما وتام الماهية المشتركة بينهما هو الحيوان فقط فيكون
الجواب هو الحيوان فقط وإذا افرد كل واحد منهما في السؤال لم يصح الحيوان ان يقع
جوابا على كل واحد منهما كما مر ان السؤال بما هو فرع فيني واحد طلب تمام الماهية
الخاصة وليس الحيوان كذلك بل هو جزء تمام ماهية كل واحد منهما اي
الانسان والفرس فيكون الجواب السؤال عن الانسان وحده هو الحيوان الناطق
وعن الفرس وحده هو الحيوان الناطق لكونهما تمام ماهية كل واحد منهما فان
فان قلت لم قدم الحق الذي في بيان الحكيم المستعمل على المرض قلت طاعات
الذات متقدمة ما يمرض عليه والمتعلق بالمتقدم اولى بالتقديم من المتعلق
بالمؤخر قدم بيان اقسام الحق لذاتي وتعرف كل قسم منها على بيان اقسام المرض
وتعرف كل قسم منها فان قلت لم تقدم الجنس هنا فاعلم ان الجنس جزء النوع والجزء
مقدم على الكل وتقدم النوع هناك فاعلم ان تقدمه ^{اي تقدمه الكلام} والكثرة كما مر واما تقديم
البوق وتاخيرها هنا فمعلوم بما سبق في صدر الكتاب ^{قال في الاطراف تحت}
^{ينبغي عنه لان معرفة الحق هي معرفة مفهوم المقول على}
اقول لان المقول على كثيرين يقع فيه الا ان الحق يدل على كثيرين اجمالا
وليس المقول على كثيرين يقع فيه يدل عليه تفصيلا فلا يكون فائدة حتى ذلك
الحق وهذا السؤال وجوب السبع بهذا المقام ايرادها والحق ان الحق هنا
جنس يستعمل حكما باسمها وذكر المقول ليعلم ان قوله على كثيرين وما ذكر
على كثيرين فليكون موصوفا لقوله مختلفين والحاصل ان هذا الشريف قد مر

الكتاب في بيان ما لا يخفى على العاقل من هذا

طه الله العالی الذی مخرجنا من الضلالت
من ظلمات الکفر والکفریم بحکمته
الذات

لأن أقسام العرض وتسمى من ممتلكات العرض فكلما يكون العرض
شاهداً والتعاقب شاهداً أو ما أقسام الحكم على الذات وتسمى
من ممتلكات الذات فكلما يكون
الذات شاهداً والتعاقب شاهداً
شرح

لأن التورع قليل فإداه ونجس كثير والقليل قبل الكثير
ولهذا

أَيْ قَالَ الشَّارِحُ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَقُلْ لِقَوْلِهِ عَلَى كَثَرِ
 الدِّمَرِ صَحَّ أَنَّ الْأَلَدَ أَيْ عَصَلَ بِالنَّاسِ لِأَنَّ لِقَوْلِهِ
 عَلَى كَثَرِ الدِّمَرِ وَأَيْ نَزَمَ عَلَى كَثَرِ غِلَظِهِ مَرْصُوفٌ
 لِأَنَّ التَّخْلِيفَ هُنَا تَقْتَضِي مَرْصُوفًا وَنَزَمَ الْقَوْلُ
 فَلَا تَرْصُفُ لِقَوْلِهِ مَرْصُوفٌ وَهُوَ
 عَلَى كَثَرِ دِمَرٍ وَجَبَّ رَدُّهُ
 حَقًّا أَوْ لِيُؤَيِّدَ لِقَوْلَهُ
 عَلَى كَثَرِ الدِّمَرِ زَادَ
 أَفَّا الْقَوْلُ هُوَ الْمَقْبُولُ عَلَى كَثَرِ الدِّمَرِ
 كَثَرِ الدِّمَرِ لَكِنَّهُ غَلَطَ فِي الْمَقْبُولِ عَلَى كَثَرِ الدِّمَرِ

بالمقول على كثرين بالفضل فلا يكون مفهوم
بالمقول على كثرين فلا يفي وما جواب هو ان ذلك
بالفضل والامكن التعريف شامل للكل
لذا لا يقال على كثرين بالفضل فتاتي شرح

في كتابه على السواية وقد كف
عن جوابه عن الله تعالى بل شرح

ط
لأن قصد المصنف يذكر الحكم ليس إلا الخبيثة
وذكر المقول ليس إلا التعلق وذكر على كثيرين
ليس إلا الوصفية وكل واحد منها ليس إلا كذا
لأن كل واحد منها يجب للعنف مضاعف الآخر
نوم

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, showing musical notation and lyrics.

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written in black ink on a light-colored background.

الحمد لله الذي جعلنا من هذه
الليلة

بإضافة الألف

سید کاظم علی خان قاسمی

اليه الى القيد **اللاخير** واما **العرض** فتمام مطلقا فلا يخرج **الابا** القيد
 الاخير فلا يكون منه تخصيص الاختوار بهذا القيد بالتوسع حكما قال وقوله
 في جواب **هو** اخذ **اول** لان بعض الحكماء السابقة اعني الفصل والخاصة
 لا يقال في جواب **هو** بل مقوله في جوابي شيء **هو** اما الفصل في جوابي شيء
هو فهو **هو** ذاته واما الخاصة في جوابي شيء **هو** فخرصة **والمعرض** **اللاخير**
 اعني **التمام** **العرض** لا يقال في جواب اصلا لان في جواب **هو** لا في جوابي شيء **هو** فان
 قلت لم كان الفصل **الخاصة** مقولين في جوابي شيء **هو** ولم يكونان
 مقولين في جواب **هو** قلت لا سيما كانا مميزين لما **افضل** **وخاصة** **لما** كانا
 مقولين في جوابي شيء **هو** ولما لم يكونان ماهية **مختصة** **ولما** ماهية **مشتركة**
 لما كانا **افصلا** **وخاصة** **له** لم يكونا مقولين في جواب **هو** فان قلت **الشيء**
 في **العرض** العلم لا يكون مقولا في جوابي شيء **هو** قلت ان **العرض** العام لما
 لم يكن ماهية ولا مميزا لماهية بل هو عرض علم له لم يكن مقولا في جواب **هو**
 ولا في جوابي شيء **هو** وقوله **ولا** اننا **لن** **الواقع** **للاختوار** في شيء قال
 وان كان **الذاتي** مقولا **اليه** **اقول** **هذه** **الاشارة** **الى** **القسم** **الثاني** **من** **الذي**
هو **مكتوب** **وهو** **ما** **يكون** **مقولا** **في** **جواب** **هو** **يجب** **الشركة** **والخصوصية** **معاً** **و**
يسمى **هذا** **القسم** **من** **الذي** **النوع** **مثاله** **كالاشارة** **بالنبذة** **الى** **افراد** **الخصوصية** **من** **نوع**
وعمر **وبكر** **وغير** **ذلك** **من** **الاختلاف** **لانه** **ان** **اسئل** **في** **هذه** **الافراد** **على** **سبيل** **الاشارة**

مطلقاً سو كانت فائدة ادفع عليه

ط
لان السؤال في معنى الميز فان قيد بقوله
فانه ضمن الميز الذي وان قيد بقوله عرض فمن
الميز الضمني فان اطلق
لاية التام تحضه او شذركه
ضمن الميز المطلق
شرح قاري

لأنه ان السؤل مما هو الفاهية والشوال
بأن شي من الميز والعرض العام لا يكون ماهية
ولا يمكنه ان يكون مقبول
اصلا شرح

بان يقال ما هم كان الجواب لان السائل طلب تمام الماهية المشتركة
بينها والماهية المشتركة بينهما الانسان فالانسان يكون جوابا وهذا اذا افرد
الافراد في قول في الافراد على سبيل الافراد بان يسأل عن زيد فقط كان الجواب
ايضا الانسان لان يسأل عن الافراد على سبيل الافراد طلب الماهية المختصة بكل
واحد منها هو الانسان فقط فحينئذ من هذا ان النوع يكون مقولا في جواب
ما هو مشترك. والخصوية معا فان قيل ان مقولتي النوع في جواب ما هو
جيب الشراكة ومقوليته جيب الخصوية ليست في زمان واحد فكيف يصح قوله معا
فالجواب ان المراد بنبوت هذين الامرين الوصفين اعني كون بحيث يكون
مقولا في جواب ما هو مشترك لخصوية النوع في زمان واحد لان المقولين في زمان واحد
والمراد ان هذين الوصفين
واحد **قال** ويرسم النوع بان كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة **الح** اولا كلام ههنا كما ان كلام ههنا **قلت** لم اخبر العرض
العام باليقيد الاخير مع انه يخرج بالذي يخرج الجنس **قلت** من راد ان يخرج
قسمي مطلقا اعني الخاصة والعرض عام بيقيد واحد وهو اليقيد الاخير
فان قلت لم يقد قوله مختلفين بالعدد اي بالافراد بقوله من الحقيقة قلت
لزم يقيد به لاضل الجنس تعريف النوع لان الجنس يكون مقولا في جواب ما هو مشترك
كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كما يكون في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرع من ذلك
الفرع وان كان مقولته جيب لسؤال السؤال على الحقيقة في المختلفين فيجب

خط يكون الانسان جوابا عن السؤال في الافراد
او يكون مشترك في الافراد على سبيل الافراد

في جواب ما هو مشترك في النوع في زمان واحد لان المقولين في زمان واحد
المراد ان هذين الوصفين
واحد **قال** ويرسم النوع بان كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة **الح** اولا كلام ههنا كما ان كلام ههنا **قلت** لم اخبر العرض
العام باليقيد الاخير مع انه يخرج بالذي يخرج الجنس **قلت** من راد ان يخرج
قسمي مطلقا اعني الخاصة والعرض عام بيقيد واحد وهو اليقيد الاخير
فان قلت لم يقد قوله مختلفين بالعدد اي بالافراد بقوله من الحقيقة قلت
لزم يقيد به لاضل الجنس تعريف النوع لان الجنس يكون مقولا في جواب ما هو مشترك
كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كما يكون في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرع من ذلك
الفرع وان كان مقولته جيب لسؤال السؤال على الحقيقة في المختلفين فيجب

احدهما حقيقة الانسان
والثاني حقيقة الفرس

والفرع الاسود

بان يكون النسبة بينهما بالتساوي
او بان لا يكون بينهما بالتساوي
وهو مطلقا بل هو مشترك
احدهما حقيقة الانسان
والثاني حقيقة الفرس

وان كان الذي في غير مقول
ان مقول المقصود في مقول
مقوله القاعدة ومقوله
القاعدة تكون مقولا على
قاعدة مقولته

يحل المتفقين في حكم الوحدة **قال** هذا شروع في القسم للاخير الذي ولا بد
منها قبل شروع في المقصود في معرفة فاعلموه في ان يسألوا باي شيء
هو على ثلاثة اقسام احدها ان لا يرد على اي شيء هو يقيد وثانيها ان يرد
على قيد وهو في ذاته وثالثها ان يرد على قيد مقول في عرضه فقط فانه كان
لاول كان الجواب يمكنه سواء كان فصلا او تقييدا او خاصة كما
ان في الانسان باي شيء هو في ذاته يقال في جواب انه باي شيء هو في ذاته
لان كل ما يرد على قيد في المقول وان كان الثاني كان الجواب الفصل
لان المقول الذي هو الفصل لا غير كما ان السائل باي شيء هو في ذاته يصح
في الجواب ان يقال انه باي شيء هو في ذاته ان كان الثاني كان الجواب الفصل
والثالث كان الجواب بالخاصة وهذا كما ان السائل عن الانسان باي شيء هو
في عرضه فيكون الجواب بالخاصة كاضطراب الاعرف هذه القاعدة فقول الذي
الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو مشترك يكون مقولا في جواب ما هو مشترك
فان كان في قوله بل مقول في جواب ما هو مشترك في ذاته نوع خاص فشره بقوله ما يميز
الذي عما يشترك في الجنس في هذه التفسير عرف ان كل ماهية لها فصل وجب
ان يكون لها جنس هذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين فيجوز تركيب الماهية
من مرتين متساويتين كان كل منهما فصلا او هذا الاختلاف مبني على امتناع
تركيب الماهية من مرتين متساويتين عند المتقدمين وجواز عند المتأخرين

بلفظ التشبيه باشارة لكل فردين من حقيقة
واحدة كزيد وعمر في حقيقة الانسان وهذا
الفرع من ذلك الفرع حقيقة الانسان في حكم
الوحدة حقيقة لكونه في محله في حكم حقيقة
الوحدة حقيقة لكونه في محله في حكم حقيقة
الوحدة حقيقة لكونه في محله في حكم حقيقة
على المقصودين المختلفين في زمان

الفصل في جواب السؤال في ذاته فيكون الجواب الفصل
لان السائل طلب المميز
الذي هو ليس
الا الفصل

اي وان كان السؤال باي شيء هو يقيد بقوله في ذاته
فليكون الجواب بالخاصة لان السائل يريد الاشارة الى ما يميز
المميز المرعي

شرح اربع سنادات اولي
مقدمين حكمه سي متأخرين

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية

وهذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية

اول

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية

وهذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية

اول

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية
 في قوله لا يخلو عن المعنوية

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

والمحج

349

وَجَرَحَ تَصْدِيقِي وَالْفَرْقَةُ الْمُنْقَطِعَةُ الْجَرَحُ لَا فَالْتِ الْجَرَحَاتِ
التَّصَوُّحُ أَنَا هُوَ بِالْقَوْلِ الشَّارِحُ وَيُسَمَّى بِالشَّرْطِ أَيْضًا أَمَا التَّصَدِيقُ بِالْقَوْلِ
فَلَا تَقُولُ هُوَ الرَّبُّ وَالْمَعْرِفُ رَبُّ كُلِّ عِنْدَ قَوْمٍ وَغَالِبًا عِنْدَ الْآخَرِينَ
وَالْتَّصَدِيقُ هُوَ الْأَوَّلُ وَأَمَّا بِالْمُتَّارِ فَهُوَ وَدَائِصُهُ أَيْضًا مَقْرُونًا لِأَيَّامٍ وَحَقَائِقِهَا
وَالْتَّصَدِيقُ الْجَرَحُ التَّصَدِيقُ أَنَا هُوَ بِالْحُجَّةِ وَتَقَفُّ عَلَيْهِ مَفْصِلَةٌ قَطْرُ الْمُنْقَطِعِ
أَمَّا بِالْقَوْلِ الْفَارِجِ أَوْ بِالْحُجَّةِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَبْدِئٌ يَتَوَقَّفُ هُوَ عَلَيْهِ الْمَبْدِئُ
الْقَوْلُ الْفَارِجُ الْكَيْفِيَّةُ بِمَعْنَى الْحُجَّةِ الْقَضَائِيَّةِ وَالْحُكْمُ هَذَا عَرَفْتُ
وَمِنْ تَقْدِيمِ بَابِ الْكَيْفِيَّةِ بِبَابِ الشَّارِحِ وَأَمَّا وَجْهٌ تَقْدِيمُ الْقَوْلِ الْفَارِجِ عَلَى الْحُجَّةِ
فَلَا تَقُولُ تَقْصِيرُ مَحْضِي أَيْ لَا يَقْبَلُ مَعَهُ الْحُكْمُ وَالْحُجَّةُ تَقْصِيرُ مَعَهُ الْحُكْمُ وَ
التَّصَوُّرُ الْمَحْضِي مُقَدَّمٌ عَلَى التَّصَوُّرِ الَّذِي يَقْبَلُ مَعَهُ الْحُكْمُ طَبْعًا فَتَقَدَّمُ وَضْعًا لِيُتَوَقَّفَ
الْوَضْعُ عَلَى طَبْعِ **قَالَ** يَخِجُ الرَّسْمُ إِلَى الْخُرْ **أَقُولُ** لَأَنَّ الرَّسْمَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَاهِيَةٍ كَيْفِيَّةٍ
وَحَقِيقَةٍ وَجَوْهَرٍ وَذَاتِهِ وَهِيَ مَا بِهِ كَثُرَ فَهُوَ كَالْجَوَانِ الْمُنَاطِقِ بِالْثَبَتِ
إِلَى الْأَنْشَاءِ بِمَعْنَى كَثُرَ عَنْ مَجْمَعِ مَعْلَمَاتِهِ **قَالَ** قُلْنَا لَأَنْ لَمْ نَلْزِمِ كِتْلَ **أَقُولُ**
لِخَدِّ قَوْلِ دَلَّ عَلَى مَاهِيَةِ الشَّيْءِ خَدِّ الْحَدِّ أَيْضًا وَدَلَّ عَلَى مَاهِيَةِ كَثُرَ فِيهِ
نَظَرُ لَكَ حَدِّ الْحَدِّ نَفْسُ الْحَدِّ بِلِ فَرْقَةٍ أَفْرَادٍ فَكَذَلِكَ وَجُودُ الْوَجُودِ لَيْسَ نَفْسُ
الْوَجُودِ بِلِ أَفْرَادٍ الْحَدِّ فَالْأَوَّلُ لَا يَجِبُ كَذَلِكَ بِلِ إِنَّمَا بَابُ التَّسْلِيلِ
غَيْرُ لَزِمٍ لَأَنَّ مَعْرِفَ الْفَرْقَةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا يَحْتَاجُ لِمَعْرِفِ الْخُرْ أَمَّا بِالْبَدِيهِ

ومقاصد القول الشارح والمباري مقلم على المقاصد
ولذا قد سماه صاحب
الخطبات بحسب
سروري

والجزم

ان وکل فاعلک انشاء و لا ینمکی

في قوله لما فرغ من القول شارح اشار الى المطلب الذي في تصور
 القول شارح ومقتضى التصريح تصديقا للجهة والمادة في القضايا تعريف
 الجهة ما فوق قضية تناول الشرف للجهة المركبة في القضية وكذا كل من يستعمل
 في الشرفية في هذه الفن **قال** كما في القضية الملقولة الى **اول** يعني القضية بطلق
 تارة على الملقولة كزيد قائم وتارة على المعقولة وهو الذي يكون عليه زيد
 قائما اما بالانفكاك للفظي بان يكون القضية موضوعة لها او بالحقيقة و
 المجاز بان تكون هي موضوعة لاحد هاد في الآخر فاطلاقها على الموضوع حقيقة
 وعلى الآخر لملافة بيزها مجاز والثاني الى ان المعبر هو القضية المعقولة
 واما الملقولة قائما اعتبرت لدلالة التماس على المعقولة فتسمية بالقضية
 تسمية للدلالة باسم الملقول فكذا ذلك لفظا كقول بطلق على الملقول والمعقولة
 فالقول للمعقولة القضية الملقولة والقول للمعقولة القضية المعقولة فان
 قلت زيادة لفظ في قوله كما في القضية الملقولة وفي ذلك كما في القضية المعقولة
 لا يخرج عن تسامح لانه يلزم منه ان يكون كشيء ظرفا لنفس قلت الملقول هو الملقول
 الكلي وهو اللفظ المركب المفهوم معقلى المركب وظرف كل واحد من افرادهما
 فلا يلزم ان يكون كشيء ظرفا لنفس **قال** تناول الاول والثامة **اه اول**
 سؤ كانت الاول والثامة اخباريا كزيد قائم وقام زيد وانثائية
 كاضرب يضرب سؤ كانت لا فعال الناقصة اضافية كضرب كضرب

بوجه ان القضية الملقولة هي القضية المعقولة
 ان القضية الملقولة هي القضية المعقولة
 ان القضية الملقولة هي القضية المعقولة

ان القضية الملقولة هي القضية المعقولة
 ان القضية الملقولة هي القضية المعقولة
 ان القضية الملقولة هي القضية المعقولة

طلبية كانت او غيرها والمركبة الانشائية
 كالامور والاشياء والاعمال
 المطلقة كالقسم والدم
 الملح والدم
 وصف

او تقييدية

والجبر

او تقييدية كالجبر والاضاهل والمرد في القول كتمام ما يفيد المخاطب
 فائدة بفتح المسكوت عليها ومنه تغير كتمام عكس **قال** فصل يحترز به عن
 الاول والثامة **اول** اذا التصديق والتكذيب جريان في الجزر والاشياء
 والقول الناقص لان صدق القول مطابقة الحكم للواقع وكذا عدم مطابقة
 والحكم واقع في نفس الامر في الانشائيات والتقييدية **قال** وفيه نظر **اه**
 وجه نظرات بعض الحكماء وهو قولنا زيد ابوه قائم وزيد قائم حضاره
 زيد ليس بقائم والجواب اننا نطبق بقولنا زيد ابوه قائم وزيد قائم حضاره
 الحكماء فلا يكون تعريفها جامعاً معاً ودخل في تعريف شرطية فلا يكون هو
 مانعاً وقد وجب ان يكون الحد جامعاً ومانعاً هذا خلف واجبة بان
 المراد بالمفردة تعريف كحلية اعم مما ان يكون بالفعل كزيد قائم او بالقوت
 وهو الذي يكون في وضع كقدر موضع الاطراف في القضايا المذكورة وان
 لم يكن مفردات بل بالفعل فعل الا ان يمكن ان يمتنع بها بالفاظ مفردة واقولها
 ان هذا في كذا او موضوع محمول الى غير ذلك بخلاف شرطية فانه لا يمكن ان
 يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال في اي في شرطية هذه القضية تلك
 القضية بل يقال ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية في منفصلة واما
 ان يتحقق هذه القضية ويتحقق تلك القضية في المنفصلة وهي ليست بالفاظ
 مفردة وفيه نظر لانه يمكن التمييز في شرطية بمفردتين **اقول** ان يقال

فان قلت وتعرف من حيث ان الفصل
 في الفن فكيف يطلق على هذا الفصل
 والمضاف من الفصل
 انما هو الفصل
 سردي

فان قلت وتعرف من حيث ان الفصل
 في الفن فكيف يطلق على هذا الفصل
 والمضاف من الفصل
 انما هو الفصل
 سردي

ويكون انما هو الفصل
 في الفن فكيف يطلق على هذا الفصل
 والمضاف من الفصل
 انما هو الفصل
 سردي

هذا ملزوم لذلك المتصلة وذلك معاندة لمنفصلة فكل شرطية تعريف
الحليلة بما على الجواب المذكور **قال** كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **اول**
فانه حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود على تقدير صدق قضية اخرى
وهي الشمس طالعة فان قلت ان طرف شرطية ليس بقضيتين لان اداة الشرطية هي
في ان يكونا قضيتين قلت هما وان لم يكونا قضيتين بما لفعل لكانما قضيتا بالقوة
القريبة من الفعل **قال** كقولنا ليس كانت الشمس طالعة فالليل موجود **اول** فانه
قد حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي الليل موجود على تقدير صدق قضية
اخرى وهي الشمس طالعة **قال** كقولنا انما يكون العمد زجا او فردا **اول** فانه
حكم فيها بان يكون العمد زجا نيا كونه فردا **قال** ليس ان يكون الانسان اسوا او كاتبا
اول فانا حكم في هذه القضية بصدق ان يكون الانسان اسوا او بين كونه كاتبا
فانه يجوز ان يكون اسوا او كاتبا معا وتسمية بمجهول بالشرطية ظاهرة
لاستعمالها على الشرط واما تسمية المنفصلة بما قلنا استعملت المتصلة في
الطرفين في حيث انهما مرتبطتان بقضية فيكون معنى شرطية في المتصلة حقيقة
وفي المنفصلة مجاز **قال** الجزء الاول **اول** لما قسم القضية الى الجزئية والشرطية
شرع الادب في تحليلها واعاقدتها بحكمة على ما علمت من ان اقل اجزاء بالنسبة
الى الشرطية وما هو اقل لجزء اوله بالتقديم وقد عرفت ان للقضية طرفين احدهما
المحكوم عليه والاخر المحكوم به ويشي المحكوم عليه القضية الجزئية مضرعا لانه

انما وضع

هذا ملزوم لذلك المتصلة وذلك معاندة لمنفصلة فكل شرطية تعريف
الحليلة بما على الجواب المذكور **قال** كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **اول**
فانه حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود على تقدير صدق قضية اخرى
وهي الشمس طالعة فان قلت ان طرف شرطية ليس بقضيتين لان اداة الشرطية هي
في ان يكونا قضيتين قلت هما وان لم يكونا قضيتين بما لفعل لكانما قضيتا بالقوة
القريبة من الفعل **قال** كقولنا ليس كانت الشمس طالعة فالليل موجود **اول** فانه
قد حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي الليل موجود على تقدير صدق قضية
اخرى وهي الشمس طالعة **قال** كقولنا انما يكون العمد زجا او فردا **اول** فانه
حكم فيها بان يكون العمد زجا نيا كونه فردا **قال** ليس ان يكون الانسان اسوا او كاتبا
اول فانا حكم في هذه القضية بصدق ان يكون الانسان اسوا او بين كونه كاتبا
فانه يجوز ان يكون اسوا او كاتبا معا وتسمية بمجهول بالشرطية ظاهرة
لاستعمالها على الشرط واما تسمية المنفصلة بما قلنا استعملت المتصلة في
الطرفين في حيث انهما مرتبطتان بقضية فيكون معنى شرطية في المتصلة حقيقة
وفي المنفصلة مجاز **قال** الجزء الاول **اول** لما قسم القضية الى الجزئية والشرطية
شرع الادب في تحليلها واعاقدتها بحكمة على ما علمت من ان اقل اجزاء بالنسبة
الى الشرطية وما هو اقل لجزء اوله بالتقديم وقد عرفت ان للقضية طرفين احدهما
المحكوم عليه والاخر المحكوم به ويشي المحكوم عليه القضية الجزئية مضرعا لانه

انما وضع لان يحكم عليه شيء اياها با وسلبا وهو محكوم به ومحكوم به فيها
اي حكمية يسمى محولا لانه انما وضع لا يحل على شيء وهو الموضوع واعلم ان
المراد من الموضوع الافراد ومن محمول المفهوم حتى لا قبل الانشاج وان كان المقصود
من الانشاج افراد المتكوه من زيد وعمر وغيرهما ومن محمول مفرد وهو جسم ناعم
حسا متحرك بالارادة والحملة جزء وهو النسبة التي ترتبط بسببها بالموضوع وتسمى
نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الاخير وهو النسبة الحكمية ولا بد منه لانه يريد ان
يبين ان الحكم لا يستدركه في تقسيم القضية الجزئية والشرطية والمذكور في الحكم ليس
الا انما في فان قلت لم يذكر هذا الجزء الاخير فقل قلت لانه ذلك الجزء
يخفى كثيرا فقد سلك المصنف هذا هو الكثر ذكر **قال** تنقسم القضية ثانيا الى جزئية
وسالبة **اول** هذا تقسيم ثالث للقضية لانها انقسمت اولا الى الجزئية والشرطية وثانيا
الى الموجبة والسالبة لانه الجزئية قسم من القضية وهي الجزئية تنقسم اولا باعتبار
النسبة الحكمية الى الموجبة والسالبة وتقسيم الاولى الى قسمين ثانيا الى المقبول فيكون
الانقسام الى موجبة والسالبة انقساما ثانيا للقضية فان قلت فلهذا يلزم ان يكون
القسم الثاني للقضية انقساما شرطية من قبل المتصلة ومنفصلة وان يكون
انقسام حكمية الى الموجبة والسالبة لانه لما قلنا هذا هو الظاهر لكن الشارح لما نظر
الى امكان الدراج كشرطية في هذا التقسيم لانه يمكن ان يقال القضية اما موجبة او سالبة
لانها كان الحكم في القضية بالايقاع فايها وان كان بالانتزاع فليس في

صواعق

هذا ملزوم لذلك المتصلة وذلك معاندة لمنفصلة فكل شرطية تعريف
الحليلة بما على الجواب المذكور **قال** كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **اول**
فانه حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود على تقدير صدق قضية اخرى
وهي الشمس طالعة فان قلت ان طرف شرطية ليس بقضيتين لان اداة الشرطية هي
في ان يكونا قضيتين قلت هما وان لم يكونا قضيتين بما لفعل لكانما قضيتا بالقوة
القريبة من الفعل **قال** كقولنا ليس كانت الشمس طالعة فالليل موجود **اول** فانه
قد حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي الليل موجود على تقدير صدق قضية
اخرى وهي الشمس طالعة **قال** كقولنا انما يكون العمد زجا او فردا **اول** فانه
حكم فيها بان يكون العمد زجا نيا كونه فردا **قال** ليس ان يكون الانسان اسوا او كاتبا
اول فانا حكم في هذه القضية بصدق ان يكون الانسان اسوا او بين كونه كاتبا
فانه يجوز ان يكون اسوا او كاتبا معا وتسمية بمجهول بالشرطية ظاهرة
لاستعمالها على الشرط واما تسمية المنفصلة بما قلنا استعملت المتصلة في
الطرفين في حيث انهما مرتبطتان بقضية فيكون معنى شرطية في المتصلة حقيقة
وفي المنفصلة مجاز **قال** الجزء الاول **اول** لما قسم القضية الى الجزئية والشرطية
شرع الادب في تحليلها واعاقدتها بحكمة على ما علمت من ان اقل اجزاء بالنسبة
الى الشرطية وما هو اقل لجزء اوله بالتقديم وقد عرفت ان للقضية طرفين احدهما
المحكوم عليه والاخر المحكوم به ويشي المحكوم عليه القضية الجزئية مضرعا لانه

هذا ملزوم لذلك المتصلة وذلك معاندة لمنفصلة فكل شرطية تعريف
الحليلة بما على الجواب المذكور **قال** كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **اول**
فانه حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي النهار موجود على تقدير صدق قضية اخرى
وهي الشمس طالعة فان قلت ان طرف شرطية ليس بقضيتين لان اداة الشرطية هي
في ان يكونا قضيتين قلت هما وان لم يكونا قضيتين بما لفعل لكانما قضيتا بالقوة
القريبة من الفعل **قال** كقولنا ليس كانت الشمس طالعة فالليل موجود **اول** فانه
قد حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي الليل موجود على تقدير صدق قضية
اخرى وهي الشمس طالعة **قال** كقولنا انما يكون العمد زجا او فردا **اول** فانه
حكم فيها بان يكون العمد زجا نيا كونه فردا **قال** ليس ان يكون الانسان اسوا او كاتبا
اول فانا حكم في هذه القضية بصدق ان يكون الانسان اسوا او بين كونه كاتبا
فانه يجوز ان يكون اسوا او كاتبا معا وتسمية بمجهول بالشرطية ظاهرة
لاستعمالها على الشرط واما تسمية المنفصلة بما قلنا استعملت المتصلة في
الطرفين في حيث انهما مرتبطتان بقضية فيكون معنى شرطية في المتصلة حقيقة
وفي المنفصلة مجاز **قال** الجزء الاول **اول** لما قسم القضية الى الجزئية والشرطية
شرع الادب في تحليلها واعاقدتها بحكمة على ما علمت من ان اقل اجزاء بالنسبة
الى الشرطية وما هو اقل لجزء اوله بالتقديم وقد عرفت ان للقضية طرفين احدهما
المحكوم عليه والاخر المحكوم به ويشي المحكوم عليه القضية الجزئية مضرعا لانه

علم ان كان اللفظ المحملي في ذلك التقسيم وهو انقسام شريطة الى المتصلة ومنفصلة
 مع ان المصطلح في القضية في القضية الثانية هي انقسام القضية الى الموجبة والسالبة
 دون الاول وهي انقسام الى المتصلة والمنفصلة جعل لانقسام القضية الى الاجاب
 وتلك قضية ثانية للقضية دون الانقسام الى المتصلة والمنفصلة **قال** وان كانت
 حكما **اقول** نعم بعض التقسيم ان القضايا الكاذبة كقولنا النساء اكلوا
 لا يشيخ النساء اكلوا خارجة عن دليل وجعل المحصور وان يكون الى مكلف باربع
 عنده من جهات ظاهرة له انما هي في هذا العلم نعم يخرج اذا زيدا في الدليل فيلحق
 فيقال ان تلك القضية ان كانت حكما يقال ان الموضوع محمول كذا او كذا
قال وكل واحد **اقول** هذا التقسيم للقضية المحملة باعتبار الموضوع وبيان الخصا
 باعتبار في تلك اقسام خصوصية وحصرية ومالية وذلك لان كان الموضوع
 في القضية المحملة المتبادرة في العلوم خصا مينا جزئيا حقيقيا والقضية خصوصية
 وشخصية ووجه تسميته والمثال كلاهما ظاهر انه في القضية وان لم يكن موضحا للمحملة فخصا
 بالكونية كلياً غير معين فان بين اثنين في موضوع اي فان بين الحكم بالاجاب
 وتلك على كل افراد او على بعضها والقضية خصوصية ومتوزعة ايضا وجه تسميته فلهذا وان
 يبين في ماله كما سيجي **قال** وتكون في كميته الموجبة **اقول** سورة الموجبة الكلية كل واحد
 ومزوجة فاطية وكافة والالف واللام في مقابلة الاستفراق عن الانسان في خصوصية
 الا الذين وتركت السالبة كميته لا شيء ولا واحد من الناس بحج وكون الوجبة الجزئية بعض

في قوله ان كان اللفظ المحملي في ذلك التقسيم وهو انقسام شريطة الى المتصلة ومنفصلة مع ان المصطلح في القضية في القضية الثانية هي انقسام القضية الى الموجبة والسالبة دون الاول وهي انقسام الى المتصلة والمنفصلة جعل لانقسام القضية الى الاجاب وتلك قضية ثانية للقضية دون الانقسام الى المتصلة والمنفصلة قال وان كانت حكما اقول نعم بعض التقسيم ان القضايا الكاذبة كقولنا النساء اكلوا لا يشيخ النساء اكلوا خارجة عن دليل وجعل المحصور وان يكون الى مكلف باربع عنده من جهات ظاهرة له انما هي في هذا العلم نعم يخرج اذا زيدا في الدليل فيلحق فيقال ان تلك القضية ان كانت حكما يقال ان الموضوع محمول كذا او كذا قال وكل واحد اقول هذا التقسيم للقضية المحملة باعتبار الموضوع وبيان الخصا باعتبار في تلك اقسام خصوصية وحصرية ومالية وذلك لان كان الموضوع في القضية المحملة المتبادرة في العلوم خصا مينا جزئيا حقيقيا والقضية خصوصية وشخصية ووجه تسميته والمثال كلاهما ظاهر انه في القضية وان لم يكن موضحا للمحملة فخصا بالكونية كلياً غير معين فان بين اثنين في موضوع اي فان بين الحكم بالاجاب وتلك على كل افراد او على بعضها والقضية خصوصية ومتوزعة ايضا وجه تسميته فلهذا وان يبين في ماله كما سيجي قال وتكون في كميته الموجبة اقول سورة الموجبة الكلية كل واحد ومزوجة فاطية وكافة والالف واللام في مقابلة الاستفراق عن الانسان في خصوصية الا الذين وتركت السالبة كميته لا شيء ولا واحد من الناس بحج وكون الوجبة الجزئية بعض

خوط

نحو واحد من النساء كاتب دستور السالبة الجزئية ليس بعض بعض ليس وليس كل
 نحو بعض النساء اكلوا وليس كل مخلوق حصل الى المشوق **قال** وان لم يكن كذلك
اقول وان لم يكن الموضوع في القضية المحملة شخصيا بل كل غير معين ولم يكن
 الحكم في كل الافراد وعلى بعض الافراد ليس كميته الافراد والقضية ليست هي ماله
 لتوابعها عند الافراد **قال** لا يقال **اقول** يحصل الاعتراض في القضية المحملة
 الربعة اقسام لان الحكم في القضية المحملة اما على طبيعة الموضوع نحو الانسان ونحو الحيوان
 جنس الناطق فضل والاضاحك فاحقة والماشي عرضة فان الحكم في هذه القضية
 على طبيعة الموضوع لا على افراد فان كان على الطبيعة فالقضية طبيعة وان كان على
 الافراد فاما على افراد معينين او لا فالاول خصوصية والثاني اعم ان يكون بين كميته الافراد
 او لا فالاول خصوصية والثاني اعم ان يكون بين كميته الافراد
 الجواب ان الكلام في القضايا المتبادرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست متبادرة في العلوم
 لان الحكم في القضايا المتبادرة في العلوم حكم على الافراد والحكم في القضية الطبيعية والقضية الطبيعية
 في الافراد يخرج عن التقسيم بل بالانحصار هذا كله في المحل اما في الاشياء فيقول
 القضية الشريطة سواء كانت متصلة او منفصلة فاما يكون كميته ان كان الثاني لازما
 للقضية فاما في المتصلة الترتيبية او معاندا له جزئيا في المتصلة الصادقية فيرى
 الازمان وجميع الاوضاع اي المحل المحتمل الاحتمال مع المقدم نحو كما كان زيد
 انسانا غير حيوانا والمعنى ان لزم الحيوانية للانسان ثابتة في جميع الازمان وان كان ذلك

الماد من العلوم هي الكلية والجزئية والموضوع
 والحمل والخصي والكبرى وليس
 في القضية الطبيعية
 هذه المذاهبات

متعلق بلان ومعانده

بذلك المسمى بالواحد فإنه لا يتصور فيه الكسرة فلا يكون ذلك الحقيقة منفصلة
 حقيقة قلت الواحد ليس بعدد لأن العدد ما يكون نصف مجموع كتيبة أي طرفية كاللوح
 فإنه له كتيبتان أحدهما ثلثه والآخر خمسة فمجموع كتيبتين ثمانية والأربعة نصف
 ثمانية فلا يكون الواحد عددا لعدم طرفية فإن قلت ما تقول في أحد عشر وثلث عشر
 وسبعة عشر تسعة عشر وعبر ذلك في العدد التي لا يتصور فيها الكسرة قلت هذا محال
 في العدد كما قلنا لأن ثلثي العدد لا يسلي كسرة اليه وعدم بلوغ اليه إتماما بأن لا يكون كسورا
 أصلا وإتماما بأن يكون له كسرة لا يسلي اليه وفي هذا عرفنا أن المراد بالزيادة والتقصا
 والمساواة معاير الأضلاع لا معاير البعد وحيث يستعمل في عدد كتيبة أربعة
 إلى أربعة في المساواة وكتيبة اليه الزيادة والتقصا كما قلنا في الخارج
 التي بزيادة قوله بعد ذلك بل الحق أن القول بالحقيقة يتوكل على عملية ومنفصلة
 كقولنا العدد إما أن يكون مساويا لذلك العدد وهو متساو وجوابا ليس المقام
 أن يرد **قال** وأصله العدد إتماما ما وولد ذلك العدد **قول** أي وصل هذا
 القول المركبة عملية ومنفصلة العدد إتماما ما وولد ذلك ما وولد ذلك أي مركبة عملية
 لكن إن لم يكن العدد مساويا له أي ذلك العدد كان زائدا عليه ونقصا عليه فلما
 كانت هذه المنفصلة أعني قولنا أو زائدا عليه أو ناقصا عليه قوت تلك الحقيقة وهي
 قولنا أو غير مساو لا يثبت تلك المنفصلة مقامها أي مقام هذه الحقيقة فيقول أنهما
 أي كتيبة المركبة في عملية ومنفصلة مركبة عن أجزاء ثلثة هذا مراد الكلام لكن لا يرد

هذا المسمى بالواحد فإنه لا يتصور فيه الكسرة فلا يكون ذلك الحقيقة منفصلة حقيقة قلت الواحد ليس بعدد لأن العدد ما يكون نصف مجموع كتيبة أي طرفية كاللوح فإنه له كتيبتان أحدهما ثلثه والآخر خمسة فمجموع كتيبتين ثمانية والأربعة نصف ثمانية فلا يكون الواحد عددا لعدم طرفية فإن قلت ما تقول في أحد عشر وثلث عشر وسبعة عشر تسعة عشر وعبر ذلك في العدد التي لا يتصور فيها الكسرة قلت هذا محال في العدد كما قلنا لأن ثلثي العدد لا يسلي كسرة اليه وعدم بلوغ اليه إتماما بأن لا يكون كسورا أصلا وإتماما بأن يكون له كسرة لا يسلي اليه وفي هذا عرفنا أن المراد بالزيادة والتقصا والمساواة معاير الأضلاع لا معاير البعد وحيث يستعمل في عدد كتيبة أربعة إلى أربعة في المساواة وكتيبة اليه الزيادة والتقصا كما قلنا في الخارج التي بزيادة قوله بعد ذلك بل الحق أن القول بالحقيقة يتوكل على عملية ومنفصلة كقولنا العدد إما أن يكون مساويا لذلك العدد وهو متساو وجوابا ليس المقام أن يرد **قال** وأصله العدد إتماما ما وولد ذلك العدد **قول** أي وصل هذا القول المركبة عملية ومنفصلة العدد إتماما ما وولد ذلك ما وولد ذلك أي مركبة عملية لكن إن لم يكن العدد مساويا له أي ذلك العدد كان زائدا عليه ونقصا عليه فلما كانت هذه المنفصلة أعني قولنا أو زائدا عليه أو ناقصا عليه قوت تلك الحقيقة وهي قولنا أو غير مساو لا يثبت تلك المنفصلة مقامها أي مقام هذه الحقيقة فيقول أنهما أي كتيبة المركبة في عملية ومنفصلة مركبة عن أجزاء ثلثة هذا مراد الكلام لكن لا يرد

كلام لا يقتضي ذلك بل يقتضي أن يقال فإن كانت هذه الحقيقة في قوة تلك المنفصلة
 أثبتت المنفصلة مقامها **قال** وكذا مانعة الخارج مانعة الجمع **قول** فيه نظر
 لأنه لا فرق بينهما في جزاء تركيب كل واحد منهما في الكل من جزئين لا أنهما يقال في
 في مانعة الجمع إتماما أن يكون هذا كتيبة لجزء واحد أو كتيبة لجزئين لا يقال في مانعة الخلو
 إتماما أن يكون هذا كتيبة لجزء واحد أو لجزئين لا مانع في مانعة الجمع لأن عين
 أحد أجزاء مانعة الجمع يستلزم نقص الآخر لا امتناع الجمع بينهما ونقص أحدهما
 لا يستلزم عين الآخر لوجود الخلو بينهما حتى يلزم اجتماعهما مثلا في المثال المذكور
 أن كون هذا كتيبة لجزء يستلزم كونه لاجتماع الامتناع الجمع بين الجزئين وكذا كونه
 لاجتماع يستلزم كونه حيوانا لجزء الخلو بين الجزئين والحيوان حتى يلزم أن يكون
 هذا كتيبة لجزء واحد أو حيوانا وقد كان بينهما مانع الجمع كذلك لا مانع في مانعة الخلو
 لأن نقص أحدهما مانعة الخلو يستلزم عين الآخر لا امتناع الخلو بينهما وعين
 أحدهما لا يستلزم نقص الآخر لجزء الجمع بينهما حتى يلزم دخول الجزئين مثلا
 في المثال المذكور أن انتفاء كون هذا كتيبة لاجتماع الامتناع
 الخلو بينهما وكونه لاجتماع يستلزم انتفاء كونه لاجتماع الخلو بينهما حتى يلزم
 انتفاء ذلك لاجتماع الخلو وقد كان يكون بينهما مانع الخلو هذا **قال** وهو
 اختلاف الحقيقة **قول** هذا شرع في أحكام القضايا ولو أوجها بمقتضى غير
 عن تعريف الحقيقة وأقسامها وأما الخلق عن التعريف وتقسيمه لأن التعريف

كلاما لا مانع في مانعة الجمع في أن يتوكل على ثلثة
 بغير ذلك لا مانع في مانعة
 الخلو في أن يتوكل على ثلثة
 اجزاء شرع

لبقاء مفرق كقضية لبقاء افراده والحكم على اذني بعد بقاء
 مفرقة وافرايه اولى وهو يكتسب اختلافه كقضية بالاجابة وكسلب
 بحيث يقتضيه ذلك الاختلاف لانه اي لا يربطه ان يكون احد كقضية صادقة
 ولاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب بالفعل وبالقوة زيد ليس كاتب بالفعل وبالقوة
 فان هاتين كقتضيتين اختلما بالاجابة وكسلب بحيث يقتضي لانه ان يكون احدهما
 صادقة والاخرى كاذبة في نفس الامر على حسب الواقع **قال** قوله لاختلاف جنس **قوله**
 الاختلاف المذكور في تعريفنا قصص بعيدتنا والاختلاف الواقع
 بين كقتضيتين وبين المفردين كالتما على في الارض سفي والمرف وكسلب
 وبين المفرد وقضية كمر زيد قائم وقوله قضيتين يخرج الاختلاف الواقع
 بين قضيتين كاختلاف مفردين واختلاف مفرد وقضية لكن هذا القيد
 مع قيد لا في جنس وتلخصنا اول اختلاف قضيتين بالاجابة وكسلب كما مر
 مثال التناقض بالحيلة وكشوطية كقولنا زيد كاتب كاذب ان زيد ابا عمر
 فكان عمر ابيه وبالمتصلة والمتفصلة كقولنا ان كانت كشمس طالعة فالشهران
 موجود وكعدد اما زوج واما فرد وبالمتصورة والمعملة كقولنا كل انسان حيوان
 والانسان حيوان بالكلية والجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان
 وبالعدول وكشخص كقولنا زيد لاجب وزيد ليس لاجب والمراد في العدم كونه حرف
 السلب جز من المحول كالمثال الاول اوم للوضع او معهما موم للشخص بالابوة حرف

السلب جز من كالمثال الثاني فني قولنا زيد لاجب لاجب ثابتة
 لزيد ومعنى قولنا زيد ليس لاجب لاجب متصلة عند فيكون الاول وجبة
 والثاني سلب لان المراد من مثال الاول في السلب ربط كسلب وربط كسلب لاجب
 ومم كسلب تربط وكسلب كسلب قوله بالسلب والاجابة اخبر ما عدل الاختلاف
 بالاجابة وكسلب المذكور ونحوها وهذا مع كقيد من الاولين جنس تربط
 وايضا يتناول الاختلاف الواقع بين كقتضيتين سو كان ذلك الاختلاف يقتضي
 صدقا احدهما وكذبا لاخر او لم يقتض كقولنا زيد حسن زيد ليس بحسن فانهما
 مرتباهما وربما يكذبانه وكقولنا زيد ساكن زيد ليس بمسكن وقوله بحيث
 يقتضي خرج لاختلاف النبر المقضي وهذا مفيد مع كقيد كسلب كسلب جنس
 فربما يتولد لاختلاف في ^{المفرد} كان لانه وصورة او لم يكن كذلك بل برابطة او
 او بخصوص مادة وقوله لانه فخرج الاختلاف المقضي بالمتصورة او بخصوص مادة
 اما الوسطة فكما مر في اجابة بل في السلب ما يبا ويحتمل كقولنا زيد ليس لاجب
 فان الاختلاف بينهما يقتضي لانه صدقا احدهما وكذبا لاخر بل انما يقتضي
 ذلك اما لانه قولنا زيد ليس لاجب في قوة قولنا زيد ليس لاجب واما لان قولنا زيد
 انسان في قوة قولنا زيد ناطق ^{اصدق احدهما وكذبا لاخر} واما لخصر المادة فكما قولنا كل فرس حيوان ولايشي
 من الفرس حيوان وقولنا بعض الناس حيوان وبعض الناس ليس حيوان فان اختلافهما
 بالاجابة والسلب يقتضي صدقا احدهما وكذبا لاخر لانه ولاصورة هو في كونهما

اختلاف

كتيبتين أو جزئيتين مختلفتين بل مخصوصا للمادة والآية كان ذلك الاقتضا
 بصورة لا بخصوص المادة لئلا يكون ذلك الاقتضا في كل كتيبتين اجزئيتين
 وليست كذلك فان قولنا كل حيوة انسان ولايشي في الحيوة بانسانا كتيبتين مختلفتين بالاجزاء
 والتلبع ان اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخر بل هما كتيبتان
 كذلك بعض الحيوة فرس وبعض الحيوة ليس فرس جزئيتين مختلفتين ايجابا وسلبا وليس
 احدهما صادقة والاخر كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوة فرس
 فلايشي في الحيوة بفرس في اختلاف الواقع فيهما يقتضي كذبة وضررته ان يكون
 احدهما صادقة والاخر كاذبة فان قلت ان التناقض في كتيبتين في القضايا
 كذلك يجري في المفردات كالانسان والاشياء والمجمل والاشياء مع انهم يباحثون
 وايضا يصح تخصيصهم بالقضايا الكلية منافية لقاعدتهم قلت المقصود الاصل هنا
 تناقض القضايا لان الكلام ههنا في احكامها واما تناقض المفردات فيعرف بالمقاييس
 اليصح ان تميم المقول انما يكون بحسب القاصد والاعراض والاعراض لهم بغير
 التناقض الواقع بين المفردات فلذلك خصوص التناقض بين القضيتين **قال**
 وانه كانا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما **اول** التقابل الثاني يقع
 التناقض بينهما ان كانا مخصوصتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في
 في تمام واحدة الاولى في الوحدة الاولى في وحدة الموضوع اي في تمام القضيتين في الموضوع
 لانهما اي القضيتان لو اختلفتا في هذه القضية بان يكون موضوع احدهما زيدا مثلا

وموضوع

وموضوع الاخر غير زيدا لم يتناقض غير زيدا ليس بتمام وعمر بتمام يجوز صدقهما
 معا وكذبهما معا صدق احدهما مع كذب الاخر في كسب الاتفاق والثانية اي
 الوحدة الثانية وحدة المحمول ان لو اختلفتا في باي في تلك الوحدة بان يكون
 المحمول احدهما كاتبا مثالا والمحمل الاخر ليس كاتبا لم يتناقضا لجواز صدقهما معا
 وكذبهما غير زيدا كاتبا زيد ليس كاتبا والثالثة اي الوحدة الثالثة وحدة الزمان
 ان لو اختلفتا في نفسهما في زمان واحد الزمان بان يكون زمان احدهما ليلا وزمان
 الاخر نهارا لم يتناقضا لجواز صدقهما وكذبهما معا غير زيدا نهارا ليلا زيد ليس
 بنهارا نهارا والرابعة اي الوحدة الرابعة في الوحدة الثمانية وحدة المكان لانها
 لو اختلفتا في وحدة المكان بان يكون مكان احدهما دارا مثالا والمكان الاخر سوقا
 لم يتناقضا لجواز الصدق والكذب فيهما غير زيدا قائم في الدار زيد ليس بتمام في السوق
 والخامسة في الوحدة المذكورة وحدة الاضام لانها ان اختلفتا في باي في الوحدة
 الاضام بان يكون الاضافة في احدهما العدم ومثلا وفي الاخر ليكن تناقض لجواز
 صدق كل واحد منهما غير زيدا بعمرو وزيدا ليس بعمرو السادسة وحدة القوة
 والفعل لانها لو اختلفتا في باي بان يكون نسبة المحمول للموضوع في احدهما بالقوة و
 في الاخر بالفعل لم يتناقضا لجواز الصدق في الذي يصري بالقوة يعني في شئ الاسكان
 في الذي ليس كاري بالفعل فانهما صادقتان وتساوية وحدة الكل والجزء
 لان القضيتين اذا اختلفتا في الكل والجزء بان يكون الحكم في الموجبة على بعض الجزء

وكذب احدهما مع صدق الاخر في كسب الاتفاق

الموضوع في الشك على كل ما لم يتناقص نحو الرغبي أي الجشعي لئلا يكون أي بعض أجزاء من
 الرأب والوجه لرجل واليد وغير ذلك الذي ليس يكون أي كل أجزاءه ببعض من نفس
 والشا وغيرهما لكونها صادقتين وأما ما كان قد يكون لاحاطة الأفراد وقد يكون
 لاحاطة الأجزاء فإذا دخلت على التكويد يكون لاحاطة الأفراد ولهذا لم يجز أن يقال أكلت كل
 رغيف أي كل واحد من أفرادها فإذا دخلت على المعرفة يكون لاحاطة الأجزاء ولهذا
 جاز أن يقال أكلت كل الرغيف أي كل أجزاء الرغيف الواحد والمراهم المحل في قوله
 الرغبي ليس سوى كونه لاحاطة الأجزاء لكونها داخل على المعرفة والواحد الثامنة
 من الواحدة المذكورة وهذا الشرط لعدم تناقضين قضيتين عند احتياط في شرطية يكون
 ثبت في المحل الموضوع في أحد القضيتين بشرط انحصار الموضوع بوصف معين وسلب معين
 في الآخر بشرط انحصار الموضوع بوصف معين آخر كقولنا الجسم مفرق البصر من غير العين
 رؤيته أي بشرط كون الجسم ليس مفرق البصر أي بشرط أن لا يصادق في ما قال
 ولبية هذا **أول** أي علة كون نقيض الوجبة الكلية السالبة الجزئية دور السالبة الكلية
 وكونه نقيض كسالبة الكلية الجزئية الوجبة دور الوجبة الكلية سالبة المحصورات
 وأما موضعها بعد تحقق أي موضع إيراد هذا القول بعد تحقق شرط تناقض في المحصورات
 وفيه نظر لأن هذا الكلام واقع موقعة لأن مقصود المصنف قوله ونقيض الوجبة الكلية
 أي قوله الطالع ^{أي قوله الملق} أي كماله الملق
 أي ما دفع لهم من يترجم في مقدار الوحدة المشتركة بين المحصورات والمحصولات والمعاملة
 أي نقيض الوجبة الكلية السالبة الكلية ونقيض الوجبة الجزئية السالبة الجزئية والمعاملة كذلك
 مفرد يترجم

عطف ببيان
 واضح لأن مقصودهم
 لبيان

لبيان التناقض بين المحصورات حتى يكون موضع بعد تحقق المحصول لأنه لما قال المص
 ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما في الموضوع يترجم كقولهم أنه لا تناقض بين الكلية
 والجزئية بل نقيض الكلية الكلية ونقيض الجزئية الجزئية لأن اتحاد الموضوع بشرط
 في التناقض لا اتحاد في الموضوع بين الكلية والجزئية لأن موضوع الكلية جميع الأفراد
 وموضوع الجزئية بعض الأفراد فلا يكون متعين فإن قال المص ذلك الوهم بقوله ونقيض
 الوجبة الكلية يعني المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لأن الموضوع وباتحاد الموضوع
 المذكور لا اتحاد أفراد الموضوع بالكلية والجزئية كما سيأتي قاله كانت القضية المتنا
أول ما فرغ من تحقيق شروط التناقض المشترك بين قضيتين إحداهما بين شرط المحصور
 بالمحصور فقلنا كانت القضية المتناقضة حصراً لا يتحقق التناقض بينهما
 إلا بعد اختلافهما أي بعد اختلاف تلك القضيتين المحصورتين المتناقضتين في الكلية أي
 في الكلية والجزئية بأنه يكون أحد كقضيتين المحصورتين المتناقضتين كلية والآخر
 جزئية وهذا الشرط أي لاختلاف الكلية عما يكون شرطاً بعد اتفاقهما أي بعد اتفاق
 تلك القضيتين المتناقضتين في الوحدة التامة المشتركة المذكورة في قبل **قال** فليقل
 بعد قوله في الكلية بقولنا أيضاً **أول** يعني بقيد المص قوله المحصورات لا يتحقق التناقض
 بينهما إلا بعد اختلافهما في الكلية بقيدنا أيضاً أي بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة
 لأن لو لم يكن أيضاً إشارة إلى اتفاق المحصورتين المتناقضتين في الوحدة
 المذكورة **أول** لا حاجة إلى قيد أيضاً لكونه إشارة إلى اتفاق المحصورتين المتناقضتين

أي لفظ

في المحل لا ينفصل
عن الموضوع لا ينفصل
عن الموضوع

في لو حلت المذكورة لأن اتفاقهما في الوحدة الثمانية يعلم من قوله قبل ذلك ولا يحصل
ذلك إلا بعد اتفاقهما في الموضع لأن التميز في قوله لا بعد اتفاقهما على القضيةين
المذكورتين في تعريفنا لقضية المذكورتين في الشرح نعم من أن يكون
محمولتين أو خصوصيتين أو مطلقين فلا حاجة إلى ذكر أيضا قال لأنه الحكيم قد نكحها
أقول وأما قال بلفظ قد المفيد بعينه الحاكم لأن الحكيمين والجزئيتين قد يتخلفا
صدقا وكذا بقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان يجوز أن يكون بعض الإنسان
ناطق وبعض الإنسان ليس بناطق فإن قلت صدق الجزئيتين المذكورتين في القوة إنما هو
لعدم اتحاد الموضع وهو شرط في التناقض فأن الحكم عليه بالكتابة مفيد لبعض
الحكم عليه بسلب الكتابة قلت المراد بالموضوع الموضوع المذكورة في القضية
لا ذات الموضوع وفي المثال المذكور الموضوع المذكور متحد وهو بعض الإنسان والآية
وإن لم يكن المراد بالموضوع في المذكور بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية
تناقض لأن ذات الموضوع في الكلية أي القضية الكلية جميع الأفراد وفي الجزئية
وهي ليست متحدتين بل هما مختلفتان ويجوز أن يكون الحكم بالابتناء والتسلب بالتأليف
الأفراد بحيث هو مجموع في الكلية ولا يكون ثابتا لبعضها حيث هو بعض في الجزئية
وعدم أن يفيض الشرطية الكلية الشرطية الجزئية إلى الكلية لا في الكيفية في الابطح
والتسلب المرفقة لها في الجزئية في الاتصال والانفصال وفي النوع أي في التميز
والصانع المنفصلة والاتفاق فيهما أي في المتصلة والمنفصلة وبالمعنى يفيض

في المحل لا ينفصل
عن الموضوع لا ينفصل
عن الموضوع

الشرطية الجزئية الشرطية الكلية المتخالفات في الكيفية في الابطح والتسلب المرفقة
لها في الجزئية النوع ففيض الزمنية الموجبة الكلية السالبة الزمنية الجزئية و
فيض الصادية الموجبة الكلية الصادية السالبة الجزئية وفيض الاتفاقية للجهة
الكلية الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس فما إذا قلنا كانت كل شئ طالعة
فالتار موجود كان نقيضه ليس كل شئ كانت الشمس طالعة فالتار موجود وإذا قلنا
دائما أن يكون المدد زجاجا أو قرا فتنقض ليس دائما أن يكون المدد زجاجا أو قرا
وإذا قلنا كل ما كانت الإنسان ناطقا فالإنسان ناطقا بل كان نقيض ليس كل ما كانت
الإنسان ناطقا فالإنسان ناطقا وعلى هذا فيمكن أن يكون عبارة عن نصير الموضوع
أقول هذا شروع في بيان عكس القضية وهو أي عكس القضية عبارة في أن
يصير الموضوع بتسديدا إلى حقيقة الجزئية أي جعل الموضوع في القضية محمولا
والجزئية في الموضوع عامية بقا الكيفية دائما قلنا بتسديدا إلى أن عكس ليس يطلت
عندهم على معنيين أحدهما بمعنى للصدق وهو جعل الموضوع محمولا والجزئية موضعا
وثانيها القضية المحصلة بعد جعل المذكور محمولا لصار معنى **قال** أي
وإن كان كصاحبة باي وجه كان **أقول** سواء كان صدق أو كذب لا يجب الأمر ويجب
فرض ما فرض كان عكس أيضا أي كالأصل كذلك أي يكون عكس صادقا بحسب ما قال
لأن ما هو الموضوع لا يصير محمولا **أقول** فأنك قد عرفت أن المراد من الموضوع الذات أي
الأفراد من الجزئ الوصفية المرفقة فإذا قلنا كل إنسان حيوان يكون المراد من الإنسان

الذي هو الموضوع الافراد المتكثرة ومن الحيوان الذي هو المحل المفرغ عن الجسم
 الثاني المحل المتحرك بالارادة ومن البدن الذي اذا انعكسنا تلك القضية وقلنا
 بعض الحيوان انما لا يصير المحل الذي هو المفرغ الحيوان موضوعا او لا للموضوع الذي
 هو ذات الانسان المحل وجوابان الموضوع والمحل بطلان الارادة عن ذات الموضوع
 ومفهوم المحل وهما الموضوع والمحل في الحقيقة وتارة على التقطع والالين عليها
 وهما الموضوع والمحل في الذكر والصادر الثاني بقرينة المقام مع انه المتبادر
 هو كونه في قولنا الشارح ولكن سدد ذلك اشارة الى ذلك الجواب **وقال** وانما اعتبر
 بقاء السلب **الايجاب** **وقال** اعتبر في معكس المستوي مع بقاء السلب الايجاب لان للفظ
 تبعوا القضايا ولم يجدوها الاكثر في اكثر القضايا بعد جعل المذكر هو اي
 جعل المذكر جعل الموضوع محولا والمحل موضوعا صادقة لازمة وهي المعكس **الامور**
 لها في الاصل وترجع باعتبار القضايا في الايجاب **وقال** في الاكثر ولم يقل
 في المحل لانه المناسبت للشيء **قال** في هذا وقد المصحة الاعلى **وقال** اسناد الخطأ
 الى المصطلح لان الخطأ ما لا يتبناه حليلا او يتبناه لكن بعد تكلف ومشتق
 وكيف يقع الخطأ في ذلك الفاصل مع كونه حيدا في عصره بل التصويب يقال في هذا
 الركون هذه العبارة وهي كناية عما لا سهو في قلم كاتب **قال** فلانا اذا قلنا كل
 انما حيوان بخلافنا مقنا موضوعا بالانسان **وقال** يعني ان قلنا هذه الموجبة الكلية
 بخلافنا مقنا موضوعا بالانسان والحيوان وهو ان يكون الموضوع في ذات الانسان

اي افراده

افراده في يكون بعض الحيوان انسانا لانا اذا وجدنا اننا موضوعا بصفتين قلنا
 بان جعل تلك الذات موضوعا لحد الوصفين موضوعا وجعل الوصفين في غيرهما
قال والاول في فيه ان يقال **اقول** ان الدليل الاول في انعكاس الموجبة الكلية موجبة
 جزئية ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق ان يصدق بعض الحيوان
 انسانا والاي ان لم يصدق هذه الجزئية وجب ان يصدق نقيضها وهو لا شيء من
 الحيوان بانسان والاي ان لم يصدق هذه الجزئية ولا ان ذلك يلزم ارتفاع التقضي
 وهو محال فيلزم من صدق هذه النسبة الكلية وهي نقيض المعكس المناقاة الكلية بين
 الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان حيوان لان الانسان لما كان مسددا
 في جميع الحيوان يجب ان يسلب الحيوان عن بعض الانسان وقد كان اصل المعكس انما
 حيوان وهو نقيض ليس بعض الانسان حيوان فيلزم اجتماع التقضي وهو محال
 فيكون هذا **اي** قلنا ليس بعض الانسان حيوان خلفا **اي** باطلا لان الاصل صاحب
 العرض فانتفي المناقاة بين الانسان والحيوان ومن استقام المناقاة بينهما يلزم انتفاء
 صدق قولنا لا شيء من الحيوان بانسان ومن انتفاء صدق قوله يصدق بعض الحيوان
 انما وهو المطلب **قال** وانهم ذلك النقيض **وقال** هذا دليل ثابت لا يمكن الرجوع
 الكلية موجبة جزئية وتحقيق هذا الدليل ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم
 ان يصدق بعض الحيوان انسانا الا اصدق نقيضه وهو كل شيء من الحيوان بانسان و
 فهم ذلك النقيض في الاصل بان جعلنا الاصل صغرى كونه ايجابا الصغرى خطأ

الجزئية

في شكل الاول ونقيض كبرى تكون كلياً ينتج في الشكل الاول سلب كلي في نفسه هي
 اي سلب كلي في نفسه محال اذا كان كلي موجوداً واما اذا كان معدوماً فلا وهو هنا
 يكون النقيض موجباً هكذا كل انسان حيوان ولا يشي في الحيوان بانساناً ينتج في الشكل
 الاول لا شئ في الانسان بانساناً وهو محال لانه ما هو انسان فانه انما هو هذا الحيوان
 ليس يلزم في صورة القياس كونها صحيحة بل وجود شرط الشكل الاول وهو انما هو الصغرى وكلمة
 كبرى بل في المادة وليس في الصغرى كونها صادقة بحسب الفرض فتعين ان في الكبرى فكرة
 الكبرى كانه تكون مسترفة للمحال ونقيضاً صادقة وهو المطلوب **قال** ويلزم منه لا شئ
 من الحيوان بانساناً **اول** اي يلزم من صدق نقيض العكس وهو قولنا لا شئ في الانسان
 حيوان صدق قولنا لا شئ في الحيوان بانساناً كونها السالبة المنكبة منعكسها وهذا
 العكس انما هو اصل فيكون منعكسها با بالاجتماع السالبة نقيضين وكذا يستلزم كذب
 قولنا لا شئ في الانسان حيوان لان كذب اللازم يستلزم كذب اللازم وكذا يلزم
 يستلزم صدق نقيضه لا سيما ارتفاع النقيض وهو كمال المصل فيستلزم المطلوب
قال ونضم هذا اللازم **اول** اي نضم عكس نقيض العكس الى الاصل حتى يلزم في الشكل
 الثاني سلب كلي في نفسه هكذا نقول بعض الحيوان انسان ولا شئ في الحيوان بانساناً
 ينتج في الشكل الثاني بعض الحيوان ليس حيواناً وهو محال وهذا المحال اما ان يلزم في
 صورة القياس ان في مادة وليس في الصورة كونها صحيحة بل وجود شرط الشكل الثاني وهو
 اختلاف المقدمتين بالاجتماع وتكتب كلمة الكبرى فتعين ان في المادة وعلى تقدير

لزوم في المادة اما ان يلزم في الصغرى وفي الكبرى والاول باطل تكون الصغرى
 صادقة بحسب فرض فتعين ان في الكبرى فيكون كاذبة وكذا يستلزم كذب قولنا
 وكذا يلزم يستلزم صدق نقيضه لا سيما ارتفاع النقيضين وهو المطلوب وكما
 ان يقال هنا ونضم هذا النقيض الى الاصل حتى يلزم في الشكل الاول سلب كلي
 عن نفسه هكذا بعض الانسان ولا يشي في الانسان حيواناً ينتج في الشكل الاول بعض
 الحيوان ليس حيواناً وهو محال **قال** ونضم هذا النقيض وهو بعض الانسان حيواناً
 اي نضم هذه النقيضة الموجبة الجزئية وهي نقيض عكس الاصل الى الاصل باء يجعل
 تلك الموجبة الجزئية صغرى تكون اجابة الصغرى شرطاً في الشكل الاول والاصل وهو
 السالبة الكلية الكبرى تكون كلمة الكبرى شرطاً في ينتج في الشكل الاول سلب كلي في
 عن نفسه كصورة الشارح **قال** وانما قيل بقوله لزوم لانه قد يصدق العكس **قول**
 اي انما قيل المص قوله قوله والسالبة الجزئية لا عكسها بقوله لزوم لانه قد يصدق
 العكس في بعض مواد السالبة الجزئية وهو الذي يكون بين الموضوع والمحمول تبين
 كلي او عموم وخصوصاً وجه مطلقاً بعض الانسان ليس حيواناً ويصدق عكسها وهو
 بعض الحيوان ليس انساناً هذا مثال التباين المحلى واما مثال العموم والخصوص فيقولنا
 بعض الحيوان ليس ببيض وهو صادق ويصدق عكسها ايضاً وهو قولنا بعض الابيض
 ليس بحيوان واما اذا كان بين الموضوع والمحمول عموم مطلقاً فيصدق السالبة الجزئية
 سلباً الاخرى بعض الماعز ولا يصدق عكسها ايضاً وهو سلب التام في بعض الاخص

وهو لا شئ في الانسان حيواناً

والأول بعد النقض بوجه الأعم وهو محال لانتهاء العقوبة والخصومة المطلقين
اعلم ان القوطية المتصلة كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية او موجبة جزئية فتعكس
بالعكس المستوي موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية اما العكس
الموجبتين جزئية فلانه اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان هذا الشيء انسانا
كان حيوانا واجبة يصدق قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا والا يصدق
نقيضه هو قولنا ليس بالشيء اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ونقضي الاصل ينتج
سلب كل شيء نفسه هكذا كلما كان وقد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس
الشيء انسانا كان الشيء حيوانا كان انسانا ينتج في الكل الاول قد لا يكون اذا كان
شيء انسانا كان انسانا وهو محال ضرورة الصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان
انسانا واما انكار السالبة الكلية سالبة كلية فلانه اذا صدق قولنا ليس بالشيء اذا كان
الشيء انسانا كان فرسا واجبة يصدق قولنا ليس بالشيء اذا كان كشيء فرسا كان انسانا
والا لصدق لقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان كشيء فرسا كان انسانا وهو محال
مع الاصل ينتج سلب كل شيء نفسه هكذا قد يكون اذا كان كشيء فرسا كان انسانا
وليس بالشيء اذا كان كشيء انسانا كان فرسا ينتج في الكل الاول قد لا يكون اذا كان
الشيء فرسا كان فرسا وهو محال واما السالبة الجزئية فلا ينعكس لصدق قولنا
قد لا يكون اذا كان كشيء حيوانا فرسانا مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا
كان حيوانا لانه كلما كان حيوانا هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت الشرطية

متصلة

متصلة لزومية واما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفاقية فلا يقبل انعكسها
لعدم فائدته هذا بحال واما اذا كانت متعكسة المستوي الشرطية بكماله وعكس
النقيض للتحليلية وشرطية فارجع الى المطول **قال** المطلب الاعلى والمقصود الاقصى في
الاصطلاحات المنطقية المذكورة **اول** بيان ذلك اي كون الفيلسوف مظهر اعطى ان المقادير
من العلوم المدونة مسائل التي ادركها تصديقا فالمقصود الاصح في العلوم المدونة
هي الادراكات التصديقية لا التصورية واما الادراكات التصورية فاما يطلب
كونها في العلوم المدونة تكون تلك التصورات وسائل التي تكون التصديقية في العلوم
المدونة والسبب في ذلك ان كونها المقصود في العلوم المدونة لا ادراكات تصديقية واما
ادراكات التصورية فاما يطلب كونها وسائل التي تصديقية ان التصديقية هي الحاملة
هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن ان تحصل بسبب الانظار الصحيح في المبادي
المنطقية فصار تلك التصديقية الوصل الى مرتبة اليقين مطلوب في العلوم الحقيقية
وهي التي لا تبدل بالادب والخيال في التصورية ما وصل لاكثر حقيقة الشيء وذلك
الوصول معتد فاما يطلب التصورية في العلوم الحقيقية الا لا يكون وسائل التي تصديقية
المطلوب فيها هي العلوم الحقيقية فلذلك صار الفيلسوف مظهر اعلى بالنسبة الى سائر
اصطلاحات **قال** ولما دونه القول نعم ان يكون **اقول** اعلم ان الفيلسوف هو المعقول
ومعنى هذا ان الفيلسوف المعقول هو الذي يتركب من القضية المعقولة واما الفيلسوف المنفصلة
فهي التي يتركب من القضية المنفصلة والاول منها هو كقولنا حقيقة وكما ان هو

او معقولة

كقولنا اني والد ابدتي

القياس بجان التماسي قياسا لادلة على الصيغ المعقولة والتعريف المذكور للقياس
 يمكن ان يجعل تعريف الكل واحدا منها فان جعل تعريفها للقياس المعقولة يرد بالقول
 والاقوال الامور المعقولة وان جعل تعريفها للقياس الملقطة يرد منها الامور الملقطة
 قال والملازمة الاقوال ما فوق قول واحد **اقول** المبدأ في الاقوال القضايا التي يتركب
 الدلائل منها سواء كانت معقولة او ملقطة وهي اي الاقوال المجمع ذكر في التعريف وكل
 جمع يذكر في التعريف في هذا الفن يرد به ما فوق الواحد فالاقوال يرد به ما فوق
 الواحد لتناول تعريفها للقياس الملقط في قولين والقياس الملقط في قولين
 الاثنان فالقول الواحد في قضية واحدة لا يسمى قياسا وان لم ينعقد له انه قول آخر
 كقول المسترشد انهم للقياس الواحدة لانه كقولنا كل انسان حيوان بعض الحيوان انشا
 فن قلنا بعض الحيوان انشا لانهم لقولنا كل انسان حيوان لانه وكل في تنقيص الازم
 لهم لانه كقولنا كل انسان حيوان فانه ينقسم في كل ما ليس بحيوان
 ليس بشي ان **قال** يحكر به في الاستقراء **اقول** الاستقراء هو الحكم على كل واحد من ذلك
 الحكم في اكثر جزئيا ذلك الحكم كقولنا كل حيوان فكله الاسفل عند الموضع والحيوان
 كل حكم عليه شي من تلك الاسفل عند الموضع وذلك الحكم بواسطة تتبع اكثر جزئيا
 لحيوانه الانسان والفرس والبقر وغير ذلك مما يستقر وهذا من اى جهة الانسان والفرس
 والبقر وغير ذلك كذلك والاستقراء لا يفيد اليقين بجان انه يكون حال البعض الذي
 لم يستقر في القياس بحال البعض الذي استقر كالقبحا فانه جزئيا من الجزئيات

سلك مساج

الحيوان

لحيوان مع انه لا يحرك فكله الاسفل عند الموضع بل يحرك فكله الاعلى والقياس هو اثبات
 حكم في جزئ من ثبوت ذلك الحكم في جزئ اخر يعني مشكوك بينهما اي بين الجزئيات كقولنا
 العالم مؤلف فهو حادث كالبث يعني البت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة
 في العالم فيكون العالم حادثا ايضا **قال** بل بواسطة مقدمة اجنبية **اقول** اي لا يكون
 لزوم قولنا ان الحادث تلك الاقوال بل يكون لزوم بواسطة مقدمة اجنبية وهي
 التي لا يكون لانه لا يمكن مقدمات القياس كقوله القياس المسامحة وهي اي قياس المسامحة
 ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق لحوادث او لها موضع الاخر كقولنا آسا **وبدب**
 مسامحة فان هذين القولين يشتركان في قول اخر وهو **مسامحة** لكن لما هما بل بواسطة
 مقدمة غير لانه لا يمكن مقدمات القياس وهي ان كل مسامحة مسامحة الشيء صادرة لذلك الشيء
 والاي وانه كان لا يستلزم لانهما لا بواسطة مقدمة اجنبية كان هذا النوع في
 التاليف متجانسا وما ليس كذلك لانه لو اخذنا بدل المسامحة المتبانية وتنقيصه لزم
 نتيجة فاننا قلنا آما بين **بب** ما بين **بب** لم يلزم من ان يكون آما بين لان
 ما بين ما بين لم يلزم ان يكون ما بينا له فان الانسان ما بين للفرس والفرس
 ما بين للناطق مع ان الانسان ليس بين الناطق وكذا اذا قلنا آ نصف
بب و **بب** نصف لم يلزم ان يكون آ نصف لان نصف النصف لا يكون نصفا
 بل ربما وفي هذه عرف ان هذا التاليف منتج بواسطة مقدمة اجنبية
 اذا كانت المقدمة الاجنبية صادرة واما اذا كانت كاذبة فلا وهما

في

مناقشة ظاهرة وهي ان قولك في تعريف قياس المساواة ما يتركبه قولنا
 يكون متعلق بخوله او لهما موضوع الاخرين يصح لانه متعلق بخوله الاول هو
 الجار والمجرور وموضوع الاخر هو المجرور فقط فلا يكون هذا ذاك وجواب هذه
 المناقشة ان يقال ان المتعلق في الحقيقة هو المجرور فقط والجار له المتعلق
 لا انك اذا قلت مررت برئيس فربما يكون المتعلق في الحقيقة هو المفرد والمفعول في الحقيقة
 هو زيد فيكون المتعلق في الحقيقة هو زيد علم ان قولنا المص في تعريف القياس
 لزم عن قولنا اخر اشارة الى ان القول اللازم وهو النتيجة يجب ان يكون
 مغايرا لمحل واحد من الاقوال فلو لم يتصور هذا القيد لزم ان يكون كل قضيتين
 قياسا كيف كانا بخ كل فرس حيوان وكل حمار ناهق فانه وان كان مرثيا
 في اقول لزم عن قولنا وهو ان يقول اللازم كل واحد من القولين الذي يقع
 جزا لا يتركب ليس في ذلك مغاير لمحل واحد منهما بل هو عين احدهما وهو ما استدل
 به جواب الثاني في نقيض القياس الى ان قالوا في استثنائي **قال** لقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود **اول** عين نتيجة القياس الاول مذكورة في القياس
 الاول بالفعل وهي قوله النهار موجود ونقيض نتيجة قياس الثاني مذكورة
 في القياس الثاني بالفعل وهو قوله الشمس طالعة وانما قيد ذكر النتيجة او
 وعدم ذكرهما في الشرطين بالفعل لانه لو قيد للخل الاقتراني في تعريف
 القياس لا استثنائي فلا يكون تعريف الاقتراني جامعا وتعريف الاستثنائي

في تعريف القياس
 في تعريف القياس
 في تعريف القياس
 في تعريف القياس

في تعريف القياس
 في تعريف القياس
 في تعريف القياس

مانعا لان النتيجة مارة وهي من فاعها وصورة وهي هيتموا الاجتماعية قصود
 في غاية يحصل هو بالفعل ومادة التي ما به يحصل هو بالقوة ومادة النتيجة
 مذكورة في القياس لا اقتراني وان لم يكن صورتها مذكورة فيه فيكون النتيجة مذكورة
 في الاقتراني بالقوة فلا تطلق ذكر النتيجة او نقيضا في تعريف الاستثنائي لا يفسد
 تعريف الاستثنائي معا وتعريف الاقتراني جمعا فان قلت لا يجوز ان يذكر عين
 النتيجة او نقيضا بالقياس الاستثنائي بالفعل واللام يكن استثنائيا قياسا لانه
 اعتبر في تعريف القياس ان يكون مقولا لللازم مغايرا لمحل واحدة من المقدمات
 فان كانت النتيجة مذكورة في الاستثناء بالفعل لم يكن مغايرا لمحل واحدة من
 المقدمات فلا يكون قياسا قلت لا نسلم ان النتيجة اذا كانت مذكورة بالفعل
 لم يكن مغايرا لمحل واحدة من المقدمات وانما يكون عدم المغايرة لو لم يكن النتيجة
 جزءا للمقدمة بل غيبا وهو ممنوع لان المقدمة في الاستثناء ليس من طائفة
 وحده بل هو مع قولنا النهار موجود فيكون النتيجة جزءا للمقدمة لا غيبا فيحصل
 المغايرة بين المقدمة والنتيجة **قال** وانما سمي الاقتراني اقتراني لكونه الحدود
 فيه مقدرة **اول** للام من الحدود الحد لا صفر وهو موضوع المطلق والحد الاكبر
 وهو خوله المطلق والحد الاوسط وهو الامم المتركبين المقدمة في القياس **قال**
 واللام في كون عين نتيجة هذا جواب عن سؤال مقدار وهو ان يقال ان النتيجة
 ونقيضا قضيتا لاحتمالهما الصدق والكلاب فلا يكون عين نتيجة او نقيضا

مدحورة في القياس بالفعل فالجواب عنه بقوله والمردم كون النتيجة أو قضاها
 قال اعلم ان المشترك في القياس المكرر **اقول** هذا شروع في بيان لطرف
 القياس وهو القياس الاقتراني وانما قدم الاقتراني على الاستثنائي مع ان
 مفهوم الاستثناء وجودي مفهوم الاقتراني عددي لان القياس الاقتراني
 هو الكبر الشارح في الاستدلال وبه يحصل كبر الجواب المطلق به الاستحصال
 وانه يتوكل في الحيلولة كشرطيات لا الاستثناء **قال** لتوسط بين طرفي المطلق
اقول هذا الدليل صحيح في الحد الاوسط للشكل الاول وبنوع غيوة الحد الاوسط
 للاشكال الباقية اللهم الا ان يقال لما كانت الباقية مرتدة الى الاول عند
 الانتاج كان الحد المتوسط متوسطا بين الطرفين المطلوب فيها بالحكمة
 ووقيل في التعليل لانه وسيلة التنبؤ الاكبر للاصغر فيكون في المعنى وسطا
 لكان **اولا قال** سواء كان موضوعا وحجولا ومقدما واتباعا **اقول** سواء كان
 الحد الاوسط موضوعا وحجولا كما في المثال الاول المركب من حيلتين للقياس
 الاقتراني او مقدما واتباعا كما في المثال المذكور الثاني المركب من متصلتين
 للقياس لا قتراني ايضا **قال** وقد مر مثالها انفا **اقول** اي قد مر مثال كون الحد
 الاوسط موضوعا وحجولا ومثال كون مقدما واتباعا اي قبل هذا انما يقول
 انفا امثال الاقتراني لا الاقتراني والاستثناء مع انما توهم بعض
 القارحين وابتنى الخط للشارح الكافي حيث قال وقيل يسمى هذا الاوسط

لتوسط

لتوسط بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا وحجولا او مقدما واتباعا وقدمت
 مثالها انفا وشار الى مثل الاقتراني والاستثنائي ثم قال ان هذا الخط من ان الحد
 الاوسط الذي كونه لا يكون الا في الاقتراني وبنوع غيوة كونه يتبع كونه
 وكلامهم هذا كلام اقول من ان التوهم عدم تتبع نسخ الحكم لان المثال الثاني الاقتراني
 قد سقط بعض النسخ سواء قالم النسخ فرائد التوهم هذا البعض فوهم ان
 انفا امثلة امثال الاقتراني والاستثنائي معا ومن هذا عرف ان الاشكال الرابع
 المذكورة في المطلق لا يتصور الا في القياس الاقتراني وبنوع غيوة الاستثناء لانه اخضر
 في الغلب انما قيد خصة الموضوع والتمية المحول بالاعمال انما قد يكونان
 متساوية نحو كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج في الشكل الاول كل
 انسان ناطق وهما متساوية **قال** والمقدمة في المقدمة ما القياس التي فيها
 الاصغر **اقول** يعني المقدمة المشتملة على الاكبر الاصغر الصغرى لكونها ذات الاصغر
 وخصبة والمقدمة المشتملة على الاكبر الكبرى لكونها ذات الاكبر صاحبته
 الصغرى والكبرى بالمقدمة ايضا لتقدمها على الصغرى اللازمة وكقول اللازم بعبد
 حصوله في القياس يسمى نتيجة وباعتبار السخصا من في القياس مطلقا **اقول** يسمى
 قرينة وضربا **اقول** اي كونه الصغرى مقدما بالكبرى ومضوية فيها سواء كان الاقتراني
 اقتراني موجبين كليتين او جزئيتين السالبيين كليتين او جزئيتين او موجبة رسالية
قال ان كان نحو الاقتراني والصغرى موضوعا في الكبرى في الشكل الاول **اقول**

وانما وضعت الاسكال الاربعة على هذا الطريق لان الاول على اظم القطع لانه
 هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الخلا او صدم من في الحد الاوسط الى
 محموله في المطلوب حتى يلزم من الاستقاليين الانتقال من موضوع المطلوب الى محموله
 وهذا لا يرجد الا في الشكل الاول وفعله وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الاول
 الثاني لانه اقرب الى الاسكال الثاني الذي هو الاول المشارك اياه في الضيق وهي
 السوف المقدمتين على الاربعة موضوع للمطلوب الذي هو مشترك في المحمول لانه المحمول
 انما يطلب لاجاله ثم وضع الشكل الثالث لان له قرابا الى الاول المشارك اياه
 في كبراه وهي احدى المقدمات لا سيما انها على محمول الموضوع المطلوب الذي هو
 احسن من الموضوع لانه انما يطلب لاجاله الموضوع ثم وضع الشكل الرابع لانه
 لا قرب الى الاول اصلا لما افتت اياه في المقدمات معا ووجه الحصر معلوم
 في الترتيب قال ومن هذه الباقية ما هو قريب الى القطع ما قول وانما كان الشكل
 الاول من بين الاسكال الاربعة اقرب الى القطع لكونه على اظم القطع في الاستدلال
 على المطلوب كما مر بخلاف البعده منها ولهذا كان بموضع مرتبه الى الاول
 عننا لاحتياج اليها وان اردت ان ايتن لك طريق الارتداد فيها فلا يمس
 منك غفلة فيما يحى بعد ذلك قال اعلم ان شكل الثاني انما ينتج اذا كانت
 مقدماته قول اعلم انتاج كل شكل من الاسكال الاربعة بشرطين احدهما
 بحسب كيفية وثانيهما بحسب الكمية واما الشرط الذي يحسب كيفية في الشكل الثاني

اختلاف المقدمات بالاجزاء والتعليق يكون احدهما موجبه والاخرى سالبة
 واما الذي يحسب الكمية فيمكنه الكبري ذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين
 يحصل الاختلاف في النتيجة وهو صدق فيكون تارة مع نتيجة المرجية واخرى
 مع النتيجة السالبة والاختلاف في النتيجة موجب لعدم الانتاج لان معنى
 الانتاج ان يستلزم ذات القيسر النتيجة وصدق القيسر تارة مع الاجزاء
 واخرى مع كسب على اية كل واحد من الاجزاء وتكسب ليس يلزم ذات القيسر
 لان ما هو الذات لا يختلف اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول
 فلانه لو انتفى مقدماه في الكيف في الاجزاء وتكسب فاما ان تكونا موجبتين
 او سالبتين واما ما لم يتحقق الاختلاف اما ان كانتا موجبتين فلانه يصدق
 كل فرس حيوان وكل ساهل حيوان والحق الاجزاء وهو كل فرس صاهل ولولنا
 الكبري بقولنا كل انسان حيوان كان الحق الشب هو لا يشي في الفرس باسان
 واما ان كانتا سالبتين فاصدق قولنا لا يشي في الانسان بفرس ولا يشي
 في الساطق بفرس والحق التوافق وهو قولنا كل انسان ناطق ولولنا الكبري
 بقولنا ولا يشي في الخمار بفرس كما في حق التبا وهو قولنا لا يشي في الانسان
 بخمار واما الزومية على تقديره انتفاء الشرط الثاني وهو كية الكبري فلانه لو كانت
 الكبري جزئية فاما ان يكون موجبة جزئية او سالبة جزئية وعلى كلا التقديرين
 يتحقق الاختلاف في النتيجة اما على تقدير كون الكبري موجبة جزئية فاصدق قولنا

لا يثبت في الفرس اشارة وبعض الحيوان اشارة والحق الايجاز وهو كل فرس حيوان
 ولو ثبت لنا الكبرى بقولنا بعض ناطق اشارة كان الصادق السلب وهو قولنا
 لا يثبت في الفرس ناطق واما على تقدير كونها سالبة جزئية فصدق قولنا
 اشارة ناطق بعض الحيوان ليس ناطق والصادق التوفيق وهو كل اشارة
 حيوان ولو ثبت لنا الكبرى بقولنا بعض الفرس ليس ناطق فالحق الثاني هو
 لا يثبت في الانسان فرس فقرينة النتيجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان
 الضرر بالثبوت الانعقاد في كل شكل في الاشكال الاربعة بحسب الكلية والجزئية او الكلية
 والجزئية وبحسب الكيفية اي الايجاز والسلب شرطان لان القضية المعبر
 ليس الا المحصورة لان الشخصية مذلة الكلية لانتاج الشخصية كبرى الشكل
 الاول فاما اذا قلنا هذا امر وعمر ناطق ينتج بالضرورة هذا ناطق في الماهية
 في قوة الجزئية فيكون القضية المعبرة هي المحصورة والمحصورة اربعة للوجه الكلية
 والسالبة الكلية والوجه الجزئية والسالبة الجزئية وهي كلها معتبرة في الصوري
 وفي الكبرى فاذ انضمت اطي الصوريات الاربعة في المحصورة الاربعة الاحكام الكبرى
 الاربعة منها يحصل في هذه الانضمام ستة عشر ضربا بان يكون الصوري موجبة والكبرى
 موجبة كلية ايضا او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية وبن يكون الصوري
 سالبة كلية والكبرى سالبة كلية ايضا او موجبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية
 وبان يكون الصوري موجبة جزئية والكبرى موجبة جزئية ايضا او موجبة كلية او سالبة

جزئية

جزئية وبان يكون الصوري سالبة جزئية والكبرى سالبة جزئية ايضا او
 او موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية لكن الشطر اطي الشطر الاول
 وهو اختلاف المقدارين اسقط ثمانية اضراب هي الصوري الموجبة الكلية
 مع الكبرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والصوري الموجبة الجزئية مع الكبرى
 الموجبة الجزئية والموجبة الكلية او الصوري السالبة الكلية مع الكبرى السالبة
 الكلية والسالبة الجزئية والشطر اطي ثمانية وهو كلية لكبرى اسقط اربعة
 من الثمانية الباقية ستة عشر ضربا وهي الاربعة الساقطة من الباقية في خمسة الصوري
 الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية والصوري سالبة الكلية مع الكبرى الموجبة
 الجزئية والصوري سالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية فام يبق من هذا القرائن
 الستة عشر بعد الاسقاط الاربعة اضراب القرب الاول موجبة كلية صوري
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية لان النتيجة تابعة لاحسن المتقدمين
 والسالبة الكلية احسن الموجبة الكلية كقولنا كل انسان حيوان ولا يثبت
 في الحيوان ينسج لا يثبت في الانسان بحسب بيان انتاج هذه القرائن
 تلك النتيجة بطريق الخلف والعكس المستد اما بطريق الخلف في هذا الشكل فهو
 ان يؤخذ نفقض النتيجة ويجعل ذلك التقيض صوري لان نتيجة هذا الشكل ليست
 كلية فيكون نفقضا موجبة جزئية والموجبة الجزئية يصلح ان يكون صوري للشكل
 الاول ويجعل كبرى الصوري هي السالبة الكلية كبرى وانه الصوري وهي نفقض

والصوري الموجبة الجزئية
 مع الكبرى الموجبة مع

النتيجة لا تهاوي كبرى فيقصر كبرها وان كانت سالبة كلية يصح ان يكون كبرى
 للشكل الاول فينتظم النتيجة وكبرى القصر فيشكل الشكل الاول لنتيجة ماينا
 للصغرى فيشكل الاول ايضا فيقال لو لم يصدق لا يثبت في الانسان بصدق
 نقيضه وهو بعض الاشياء لا يزم ارتفاع النقيضين وهو محال فصدق
 ونضم ذلك النقيض الكبري القصر هكذا بعض الاشياء لا يثبت في كبرها
 ينتج في الشكل الاول بعض الاشياء لا يثبت في كبرها وهو بناقض صغرى الشكل الثاني
 وهو كل اشياء هذه خلف اي القول الزم وهو قولنا بعض الاشياء
 لا يثبت في باطل وهذا الخلف لا يزم في صورته شكل الاول لا تهاوي بهتية الانسان
 فيكون الخلف من المادة وليس الكبري لانها مفروضة الصدق فتبين ان يكون
 هو في نقيض النتيجة وهو الصغرى للشكل الاول فيكون نقيض النتيجة
 محالا فان نتيجة الشكل الثاني واما طريق العكس فيه فبان يعكس الكبري بالعكس
 المستوي ليرتد الى شكل الاول وينتج النتيجة المذكورة هكذا كل اشياء حيوان ولا
 في الحيوان بحد ذاته ينتج في الشكل الاول لا يثبت في الانسان بحد ذاته وهو المطلوب القصر ايضا
 على الاول وهو ان يكون الصغرى سالبة كلية والكبرى هو كلية موجبة وهو نتيجتنا
 كلية ايضا قولنا لا يثبت في الحيوان بحد ذاته وكل انسان حيوان ينتج لا يثبت في الحيوان
 بانسانا وبنا بالخلف ويعكس ايضا اما الخلف فبالصغر المذكورة وهو ان يأخذ
 نقيض النتيجة ويجعل صغرى يجعل كبرى فيقول كبرى الله المذكورة الصغرى

فينظم

فينظم مناه فيلزم في الشكل الاول لنتيجة ماينا قصر الصغرى فيقول لو لم يصدق
 لا يثبت في الحيوان بحد ذاته الصغرى نقيضه وهو بعض الاشياء ونضم الى الكبري هكذا
 بعض الاشياء وكل اشياء حيوان ينتج في الشكل الاول بعض الاشياء حيوان وقد كان
 الصغرى لا يثبت في الحيوان هكذا خلف وهذا الخلف ليس المتصور كونها بالية
 الانسان فيكون في المادة وليس كذلك في الكبري لانها مفروضة الصدق فتبين
 ان يكون هو في نقيض النتيجة فيكون محالا فان نتيجة هي وهو المطلوب واما
 طريق العكس هنا فلا يمكن عكس الكبري لان الكبري كونها موجبة كلية لا يعكس
 الاموجبة جزئية والجزئية لا ينتج في الكبري الشكل الاول بل بطريق العكس هنا
 يعكس الصغرى وجعلنا اي جعل الصغرى المنعكسة كبرى كونها سالبة كلية وجعل
 كبرى القصر صغرى كونها موجبة كلية ينتج في الشكل الاول نتيجة منعكسة الى نتيجة
 المطلوبة في الشكل الثاني فاننا اذا عكسنا قولنا لا يثبت في الحيوان بحد ذاته الى كبرها
 بحد ذاته جعلنا كبرى وكبرى القصر صغرى وقولنا كل اشياء حيوان لا يثبت في الحيوان
 بحد ذاته ينتج في الشكل الاول لا يثبت في الانسان بحد ذاته وهو يعكس المستوي اي
 لا يثبت في الحيوان بحد ذاته وهو المطلوب القصر الثالث في موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سادس جزئية كقولنا بعض الاشياء ناطق ولا يثبت في
 القصر سادس ناطق فبعض الاشياء ليس في سادس الخلف العكس كما في القصر الاول
 القصر الرابع في سادس جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سادس جزئية كقولنا

في الشكل الاول لا ياتي في الانسان ناطق وهو من صف الكبري القليل لا يقضي
 لان يقضي المرجحة الكلية السالبة الجزئية لاسالبة الكلية وثانيهما العكس الضري
 ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المقصود بغير ما وجه المطلوب الثاني موجبة
 كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبية جزئية كقولنا كل فرس حيوان ولا ياتي
 من الفرس جبار فبعض الحيوان ليس بجار يراه بعكس الضري ينتج النتيجة المطلوبة
 وبالحذف نتج ما هي بنا في الكبري لا ما ينقضها كما في الضرب الاول بلا فرق الثاني
 في موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض الخيول
 وكل حمار ناهق فبعض الحيوان ناهق يراه بعكس الضري ليرتد الى الشكل الاول
 فينتج النتيجة المطلوبة وبالحذف وهو ان يحمل يقضي النتيجة الكلية الكبري صغرى
 القليل صغرى ينتج في الشكل الاول ما ينقض الكبري الرابع الموجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبية جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا ياتي في الا
 بجاره فبعض الحيوان ليس بجار يراه بعكس الضري وبالحذف يعني ما في الضري
 الثالث الخامس في موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا
 كل فرس حيوان وبعض الفرس صاهل فبعض الحيوان صاهل يراه بالحذف ينتج
 في الشكل الاول ما ينقض الكبري وبالعكس الكبري وجعل عكس الكبري صغرى جزئية
 لا بعكس الضري لان الكبري جزئية لا يصلح ان يكون كبري الشكل الاول صغرى
 القليل كبري لكونها كلية ينتج في الشكل الاول ما ينقض السالبة السابعة في موجبة

كقولنا
 بعض الصاهل فرس وكفر فرس حيوان
 فبعض الصاهل حيوان

كلية

في الشكل الاول لا ياتي في الانسان ناطق وهو من صف الكبري القليل لا يقضي

كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبية جزئية كقولنا كل انسان ناطق
 وبعض الانسان ليس صاهل فبعض الناطق ليس صاهل يراه بالحذف ينتج من
 الشكل الاول ما ينقض الكبري لا يمكن يراه بالعكس لا بعكس الضري لان
 الكبري جزئية والجزئية لا يقع كبري الشكل الاول ولا بعكس الكبري لانه لا يقبل
 العكس على تقدير قبولها العكس لا يصلح ان يكون صغرى او كبري للشكل الاول واما
 الشكل الرابع فشرط انتاج كبريه المقتضا وكيفية انتاجه في حتمية
 ولما دعي التلب الجزئية لانه مقدمة واحدة ولا في مقدمة متباينة سو كانت الختانة
 من جنس واحد كما ان كانت المقدما اي الصغرى والكبرى سالبين او موجبتين
 جزئيتين كما ان كانت احد المقدمتين وسالبة والاخرى جزئية الا ان يكون
 الصغرى موجبة جزئية فانه يجب اجتماع الجنيين لان كونه الكبري سالبية كلية
 كونه الصغرى موجبة جزئية فانه يجب اجتماع الجنيين لان كونه الكبري سالبية كلية
 يجب ان يكون الشكل الرابع على تقدير كونه الصغرى موجبة جزئية اما الشرط الاول اي عدم
 اجتماع الختتين على تقدير عدم كونه الصغرى موجبة جزئية فلان يلزم الاختلاف
 لو اجتمع الختتان في الشكل الرابع على تقدير ان لا يكون الصغرى موجبة جزئية يلزم
 الاختلاف الموجب لعدم الانتاج كقولنا لا ياتي في الانسان بفرس لا ياتي في الخمار
 بانثا والحي الثباين وهو لا ياتي في الفرس بخمار ولو بد الكبري بقولنا لا ياتي
 في الساهل بانسان كان الحي الثواق وهو كل فرس ناهق وكقولنا لا ياتي في الانسان
 بفرس وبعض الحيوان انسان والحي الثواق وهو كل فرس حيوان ولو بد الكبري

كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق صاهل
 فكل انسان صاهل

بعض الفرس حيوان

بعض الناطق بالإنسان

بقولنا بعض الناطق بالإنسان كان الحق الثابت وهو لا شيء في الفرس ناطق
وكقولنا لا شيء في الإنسان بفرس وبعض الحيوان ليس بشيء والحق الثابت وهو
كل فرس حيوان ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الناطق ليس بشيء كان الحق السلب
وهو لا شيء في الفرس ناطق وكقولنا كل ناطق إنسانا وبعض الحيوان ليس بشيء ناطق
والحق الثابت وهو كل إنسان حيوان ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الناطق ليس
بناطق كان الحق السلب وهو لا شيء في الإنسان ناطق وكقولنا بعض الحيوان ليس
بإنسانا وكل ناطق حيوان والحق الثابت وهو كل إنسان ناطق ولو بد لنا الكبرى
بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق الثابت وهو لا شيء في الإنسان بفرس وكقولنا
بعض الإنسان ليس بفرس وبعض الناطق ليس بشيء والحق الثابت وهو كل فرس ناطق
ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الناطق ليس بشيء كان الحق الثابت وهو لا شيء في
الفرس ناطق وكقولنا بعض الإنسان ليس بفرس ولا شيء في الناطق بالإنسان والحق
الثابت وهو كل فرس ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا لا شيء في الناطق بالإنسان
كان الحق السلب وهو لا شيء في الفرس ناطق وكقولنا بعض الفرس ليس بناطق
بعض الحيوان فرس كان الحق الثابت وهو كل حيوان ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض
الناطق ليس بناطق كان الحق السلب وهو لا شيء في الناطق بالإنسان وأما الشرط الثاني وهو
كون الكبرى سالبة كلية فلا يرد كونه الصغرى موجبة جزئية فلا بد أن يكون كذا وكذا
أن يكون الكبرى موجبة كلية أو موجبة جزئية أو سالبة جزئية وكل هذا لا يرد إلا بالافتراض

بأنه لا يمكن أن يكون
بأنه لا يمكن أن يكون
بأنه لا يمكن أن يكون
بأنه لا يمكن أن يكون
بأنه لا يمكن أن يكون
بأنه لا يمكن أن يكون
بأنه لا يمكن أن يكون
بأنه لا يمكن أن يكون
بأنه لا يمكن أن يكون
بأنه لا يمكن أن يكون

في النتيجة

في النتيجة

وهو موجبة للعقيم كقولنا بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان والحق الثابت
وهو كل إنسان ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق الثابت وهو
لا شيء في الإنسان بفرس وكقولنا بعض الحيوان إنسانا وبعض الناطق حيوان والحق الثابت
وهو كل إنسان ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الفرس حيوان والحق الثابت
وهو لا شيء في الإنسان بفرس وكقولنا بعض الفرس ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق
هو الثابت وهو كل حيوان ناطق ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الإنسان ليس بناطق
الثابت وهو لا شيء في الناطق بالإنسان فإذا سقط باعتبار شرط الأول ثمانية أصناف
وباعتبار الشرط الثاني ثلثة أصناف بقي الصغرى الموجبة في الأول من حيثين كليتين
ينج موجه جزئية كقولنا كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسانا فبعض الحيوان ناطق بانه
بعكس في قبيل المتكافئين وهو أن يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى لا يرد إلى الشكل
الأول فينتج نتيجة متعكسة إلى المطها كل ناطق إنسانا وكل إنسان حيوان فينتج من
الشكل الأول كل ناطق حيوان وهو يمكن لبعض الحيوان ناطق وهو المظهر والثالث
هو أن يجعل تقصير النتيجة كلية كبرى وصغرى كلية لا يجابها صغرى فينتج نتيجة
الشكل الأول ويجعل نتيجة متعكسة المعاني في الكبرى فتقول لو لم يصدق بعض
الحيوان ناطق لصدق تقصير وهو لا شيء في الحيوان ناطق ونجمه كبرى صغرى القيمة
وهو كل إنسان حيوان فينتج من الشكل الأول لا شيء في الإنسان ناطق وهو متعكس إلى
الطبي في ناطق بإنسانا وهو ناطق الكبرى فينتج الثاني من موجبتين وكبرى موجبة

بعض الناطق بالإنسان

جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل فرس حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الحيوان
حيوان ببيان بعض الترتيب والخلاف كما مر لكن طريق الخلاف هنا ينتج نتيجة تنعكس
الى ما يناقض الكبرى الثالثة من سאלة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سאלة
كلية كقولنا لا شئ من الفرس انسان وكل حيوان فرس فلا يثنى في الانسان بقولنا ببيان
بعض الترتيب كما مر والخلاف وهو ان يجعل نقض النتيجة لا يجابه صغرى وكبرى
القياس كلية كبرى لتجانس الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ما يناقض الصغرى
فقولنا لو لم يصدق لا يثنى في الانسان بصدق نقض وهو بعض الانسان صاهل
ويجمل ذلك النقض صغرى كبرى فيقول هو كل حيوان فرس ينتج في الشكل الاول
بعض الانسان فرس وهي تنعكس الى بعض الفرس انسان وقد كانت الصغرى لا شئ من الفرس
انسان هذا خلاف الرابع من موجبة كلية صغرى وسאלة كلية كبرى ينتج سאלة جزئية
كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس انسان فبعض الحيوان ليس بفرس ببيان
بعض المقدمات اي الصغرى وكبرى لا يعكس ترتيب المقدمات ليرتد الى الشكل الاول
هكذا بعض الحيوان انسان لا يثنى في الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وهو المظهر
والخلاف وهو بيان ما مر في ترتيب تلك الالات التي هي هنا تنعكس الى ما يناقض
الصغرى لا ما يناقضها الخامس من موجبة جزئية صغرى وسאלة كلية كبرى ينتج سאלة
جزئية كقولنا بعض الفرس حيوان لا شئ من الجار بفرس فبعض الحيوان ليس
بجار ببيان بعض الصغرى والكبرى والخلاف كما مر في الفصل الرابع بعين الالات التي

هنا

هنا تنعكس الى ما يناقض الصغرى فيعكس بالتأمل وكذلك يمكن بيان الانتاج
في الفصل الثاني والخامس الشكل الرابع بالافترض كما يمكن ملاحظة في الفصل الرابع
الاخيرة في الشكل الثالث هذا على رأي المتقدمين واما على رأي المتأخرين فالصغرى
المنتجة للشكل الرابع ثمانية وهي التي المذكورة مع الصغرى الثالثة الاخيرة في سאלة
وهي الصغرى سאלة جزئية مع الكبرى الموجبة الكلية والصغرى مع الموجبة الكلية
مع الكبرى سאלة جزئية والصغرى سאלة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فيكون
نظام انتاج شكل الرابع بحسب كيفية وتلك عند هاهنا الدرس وهو اما ان يجيب
الصغرى والكبرى مع كلية الصغرى ولتفادها بالاجابة والتلبيح مع كلية كلية المقدمات
قال اذ ان تعرف تمسك الفريتي والافترض خارج الى المطول **قال** لان القسم
العقلية **اقول** القسم العقلية نقض بحسب المحصول الاربعية في كل شكل ستة عشر
ضرا كما مر لكن سقط منها في الشكل الاول وانما على ضرا وهي الصغرى سאלة الكلية
مع الكبرى الاربع والصغرى سאלة الجزئية مع المحصول الاربعية كبرى والصغرى
الموجبة الكلية مع الجزئية كبرى والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية او
السאלة الجزئية كبرى كونه اجبا الصغرى كلية كبرى نظام انتاج الشكل الاول
في الفصل المنتجة اربعة الاول من موجبتين كلتيهما ينتج موجبة كلية
الثاني من كلتيهما والكبرى سאלة كلية ينتج سאלة كلية الثالث من موجبتين
والصغرى موجبة جزئية الرابع من موجبة جزئية صغرى وسאלة كلية كبرى ينتج سאלة

جزئية وهذا ما ذكره في التلويح ومن هذا عرفنا ان الشكل الاول ينتج الحاصل
 الاربعية بخلاف الاشكال الباقية كما عرفت وانتاج هذه الضرب الاربعية
 بينة بذاتها للبحر الى هذا **قال** والمراد من التصلين المتصلتان الترتيبا
 لا اتفاقا **قوله** لانه لا افاندة في انتاج الاشكال المركبة في الاتفاقية لان
 العلم بالقياس في الاشكال المركبة في الاتفاقية هو على علم بوجود الصانع
 الاصل والاكبر فكل امر واقع فيكون الاصل والاكبر معلوم للجماع من غير
 اتفاق الى الوسط فلا يكون الوسط محتاجا اليه **قال** كل عدد زوج واما فرد وكل
 زوج فهو زوج **قوله** اعلم ان الزوج عدد ينقسم بتساويين كالثلثة والخمسة
 كالاربعة والستة والفرد عدد لا ينقسم بتساويين وزوج هو زوج عدد يقبل
 النصف الى الواحد كالاربعة والستة والثمانية والستة وعشر زوج الفرد عدد لا يقبل
 النصف الى الواحد كالثلاثة والعشرة والخمسة عشر فرد زوج الفرد بانه عدد
 لا يقبل النصف اكثر من مرة واحدة فقط اخطا سوا كانت الحلية صورية
 والمثلية كبرى وبالعكس **قوله** مثال ما كان في الحلية صورية المنفصلة كبرى
 فكل واحد من **ب** كلما كان **ب** **ب** فيا ينتج في الشكل الاول كما كان **ج ب**
ج **قال** سوا كانت الحلية صورية المنفصلة وكبرى وبالعكس **قوله** بيان
 العكس ذكره الشرح اما مثال ما كانت الحلية صورية المنفصلة كبرى فكل واحد
 كل **ب** كل **ب** او اما **د** كل **ج** اما **ا** **قال** القياس الاستثنائي يدرك

من متقدمين

من متقدمين احدهما اي احد المتقدمين الشرطية والمقدمة الاخرى وضع اخرى
 جزء الشرطية اي شيئا اخر جزءا ليدلنا شيئا اخر كانه المتصلة بالضرورة
 او دفع جزء الاخر كانه المنفصلة الفعالية او دفع احد جزء الشرطية ليدلنا دفع
 الجزء الاخر كانه المتصلة او اثباته كانه المنفصلة **قال** فنقول الشرطية الموضوعة
 في القياس الاستثنائي ان كانت منفصلة **قوله** القضية الشرطية الموضوعة في القياس
 الاستثنائي ان كانت متصلة لزومية فالاستثنا منها يتصور على اربعة اوجه
 استثنا عن المقدم واستثنا عن التلويح واستثنا عن المقدم واستثنا عن التلويح
 التلويح **قال** وهو استثنا عن المقدم وتلويح وهو استثنا عن التلويح التلويح
 دور التلويح وهو استثنا عن التلويح والتلويح وهو استثنا عن المقدم اما استثنا
 عن المقدم فينتج عن التلويح وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم واللازم
 العكس اللازم عن الملزوم فيطلب الملازمة واما استثنا عن التلويح التلويح فينتج
 نقض المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واللازم وجود الملزوم
 بدور اللازم فيبطل الملزوم ايضا واما استثنا عن التلويح فلا ينتج عن المقدم
 لان وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم يجوز ان يكون اللازم اعم ووجود
 اللازم لا يستلزم وجود الاخص واما استثنائي نقض المقدم فلا ينتج نقض
 التلويح لان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم يجوز ان يكون اللازم اعم
 وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء اعم **قال** فانه كانت الشرطية الموضوعة

في القياس الاستثنائي منفصلة **اقول** لفظة الشرطية الموضوعة في القياس
 الاستثنائي اما ان يكون منفصلة حقيقة او مانعة للجمع او مانعة للخلافات
 كانت منفصلة حقيقة فاستثنائي المقدم ينتج نقيض التالي لامتناع الجمع
 بينهما واستثنائي التالي ينتج نقيض المقدم بعين ملته واستثنائي نقيض المقدم
 ينتج عين التالي واستثنائي نقيض التالي ينتج نقيض المقدم لامتناع الخلو بينهما وان
 كانت منفصلة مانعة للجمع واستثنائي عين المقدم ينتج نقيض التالي واستثنائي عين
 التالي ينتج نقيض المقدم لامتناع الجمع بينهما واستثنائي نقيض المقدم لا ينتج عين
 التالي ونقيض التالي لا ينتج عين المقدم لكون الخلو بينهما وان كانت منفصلة
 مانعة الخلو فيمكن مانعة للجمع لامتناع الخلو مجوز الجمع **قال** واليقين هو اعتقاد
 الشيء بانه لا يمكن **اقول** القيد الاول اعني قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الظن
 وهو الاعتقاد الرجح العاري عن الخوف المحتمل للطرف الاخر لاعتقاد المرجح
 اليهم ايضا وهو الاعتقاد المرجح كعاري عن الخوف المحتمل للطرف الاخر لاعتقاد
 رجحان القيد الثاني اعني قوله مطابقة للواقع يخرج الجدل المركب هو عبارة عن
 عدم العلم عما يشاهد ان يكون عالما مع الاعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا
 مطابقة للواقع لكنه يخرج الجدل المركب هو عبارة عن عدم العلم عما يشاهد
 ان يكون عالما مع الاعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا وقيد الثالث
 اعني قوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد فانه وان كان اعتقادا بانه

لا يمكن

لا يمكن ان يكون كذا مطابقة للواقع لكنه يكون له ان يكون ان يزول الاعتقاد عند
 تشكيله مستك **قال** واما التبيين فاقام **اقول** لما عرف البرهان انه قياسي ذلك
 من مقدمة يقينية اراد ان يبين المقدمة اليقينية فقال اما اليقينية فاقسام
 اى المقدمة اليقينية الضرورية ستة اقسام دائما الخمسة المقدمة الضرورية في
 الستة لان الحاكم بصدق القضا الضرورية اما العقل والحس او المرئيات والحس
 والعقل لان المدرك منحصر في العقل والحس فان كان الحاكم العقل فلما ان يكون
 حكما يخرج تصور طرف في الحقيقة او بواسطة فانه كان حكم العقل يخرج تصور
 الطرفين سواء كان تصور الطرفين بالكس او بالبداية سميت تلك القضا اوليا
 وان لم يكن حكم العقل فيها يخرج تصور الطرفين بل بسبب لانتفاء الاذهن
 بل يحضر فيه عند تصور الطرفين سميت تلك القضا قضا قياسية معاير شي
 ايضا قضايا نظرية وان كان الحاكم هو الحس فهو من المشاهدات فان كان من
 الحواس الظاهرة سميت تلك القضا باحسب فان كان من الحواس الباطنة سميت
 تلك القضا باحسب انما وان كان الحاكم مركبا من العقل والحس فلما ان يكون الحس
 حش السمع او غيره فان كان الحس حش السمع فهو المتواترات وان كان الحس
 غير حش السمع فاما يحتاج العقل في تكرار مشاهدته لترتيب الجدل على الموضوع لا انفسا
 قياس خفي لتلك القضا باحسب ان كانت تلك الترتيبات اتفاقا لما كان دائما
 او اكثر او لا يحتاج فان احتاج فهي الجزئية فان لم يحتاج الى تكرار المشاهدة

فمن الجديس ومثاله ما ذكره الكرخ والوسط ما يقرون بقولنا لانه
 عزله الوسط بانه ما يقرون بقولنا لا تدجين يقال في الجاء الذي لانه
 حين يقال في الجاء الذي لا اوكلا كقولنا لانه متغير في الجاء الحادث و
 المقارنة بلفظ لانه هو المتغير والوسط والمتن بقولنا ان يقال حين تقول
 لانه كذا وكذا لانه يقال لانه كذا وكذا في الاصطلاح التطبيقية
 المذكورة الجدل وهو في كل مؤلف من مؤلفات مشهورات اول ما علمت القيد ما مر
 يقينية لانتاج اليقين او ركب في مقدمة غير يقينية اما المرئى للمقدّمات
 اليقينية وهو البرهان كما ذكرنا واما المرئى من غير اليقينية فالاقضية الاربعة
 الباقية اذا عرفت هذا ما علمت ان المقدّمات الغير اليقينية ستة احدها المشرك
 وهو قضايكم العقل بما بواسطة اعترافكم بمصالح عامة كقولنا الله
 حسن والظلم قبيح اربيب حجة كقولنا مراعاة الضعفاء حجة واربيب كقولنا
 كشف عمرة مذموم ويقال له الشنيع وثانيها المسلما وهي قضايها لا
 الخصم مسلمة بمصاحبه ليس عليها الاحكام لاف الختم ثانيا مقبول وهي
 قضايها لا يخذ عن يمينه او يمينه كالا بيا او الكلمة كالاوليا او المريد
 عقاه كالعالم او المريد دينه كالصلى او ابراهيم المظنون وهي قضايكم
 العقل بما بسبب ترجيح جانب الحكم وخامسها الخفية وهي قضايها لا تدرب
 النفس بشئ او تنفيها عنه ويدور في النفس اذا اوردت على النفس ثانيا

من قبض

من قبض او بسط سواء كانت صادقة او كاذبة وبسادسها المظهر بغيرها
 وهي قضايكم العقل بما اعتقادها اولية او ضرورة او مقبولة او مسلمة
 لانتهاها بشئ منها فالجدل هو في كل مؤلف من مؤلفات مشهورات اول ما علمت
 المستأقولا وضع كشي لغير ما وضع له قبيح لانه ظلم وكل الظلم قبيح فوضع
 كشي لغير ما وضع له قبيح وعرض الجدل في القيد والجدل الزام الخصم كما كان
 والخطابة في كل مؤلف من المظنون او منها ومن المقبول كقولنا كذا في كل
 بالليل وكل من يطرف بالليل فهو سارق ففان سارق وعرض الحبيب والواحد
 في القيد الخطابي لرغبة الناس في فعل الخير وتنفيدهم من الشر وكشعر قبيح
 مؤلف من الخيال كقولنا هذا عمل وكل عمل مرة مقياة فهو مرة مقياة وكقولنا
 هذا خير وكل خير اوت سبالة وعرض الشاعر من القيد شعر في انفعال
 النفس بالرغبة في النفس الاول تفرغ اكل العسل نعمة الغنى في الذنب
 وفي الثانية ترغيب في شر من شر رغبة العاق الى عيشة والمناطة في كل
 مؤلف من مقدّمات كاذبة تبينه بالحق او بالمشهور ونسبه كاذب بالحق او بالمشهور
 اما من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا صورة الفرس
 المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صر حال يتبع ان تلك الصورة صرالة
 واما من حيث المعنى فقدم رعاية وجود الموضوع في الوجهة كقولنا كل انسان
 وافر من كوضع نفوسه فوانسا وكل انسان وافر من وافر من يتبع بعض الانسا

فوس ولفظ فيه من حيث ان موضوع المقادير ليس بوجوده الا ليس
 شيء موجود يصدق عليه انسان وفوس وكوضع كقضية الطبيعية مقام
 الملكية كقولنا الانسا حيوان وكل حيوان جنس ينبج ان الانسا
 جنس مؤلف من مقدمات وهيئة غير مطابقة
 للواقع وهي قضية يحكم بها وهم الانسا
 في امور غير حوسه قياسا على الامور
 الحوسة كما يحكم بان كل مبره
 متخو لانه يدرك ان كل
 ماهو مشاهد محوس
 فمتخو والارض
 من المفالطة
 تفلظ
 حكم
 برفضه
 تحت

حركات

بشيء من جهة
 من جهة اخرى

بشيء من جهة
 من جهة اخرى

واما قدم الفصل في التامه والعرض العام لانه
 الثاني وهما اعتباره والذاتي ملكا على العرض
 وقدم الخاصه عن عرض العلم لانها يقع جواب
 او كونه هو والعرض العام لا يقع في جواب ما هو
 وما في جواب اي على حقه فانه اوله حاصله
 عليه الخاصه قليل بمصدق
 على العرض العام كثير
 والقليل قبل
 الكثير

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark spot near the top center. The left edge of the page shows the binding structure, including a vertical strip of yellowish material and a small dark mark. The overall tone is warm and slightly yellowed, characteristic of old paper.

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

لا يجرى في هذه المسئلة كذا بل في الحقيقة هو عرضي كالضاحك
بالنسبة الى الاشياء فانه لم يدخل حقيقة زيد وعمرو وبركتي هي الاشياء
لما مر من انه مركبة في الجوانب والناسق فقط فممكن ان يخرج عنه
وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل هي في العرضيات كاشياء اخرى
بذلك التغير وما يحيا فيه فهو عرضي وقد يقال الذي على ما ليس عرضي في
يكون الماهية ذاتية لا يقال الا في هو المنسب الى الذات فلا يجوز ان يكون
الماهية ذاتية والاشياء انما هي في النفس وهو ممنوع لانه نقول
هذه التسمية اي تسمية كاهية ذاتية ليست بالقوة حتى يلزم ذلك
المحدور بل انما هي اصطلاحية فلا يلزم ذلك قال والله اعلم
اقول هذا شروع في بيان الحكماء ان العلم ان الذات اما جنس او نوع
او فصل لانه اذا كان مقولا في جواب هو يجب ان يكون الحصة فقط اي
لا الخصية ايضا فكل كيان بالنسبة الى الاشياء والفرس فانه اذا
سئل عن الاشياء والفرس ما هما كان الجواب جوابا عنهما فالا يسئل
عن كل واحد من الاشياء والفرس لم يصلح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما
لان ليس تمام ماهية كل واحد منهما ليس ببالا فلا لانه اذا وردت
الاشياء بالسؤال فقول ما هو فانه ليس الا الجوانب كالتعلق بكونه تمام ما

والتجارية فانه لفظ يدرك جزئية على ما مضى كذا في يدك كذا في يدك
والجارية يدك على جسم معين فان كان الاول فهو من جنس الاشياء لان الاول لا يكون مجردا بل هو في ذاته موجودا في نفسه

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

مركبا

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

مركبا في الحيوان والناسق وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن داخل
في حقيقة جزئية بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك
بالنسبة الى الاشياء فانه لم يدخل حقيقة زيد وعمرو وبركتي هي الاشياء
لما مر من انه مركبة في الجوانب والناسق فقط فممكن ان يخرج عنه
وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل هي في العرضيات كاشياء اخرى
بذلك التغير وما يحيا فيه فهو عرضي وقد يقال الذي على ما ليس عرضي في
يكون الماهية ذاتية لا يقال الا في هو المنسب الى الذات فلا يجوز ان يكون
الماهية ذاتية والاشياء انما هي في النفس وهو ممنوع لانه نقول
هذه التسمية اي تسمية كاهية ذاتية ليست بالقوة حتى يلزم ذلك
المحدور بل انما هي اصطلاحية فلا يلزم ذلك قال والله اعلم
اقول هذا شروع في بيان الحكماء ان العلم ان الذات اما جنس او نوع
او فصل لانه اذا كان مقولا في جواب هو يجب ان يكون الحصة فقط اي
لا الخصية ايضا فكل كيان بالنسبة الى الاشياء والفرس فانه اذا
سئل عن الاشياء والفرس ما هما كان الجواب جوابا عنهما فالا يسئل
عن كل واحد من الاشياء والفرس لم يصلح ان يقع جوابا عن كل واحد منهما
لان ليس تمام ماهية كل واحد منهما ليس ببالا فلا لانه اذا وردت
الاشياء بالسؤال فقول ما هو فانه ليس الا الجوانب كالتعلق بكونه تمام ما

الاشياء بالسؤال فقول ما هو فانه ليس الا الجوانب كالتعلق بكونه تمام ما

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

هذا هو المقصود من قوله
فان كان الاول فهو من جنس
الاشياء لان الاول لا يكون
مجردا بل هو في ذاته
موجودا في نفسه

وكذا اذا اردت ان تعرف ما هو فوج الحيوان الساهل لك
 تمام ماهية **ويرسم** الجنس بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
 فاجاب ما هو قوله لا ذنبا يجب لشركه المحضة وقوله كل في ذنب بلا طائل تحت
 وقوله مقول يتناول جزئيات والكلية وقوله على كثيرين يخرج الجنس
 لما شئت من الجنس انما يقال على واحد مخصوص وقوله مختلفين بالحقايق يخرج
 النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق وقوله في جواب ما هو قوله
 ذنبا يخرج الكلية الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام وان كان
 الذي مقولا في جواب ما هو يجب لشركه والخصوص معا فمركب كالانسان
 بالنسبة الى افراد اعني زيدا وعمرا وبكرا وخالدا وغير ذلك لانه اذا سئل
 عن زيد وعمر وغير ذلك بما هم كان الجواب الانسان لانه تمام ما يشتمل
 ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل من زيد فقط كان الجواب الانسا ايضا
 لانه تمام ماهية المحضة فمبين انه اعني النوع يكون مقولا في جواب ما هو
 يجب لشركه والخصوص معا **ويرسم** النوع بانه كل مقول على كثيرين مختلفين
 بالعدد دونه الحقيقة فاجاب ما هو يجب لشركه وقوله كل زائد كما مر وقوله مقول
 جنس يتناول الجزئ والكلية وقوله على كثيرين يخرج الجزئ وقوله مختلفين
 بالعدد دونه الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول على كثير متفقين
 بالحقيقة بخلاف الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق وقوله

الفصل مقول على كثيرين في جواب ما هو على
 هو ذنب وانما الى المحضة والعرض العام لانها
 فلهذا يرسم

فانما لا يتناول من مذهب الجنس بهذا القيد يخرج
 ايضا فحصل الانواع وجوبها شرح

لان هذه الشئ لا يكون مقولا في جواب ما هو
 في الماهية وكل هذه الشئ ليس تمام للماهية
 المستل

فيما لا يتناول من مذهب الجنس بهذا القيد يخرج
 ايضا فحصل الانواع وجوبها شرح

الانسان هو الحيوان الساهل لك
 الذي هو الحيوان الساهل لك
 الذي هو الحيوان الساهل لك

مختلفين بالعدد لكونه افراده مختلفة بالمعرض والتشخيص وقوله في جواب
 ما هو يخرج الثلاثة الباقية المذكورة وان كان الذي غير مقول في جواب
 ما هو بل مقول في جواب اي شئ هو ذنبه وهو اعني المقول في جواب اي شئ
 هو ذنبه ما يميز الشئ عما يشترك في الجنس في الفصل ولو قال امة واحدة ايضا
 كان قول مقول لشئ لا يدخل فيه الماهية المركبة من امرين متساويين او امور
 متساوية اللهم الا ان يقال اكتماله بالجنس بناء على بطلان تركيب الماهية
 من امرين متساويين او امور متساوية ولما قل ان يقول فعلى هذا كان
 الا انم عليه ان يذكر الجنس التميز فذلك اعني ما يميز الشئ عما يشترك في
 الجنس كالتماثل بالنسبة الى الانسان فانه اعني الناطق يتميز الانسان
 عما يشترك في الحيوان كالسبع كالفيل والخمار وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان
 باي شئ هو ذنبه كان الجواب انما ناطق لانه السؤل باي شئ هو ذنبه انما
 يطلب ما يميز الشئ عن غيره وكل ما يميز الشئ عن غيره يصلح للجواب فالناطق
 يصلح للجواب لتمييز الانسان عن غيره ويرسم الفصل بانه كل يقال على شئ
 في جواب اي شئ هو ذنبه وقوله كل جنس شامل للكلية وقوله يقال على شئ
 في جواب اي شئ هو يخرج النوع والجنس العرض العام لان النوع والجنس
 يقالان في جواب ما هو لا في جواب اي شئ هو العرض العام لا يقال في الجواب اصلا
 وقوله في ذنبه انما هو يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشئ لكن

او كذا حكاية ذنبه في شئ مما يشترك
 في الماهية كالاتي

وطبقات المصالح بذكر الجنس في تعريف اشياء في موضعين
 اية في مذهبين احدهما انما هو الجنس والآخر انما هو الشئ

لأن الحيوان الساهل لك
 الذي هو الحيوان الساهل لك
 الذي هو الحيوان الساهل لك

حيوان افراد حيوانات جسم نائي افراد حيوانات
 نباتات
 افراد حيوانات نباتات شجوات جواهر افراد
 حيوانات
 نباتات جواهر
 عقول

لأنه
 لزوما
 وانما كان عرضا يخرج من الماهية الانسان وايضا يسمى
 بانه لا يكون جوابا انما بل يقال جوازا

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ فَالْحُمَّى يَوْمَ لَا يُفْعَلُ فِيهَا شَأٌ وَلَا يُسْقَى فِيهَا مَاءٌ وَلَا يُصَلَّى فِيهَا أَحَدٌ

رحمة الله تعالى عليه

لا يجره وذاته بل في عرض قال والعرض قول العرض اما لازم او مفارق
لانه اما ان يتبع انفيك في ماهية ولا يتبع عنها والاول هو العرض
اللازم كالمات بالثبوت بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق
كالمات بالفضل بالنسبة اليه وكل واحد منهما اي من العرضين لازم ومفارق
اما خاصته او عرض عام لانه اما ان يخص حقيقة واحدة فقط فالحقيقة
كالضاحك بالقوة او بالفضل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك بالقوة
عرض لازم لا ينفيك عن ماهية الانسان كخص حقيقة واحدة وهي ماهية
الانسان والضاحك بالفعل هو عرض مفارق ينفيك عن ماهية الانسان
كخص ما ويرسم بانها كلية يقال على ما هي حقيقة واحدة فقط ولا عرض
قوله كلية مستدركا مرعية وقوله يقال على ما هي حقيقة واحدة جنس
شامل لكلها حتى نقوله فقط يخرج الجنس العرض العام لكونهما مقولين
على ما هي حقايق قوله ولا عرضيا يخرج النوع والفضل لانه مقول على ما هي
ذاتي لا عرضي وان لم يخص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة
بل بعم حقايق فوق واحدة فهو العرض العام كالتشقق بالقوة والفضل للانسان
وعنه في الحيوان فان التشقق بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهية الحيوان
وغير محض واحدة والتشقق بالفضل عرض مفارق ينفيك عن ماهية ما غير محض
واحدة ويرسم اي العرض العام بانه يمكن يقال على ما هي حقايق مختلفة ولا

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

محمد الجدي نقس

اولى الناس الانشا والفرس هما قبيحون

عوضاً وقوله كل زائد كما مر وقد يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع
والفصل والخاضعة لأثرها لا يقال إلا على حقيقة واحدة فقط وقوله ولا عوضاً
يخرج الجنس لأن قوله ذات لا عوضية وكذا هذه التسمية للمركب من جنس
بنيان على إمكان أن يكون لها ماهية أخرى من تلك المفردات التي ذكرناها
التي هي من مساوية لها أن المناسبة ذكر التسمية التي هو أحد من الحد والرسم
لأن عدم العلم بأنها حدود لا يصح العلم بأنها رسوم ^{لأن} القول بشارح العلم
على قسمين أحدهما القول بالشارح والآخر جهة لآلة أن كان تصور مع عدم
اعتبار الحكم فيه موصلاً إلى المطلوب كشروط فهو قول بالشارح وإن كان تصور
مع اعتبار الحكم فيه موصلاً إلى المطلوب كشروط فهو جهة ولا يعرف هذا
فقد في تلك الاصطلاحات المطلقة المذكورة القول بالشارح وهو التسمية
اعلم من أن يكون حداً أو رسماً لأنه إما أن يكون بالذاتية أو بالعرضية فأن
كان الأول فهو الحد وإن كان الثاني فهو الرسم والحد قد راعى على ماهية كشيء
قد راعى ماهية يخرج الرسم على ما سبقته هذا هو تعريف الحد وقيل لم يخرج
تعريفه لأن لا يلزم تشلّل قلت لا نسلم لزوم ذلك لتشلّل لأن حد الحد نفس
الحد كما أن وجود الوجود نفس الوجود والحد ينقسم إلى قسمين تام ومناقض
والحد التام هو الذي يذكر كشيء جنس كشيء وفصله تعريفه كالحركة كالتحرك
بالنسبة إلى الذات فأنك إذا قلت ما لا نسلم فيقال الحيوان الناطق ومن هذا

فان قلت لم قدم المص على القول الشارح على القول الشارح
ولم تفعل العكس لان الكتاب جزء من القول الشارح
لان الحد التام مركب من الجنس والفصل الفريين والحد
الناقص مركب من الجنس
باب الثاني في مقاصد التصورات
فعل ذلك وقال
ويرسمه دية غفر
وهو ان القولية عارضة للحد
والاشياء والعرضيات
ان قلت لم قدم المص على القول الشارح على الحد قلت لان
الشارح هو الذي يوضح الحد
والصور فقدم على التصديق
ولاجل ذلك قدم
هذا المسمى بحد
فان قلت بحد
لم يسم بحد
قلت لا بحد
وهو مركب من
هذا المسمى بحد

والفضل عبارة عن الشايق
والجنى عبارة عن الخبز
والعقرب هو الذي يترك اللاحية
والمراد بالشيخ القدير هو الذي يقع الفضل
والجواب

العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث العالم حادث
النصور هو الذي حصول صورة الشيء في العقل
التصديق هو الذي يحصل حصول صورة الشيء في العقل
او التسليل توقف الشيء على امر غير متناهية وهو
باطل لان معرفة الواحد يكون امورا غير متناهية والثاني
باطل والاوّل
نزل للذكر
يب الساطق
اي الذي يترتب من الخلق الشيء والعقل القريب

بل كراشياده وحدة او لينج متفق اولمن مخصوصه ايجرم تناقض
 ار رقيق وحدة مضوع محور زمان هم مكان هم اصناف فعلية
 كل حين شرط ايضا

بما ان كل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به
 ولا يتوقف على وجود غيره
 فكل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به

خو زيد قائم ومحمول ليس بقاء والثانية وحدة الجو اذا اختلفا فيها لم يتناقض
 خو زيد قائم ليس بقاء والثالثة وحدة الزمان اذا اختلفا فيها لم يتناقض
 خو زيد قائم ليس بقاء والرابعة وحدة المكان اذا اختلفا فيها لم يتناقض
 فيها لم يتناقض خو زيد قائم في الارض ليس بقاء في الشوق والخامسة
 وحدة الاضافة لانها اذا اختلفا فيها لم يتحقق التناقض خو زيد اب لعمري
 وزيد ليس اب لعمري والسادس وحدة القوة والفعل لانها اذا اختلفا فيها
 بان يكون مثبتة في احدهما بالقوة والاعزى بالفعل لم يتناقض خو زيد لعمري ان
 مسكراي بالقوة لعمري ان ليس مسكراي بالفعل واما بقية وحدة الكل والجزء
 لانها اذا اختلفا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض خو زيد لعمري ان
 الزنجي ليس لعمري ان كل واحد من هذه الشرطية لعدم كشافها بين قضيتين
 عند اختلاف الشرط كقولنا الجم مفرد للبصري بشرط كونه ابيض الجسم ليس مفرد
 للبصري بشرط كونه اسودا واعرف هذا فاعلم ان القضيتين اذا كانتا احداهما
 موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة جزئية واذا كانت سالبة كلية
 كانت الاخرى موجبة جزئية ففقد موجبة الكلية اتماعا سالبة الجزئية
 كقولنا كل انسان حيوان بعض الناس ليس حيوان ونقيض السالبة الكلية
 اتماعا هو الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الناس حيوان بعض الناس حيوان
 وكلية هذا سياتي في المحاور والمخاش ان يراد بهذا الصلح الذي قوله ونقيض الموجبة

بما ان كل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به
 ولا يتوقف على وجود غيره
 فكل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به

بما ان كل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به
 ولا يتوقف على وجود غيره
 فكل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به

الكلية

بما ان كل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به
 ولا يتوقف على وجود غيره
 فكل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به

بما ان كل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به
 ولا يتوقف على وجود غيره
 فكل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به

الكلية الاخرى ههنا ياء ليس في موضع وانما موضع بعد تحقق المحصورات قال
 المحصور لا يتحقق التناقض اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين
 لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافا في الكلية وفي الجزئية بان يكون
 احدهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة
 فلو قيد بعد قوله في الكلية والجزئية بقولنا ايضا لكان ان يكون اشارة اليه اعني
 اتفاقهما في الوحدة المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد
 اتفاقهما في الكلية والجزئية لان الكلين قد تكذبنا كقولنا كل انسان كاتب
 ولا شيء من الناس كاتب والجزئيتين قد تصدقنا كقولنا بعض الناس كاتب
 وبعض الناس ليس كاتب ففقد الموجبة الكلية الجزئية لأكلمة وبالعكس اعني نقض الجزئية
 الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان محصورتين فكل واحد من المحصورتين لاث
 المزملة المحصورة في الحقيقة فحيث انها في قوة الجزئية قال وبالعكس فكل واحد من تلك
 الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس هو عبارة عن ان يصير الموضع في القضية محمولا
 والمحمول موضوعا مع بقا الكيف اي كسلب لا ايجابا اي ان كان اصل موجبا كان العكس
 ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك مع بقاء التصديق والتكذيب
 اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان
 العكس ايضا كذلك كما ان الانسان ان نعكس قلنا كل انسان حيوان جعلنا جزا الاول ثانيا
 والثاني اولاف قلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس قلنا لا شيء من الناس
 حيوان

بما ان كل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به
 ولا يتوقف على وجود غيره
 فكل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به

بما ان كل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به
 ولا يتوقف على وجود غيره
 فكل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به

بما ان كل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به
 ولا يتوقف على وجود غيره
 فكل واحد من هذه الاشياء
 له وجوده الخاص به

هذا هو الذي لا يشك في صحة ما ذكره

ولكن انما انه هو موضوع يصير محولا
وما هو المحول يصير موضوعا لكن يخرج عن
الشريف على الشرطيات فلا يكون
الشريف جامعا فلا بد فيه

يجوز لنا ان نشي في الحجة بانسان ولو قال ان كل انسان حيوان
ثانيا في الجزء الثاني او لا كان اصواب لان ما هو الموضوع لا يصير محولا وما هو
المحول لا يصير موضوعا اصلا ولتين سلكنا ذلك لكن يخرج عن التعريف
عكس الشطرنج وانما اعتبر بقا السلب لا بما لا يتم كسلب القضايا ولم يجز بالاعتقاد
في الاكثر بعد جعل المذكورة صادقة لازمة لاصل لا موقوفة على الحاجة للسلب
والايجاز وانما اعتبر بقا الصدق لان العكس لازمة للقضية اذ لو فرض
صدقها يلزم صدق العكس الا ان صدق المرزوم بدون صدق الارزوم
صدق المرزوم بدون صدق الارزوم مستحيل ولم يعتبر بقا الكذب لانه لا
يلزم من كذب المرزوم كذب الارزوم فان قولنا كل حيوان انسان كان صدق
عكس الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول كذا التاكيد لا يكون
الاجزاء **قال** والموجه الحكيم لا تنعكس كونه **اول** القضية الكلية التي تكون
موجبة لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها
كلية فلان لا ينتقض كونه يكون المحول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس
يلزم صدق الاخر على كل الاعم وهو محال لصدق قولنا كل انسان حيوان
ولا يصدق كل حيوان انسان والا يلزم ان يصدق الانسان الذي هو الموضوع
على كل الحيوان الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلان اذا قلنا
كل انسان حيوان فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهودات

الانسان

كلية
هذا هو الذي لا يشك في صحة ما ذكره

هذا هو الذي لا يشك في صحة ما ذكره

الانسان فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المحقق لتعليل انعكاسها جزئية
والا يصدق فيه ان يقال ان صدق كل انسان حيوان يلزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
والا يصدق نقضه وهو لا يشي في الحيوان بل انما يلزم المساواة بين الانسان
والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان حيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان وهذا
خلف او نضم ذلك النقص الى الاصل لينتج سلب شي عن نفسه وهو محال هكذا
تقول كل انسان حيوان ولا يشي في الحيوان بانسان ينتج في كل الاول لا يشي
في الانسان بانسان وهو **قال** والموجه الجزئية **اول** القضية الموجبة ايضا
تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية
كالجثة التي ذكرناها فان صدق بعض الحيوان انسانا يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان لانا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض
الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض حيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان والا يصدق نقضه وهو لا يشي في الانسان حيوان ويلزم لا يشي
من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا
الارزوم الى الاصل حتى يلزم سلب شي عن نفسه كما مر **قال** والسالبة الكلية **اول**
السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك انعكاسا الى السالبة الكلية
بينت بنفسه لان اصدق لا يشي في الحيوان بانسان يلزم ان يصدق لا يشي في الانسان
بعض الانسان فيصدق هو بعض الانسان لا يشي في قولنا بعض الحيوان انسان وقد يكون

اذا كان لم يصدق السالبة الكلية لصدق
نقيضه وهو الموجبة الجزئية

لان ما هو الانسان يلزم ان لا يكون حيوان وما هو
الحيوان يلزم ان لا يكون
بانسان وكلاهما باطل
والا دعاهم
فيكون القضية وهو قولنا لا يشي في الحيوان بانسان
محالا فيصدق العكس
وهو قولنا بعض الحيوان
انسان وهو
المطلوب

لان عكس السالبة الكلية السالبة الكلية
فيلزم بطلان نقيض العكس الذي هو المرزوم بطلان
المرزوم جزئ
هذا لا يشي في الحيوان بانسان بعض الحيوان انسان
ينتج في التحليل الثالث
ليس بعض الانسان
حيوان

بعض الجوز ليس حيوانا كان الحق السلب لم يذكر المصو هذا الشرط قال والشكل
 الاول هو كذا جعل مقياس المعلوم **قول** لما كان الشكل الاول بين الاشكال
 اصلا والباقي مرددة اليه خطأ لا يحتاج ولهذا جعل مقياس المعلوم اقلا من ذلك او
 المصو هنا مع ضرورة غيره ليحل كمتوزاي قانونا ينتج منه المطلق ووظيفة
 لتعريف الباقية ومنه اربعة المتجة اربعة لان القسمة كعملة تعطينا يكون ستة عشر
 ضربا فقط منها اثني عشر كباقي في المطولات وبقي اربعة ضربا لضرب الاول
 ان يكون من جيبين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم ثلث وكل مؤلف
 حدث ينتج كل جسم حدث والضرب ثانيا ان يكون من كليتين وكبرى مالبة
 كلية والنتيجة مالبة كلية كقولنا كل جسم ثلث ولاشي من المؤلف بتقديم ينتج لاشي
 من الجسم بتقديم والضرب ثانيا من جيبين الصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية
 كقولنا بعض الجسم ثلث وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع
 ان يكون موجبة جزئية صغرى مالبة كلية كبرى والنتيجة مالبة جزئية كقولنا بعض
 الجسم ثلث ولاشي من المؤلف بتقديم ينتج بعض الجسم ليس بتقديم ومن هذا يعرف
 ان ايجبا الضرب كلية الكبرى شرط في الشكل الاول الا لاختلفت النتيجة اما الاول
 فانه يصدق لاشي من الانا بفرض كل فرس حيوان والحق الايجبا وان بدلتنا
 الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل كان السلب الحق وانما ثانيا فانه يصدق كل انسان
 حيوان وبعض الحيوان فرس كان الحق السلب اذا قلنا بعض الحيوان صاهل كان الحق

الاجبا

الاجبا **قال** والقياس الاقتران **قول** لما قسم المصو القياس من قبل الاقتران
 والاستثنائي اراد يبين ان كل واحد منهما من ايشي يتركب فقال القياس الاقتران
 ثانيا ان يتركب من مقدمتين حلتين كما مر من قولنا كل جسم ثلث وكل مؤلف
 حادث فان كلامنا هاتين المقدمات حلتية وثانيا ان يتركب من مقدمتين حلتيتين
 متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالقمر موجود وان كان القمر موجودا
 فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة
 فالارض مضيئة والمصو من المقدمات المتصلتين كقسطان للترقيبات لا انفاقتا
 كما ذكر في المطالات وثانيا ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا كل
 عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين
 المقدمات المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد وثانيا ان يتركب
 القياس المذكور من مقدمات حلتية ومقدمة شرطية متصلة سواء كانت الحلتية الصغرى
 والمقدمة الكبرى او بالعكس كقولنا كل انسان حيوان والاشي انسانا فرس حيوان وكل حيوان
 فرس ينتج من هاتين المقدمات حلتيتين اولهما متصلة والاخرى حلتية كقولنا كل انسان
 اشيا فرس واما ان يتركب من مقدمات حلتية متصلة متصلة سواء كانت
 الحلتية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل
 زوج فهو ينقسم بتساويين ينتج من هاتين المقدمات حلتيتين اولهما متصلة
 والاخرى حلتية كل عدد فرود او ينقسم بتساويين واما ان يتركب من مقدمة

وهي قضايا قياسها معها وهي ما يحكم العقل فيه بعامة مقدمات لا تنب
 عن المذهب عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب سطوحها
 في الذهن وهو الانقسام بتساويين والوسط ما يقر به بقولنا للثلاثين
 يقال لانه كذلك **وقال الجدل** **اولا** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل
 وهو قياس من مقدمات مضرورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية و
 الفرق في قياسها ان الزعم الخصم ويظهر ومنها الخطابة وهي قياس مركب
 من مقدمات مقبولة من شخص مقفوفة او من مقدمات مضمونة والفرق
 منه في قياسها اناس فيها ينفعهم من امور مقلهم كما يفعل الخطباء وكما يخطبونها
 الشر وهو قياس مركب من مقدمات تبسط منها النفس او تقبض كما اذا قيل
 الخ يا قوة سبالة النسيط تنفس ورجعت في شربها اذا قيل الصلوة مبررة
 انقبضت النفس وتفرقت عن اكلها ومنها المناظرة وهي قياس مركب من مقدمات
 كاذبة شبيهة بالحق او بالمشروكة او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والفضل
 اما من جهة الصورة او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فقولنا الصورة
 الفرس المنقوش على الجدار اثنان وفس وكل فوس مثال ينتج ان تلك الصورة
 صالحة وهو باطل واما ان يكون من جهة المعنى فقولنا كل انسان وفس فوسا
 وكل انسان وفس فوس ينتج ان بعض الانسا وفس واعلم ان ما عليه الاعتقاد
 والقول من هذه القياسات انما هو كبرهان يكون مركبا من المقدمات اليقينية

خطوة

ولكن

ولكن
 ولكن هذا الخ وكتبنا هاهنا لاوراق لا يصاح ما في كتابه الا ساخر تحت

يساغوي

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين قدوة الحكماء

الرجحان • انبى الذين اظهرى طيب الظاهر وحمل الجنة
شوا • ورضي الله عنه نحمد الله على توفيقه ونسأله هداية

طريقه ونصل على محمد وعترته لجمعنا اما بعد فلهذا رسالة
في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضارها لمن يتدبر في شئ

من العلوم مستعينا بالله تعالى في غير الجدل والجدلنا يساغوي
اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى

جمله بالتضمن ان كان له جزء وعلا ما يلزم في الذهن بالالتزام
كالاشارة فانه يدل على الجوان الناطق بالمطابقة وعلى احدها

من توفيقه على وزارة التكميل بركنك يا شيخ
راست كثر ملك يقال وفقه الله
طوبى منك وكسر وتلك سكونه
عزك وانك قبيل ويقين خيره
اطلاق اولون يقال هم عش الزجل
اي نسلة ورهط الاولون مرم
موضوع المنطق هو الامور النورية
والصدقية عند المتأخرين والمعتق
الثانية عند المتقدمين
اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى
جمله بالتضمن ان كان له جزء وعلا ما يلزم في الذهن بالالتزام
كالاشارة فانه يدل على الجوان الناطق بالمطابقة وعلى احدها

لكن عام مارض الانسان لادنا
تحت هذه الاشياء لادنا
لان اللفظ موقوف على وضعه وذلك
ما خذ من فهم طابق العقل فوافقت

والدلالة على ان اللفظ موقوف على وضعه وذلك
ما خذ من فهم طابق العقل فوافقت

على ما ذكره

بالتضمن وعلى قابل العلم وصحة الكتابة بالالتزام ثم

اما مفرد وهو الذي لا يور بالجزئية دلالة على غير مفرد
واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كرمي الحجرة والمفرد

امالي وهو الذي لا ينع نفس تصور مفرد عن وقوع الفرق
كالانسان واما جيب وهو الذي ينع نفس تصور مفرد

عن ذلك كرمي وعمر والحق اذاتي وهو الذي يدخل حقيقة
بجنيته كالحوان بالنسبة الى الانس والفرك واما

عربي وهو الذي بخلافه كالحضاك بالنسبة الى الانسان
والذاتي اما مقول في جواب ما يوجب الشركة الحضة كالجو

بالنسبة الى الانس والفرك وهو الجنس ويرسم بانه ملكي
مقول على اكثر من مختلفين بالحقايق في جواب ما يوجب الشركة

اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى
جمله بالتضمن ان كان له جزء وعلا ما يلزم في الذهن بالالتزام
كالاشارة فانه يدل على الجوان الناطق بالمطابقة وعلى احدها
اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى
جمله بالتضمن ان كان له جزء وعلا ما يلزم في الذهن بالالتزام
كالاشارة فانه يدل على الجوان الناطق بالمطابقة وعلى احدها

اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى
جمله بالتضمن ان كان له جزء وعلا ما يلزم في الذهن بالالتزام
كالاشارة فانه يدل على الجوان الناطق بالمطابقة وعلى احدها

ذلك المقبول
فمنه

وخصوية معك الانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع
وينسب اليه كل متقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
اي بالافراد هي الذين
في جواب ما هو ^{بغير لا زائدا} وما غير متقول في جواب ما هو ^{بغير لا زائدا} متقول في جواب ما هو

هو ذاته وهو الذي يميز الشيء عما شاركه في جنس الناطق
او في جوهره على ان كل ما يميزه لها فصل فلهما جنس مشترك
بالنسبة الى الانسان وهو الفصل **وبسم** بانه كل مقول على الشيء
اما القربى هو الناطق فتارة

في جواب الشيخ هو فذلة **واما العرض** فاما ان يمنع انعكاسه عن
 يخرج الجنس والنوع والعرض العام لعدم مقولته
الماهية وهو العرض **اللازم** او لا يمنع انعكاسه عن الماهية وهو
 فلا ولا لازم الماهية **والثاني** لازم الوجود فنرى
العرض المفارق وكل واحد منهما **اما** ان يخص حقيقة واحدة
 ارضي لازم والمفارق فنرى

وهو الحاشية كالضاحك بالقول والفعل **لأننا** **ورسم** بأنها
^{الضاحك} ^{بالفعل} ^{لأننا} ^{ورسم} ^{بأنها}
 كناية يقال على ما تحق حقيقته واحدة فقط قولاً **عصياً** **وما** **ان** **يعم**
 حقايق فوق واحدة وهو المرض امام كالمستحق بالقوة والفعل

كتاب اللغات العربيه في العالم
مؤلفه
مؤلفه

[illegible]

طه
او من حيث هو كالشئ المحسوس
في الماهية الموجودة كالشئ المحسوس
فان قيل
او بغيره
فان قيل
او بغيره
فان قيل

وینقلق بیجا و بیان
لعل و قناری

ط
وإن رفته المشرق مني كرويت
تدأ لأن القديس مني أنا عند
والعرق القديم وغالباً عند الآخرين
والقديس هو الأول

والاشياء وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلى يقال على
ما تحق قايق مختلفة فولا عرضاً القول الشارح الحد قول

دال على باقية الشيء وهو الذي يتركب من الشيء وفصله
المقربين كما يكون الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الخاتم

والحدائق ناقص وهو الذي يتركب عن خبز البعید وفصله القیظ
والجسم الناطق بالنسبة إلى الانسأ والرسم التام وهو الذي

يتركب عن جنس البشري عن القرب وضوئه اللازمة كما يجوز أيضا
في تعريف الانسا **والرسم** الناقص وهو الذي يتركب عن غضا

التي تخص حلة بالحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسا انه ماش
^{في سورة التيسع}

على قد صغر بعض الاظفار يادي البشر مستقيم القائم ضحك بالاطبع
 يخرج من دور الاظفار فيقارنه
 القضايا القضية قوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه كاذب

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

[illegible]

والاعتراف بالاعتناء بالإنسان على ما قاله الأناطليanus
فإن كان معناه جسم
فإن كان معناه نفس
فإن كان معناه روح
فإن كان معناه
فإن كان معناه
فإن كان معناه

٥
سواد لم يختص به
واختصت الرواة الاخرى

[illegible]

فيما كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة
فان كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة
فان كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة

فيما كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة
فان كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة

فيه وهي اما حلية كقولنا زيد كاتب **واقا** شرطية متصلة كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالتزامه موجود **واقا** شرطية منفصلة
كقولنا العدد امان ان يكون زوجا واما فردا **والجزء الاول** من
الحلية يسمى موضوعا والثاني محمولا **والجزء الاول** من السطرية يسمى
مقدها **والثاني** يسمى تاليا والفضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب
واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة
كما ذكرنا **واما كلية** متورة كقولنا كل انسان كاتب والشيء من الاشياء
بكتاب **واما جزئية** متورة كقولنا بعض الاشياء كاتب وبعض الاشياء
ليس بكاتب **واما** ان لا يكون كذلك يسمى مهلة كقولنا الانسان
كاتب الانسان ليس بكاتب **والنقص** اما ان زعمه كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالتزامه موجود **واما اتفاقية** كقولنا ان كان الانسان

الاشياء في زمانه
وكانت الشمس طالعة
فان كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة

ناطقا

فيما كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة
فان كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة

ناطقا فالخامس ناهق **والمنفصلة** اما حقيقة كقولنا العدد
امان زوج واما فرد وهي مانعة للجمع والمحمول معا واما مانعة
للجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر او اما حجر واما مانعة
للمحمول فقط كقولنا زيد امان ان يكون في البحر واما ان يعرف
وقد يكون المنفصلة زواجر كقولنا العدد امان ان يكون زوجا واما
ناقصا ومساويا **والشاقص** وهو اختلاف القضيةين بالاجزاء
والسلب بحيث يقضي لذاته ان يكون احدهما صادقا والاخر
كاذبا كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك الا
بعد اتفاقهما في الموضوع والمحل والزمان والمكان والاضافة
والقوة والفعل والحركة والحمل والشرط **ونقيض الموجبة الكلية**
انما هي سالبة الجزئية **ونقيض السالبة الكلية** انما هي الموجبة

فيما كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة
فان كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة

فيما كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة
فان كان الكائن في زمانه
وكانت الشمس طالعة

الانسان

الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض ليس بحيوان ولا شيء
من الانسان حيوان وبعض الانسان حيوان **المحمول** لا يتحقق

التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية والجزئية لان
الاختلاف القضيبي المحصور بين

الكليتين قد تكذب ان كل انسان كاتب وشي من الانسان

يكاتب والجزئيان قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب
وبعض ليس بكاتب **العكس** وهو ان يصير الموضوع محمولاً والمحمول

موضوعاً مع بقاء السلب والايحاء والتصديق والتكذيب بحاله

والوجه الكلية لا تنعكس كلية ان يصدق قولنا كل انسان حيوان

ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا ان قلنا

كل انسان حيوان فانا نجد شيئا مضافا بالانسان الحيوانية

فيكون بعض الحيوان انسانا والوجه الجزئية ايضا تنعكس

جزئية

ط لا يقال لا اتحاد الموضوع من الالات
المادة من الموضوع في تلك المسئلة
الموضوعية في الزمير وهو محال فانه

والمادة ان المادة قوة الجزئية فكلما
كانت قوتها

من ان يكون المحمول اعظم من الموضوع
ولم يجر حمل الاخص على كل اعم
الاعم

اللفظية
الجزئية
المحمول

والمحمول
في الموضوع
كانت او كانت
بالملاقات
الجزئية من
اللفظية
قار

جزئية بهذه الجهة والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك
يقين في نفسه فانه اذا صدق لا شيء من الانسان حيوان يصدق ولا شيء

من الحيوان انسانا والسالبة الجزئية لا عكس لها الزوالا انه يصدق

بعض الحيوان ليس بانسان فلا يصدق **القياس** هو قول مؤلف

من اقواله من ان من غيرنا لا نقولها ولا نصدقها وما اقتضى

كقولنا كل جسم مؤلف من اجزاء في جسم محض **ولما** استثنائي

كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس

بوجود فالشمس ليست طالعة والمكرر من مقدمي القياس

يسمى هذا اوسط وموضوع المطلوب يسمى هذا اصغر ومحموله

يسمى هذا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغرى والمقدمة

التي فيها الاكبر يسمى الكبرى وهي التي تأتي من الصغرى والكبرى

التي فيها الاكبر يسمى الكبرى وهي التي تأتي من الصغرى والكبرى

التي فيها الاكبر يسمى الكبرى وهي التي تأتي من الصغرى والكبرى

الاصول في ليس
تلك القار
الاصول في ليس
تلك القار
الاصول في ليس
تلك القار

الاصول في ليس
تلك القار
الاصول في ليس
تلك القار

الاصول في ليس
تلك القار
الاصول في ليس
تلك القار

الاصول في ليس
تلك القار
الاصول في ليس
تلك القار

الاصول في ليس
تلك القار
الاصول في ليس
تلك القار

في قوله تعالى
 وما الاله الا
 ما لا يشاء
 من امره
 ما لا يشاء

اما البصر اما السود يتبع كلما كان هذا انشا فوا انما البصر
 واما البصر الاستثنائي فالشرط الموضوع فيه ان كانت متصلة
 فاستثنائي المقدم منتج على التالي كقولنا ان كان هذا انشا
 فوجوده كذا انشا فوجوده ولما انقبض التالي ينتج نقض
 المقدم كقولنا ان كان هذا انشا فوجوده كذا ليس بكون
 فلا يكون انشا وان كانت منفصلة فاستثنائي احد الجزئين منتج
 نقض الآخر كاستثناء نقض احدهما منتج على الآخر **البصر** وهو قياس
 مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقيني واليقينية استقامتها
 احدها اوليا كقولنا الواحد نصف الاثنين والحل اعظم من
 وشاهد كقولنا الشمس مشرقة والناظر محرق ومجربا كقولنا
 رتب التقوية بيسر الصفر او حريتها كقولنا نور القمر مستفاد من

في قوله تعالى
 وما الاله الا
 ما لا يشاء
 من امره
 ما لا يشاء

نور الشمس ومتواترات كقولنا محمد علي السلام ادعي النبوة فاطر المعجزات
 على يد قضايا قياساتها كقولنا الاربعة زوج بيب وسط حاضر
 في الذهب وهو الانقسام بتساويين **والجد مشورة والخطابة**
 هو قياس مؤلف من مقدمات منقولة من محض مقدمات
 فيه او مضمونة **والشر** قياس مؤلف من مقدمات
 تنبسط عنها النقل وتنقبض **والمنطقة**
 وهو قياس من مقدمات تنبسط بالحق
 والمشهور من مقدمات وهمية
 كاذبة والعمدة هي القياسية
 والبرهان لا غير هذا
 اخر الرسالة
 في المنطق
 وهو على ثلاثة اقسام احدها قريب
 وهو على اربعة اقسام احدها قريب
 احدها اوليا كقولنا الواحد نصف الاثنين والحل اعظم من
 وشاهد كقولنا الشمس مشرقة والناظر محرق ومجربا كقولنا
 رتب التقوية بيسر الصفر او حريتها كقولنا نور القمر مستفاد من

وان فرض من الخطابة تزيين الناس فيما بينهم
 من ادم ومعاشرهم كما يفعل الخطباء والوجهات



